









# تصانيف النقض التجارى فى الافلاس

مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة  
النقض فى الافلاس خلال سنتين عامتا  
١٩٣١ - ١٩٩٠

المستشار  
السيد أحمد شحاتة  
المحامى العام بنبابة النقض

الناشر  
دار الفكر الجامعى  
٣٠ ش. صرتير - الاسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## تقديم

الافلاس <sup>(١)</sup> نظام قانونى خاص بالتجار يهدف الى تنظيم التنفيذ الجماعى على اموال المدين التاجر الذى يتوقف عن دفع ديونه التجارية ويشهر الافلاس بمقتضى حكم من المحكمة المختصة... ووفقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات يكون الاختصاص بنظر طلب شهر الافلاس للمحكمة الابتدائية التى يقع بدائرتها الموطن التجارى للمدين.

وأحكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها بتنشيط الائتمان ، وهى تحقق غرضين رئيسيين هما : تصفية أموال المدين وتمكين الدائنين من الحصول على ما يتبقى من هذه الاموال ، وتوزيع الثمن الناتج عنها بينهم توزيعاً عادلاً لا افضلية فيه لأحدهم على الآخر الا اذا كان دينه معتازاً أو مضموناً برهن ، كما ان احكام الافلاس تحمى الدائنين من المفلس وتجنبها ما قد يلجأ اليه من محاولات تهريب أمواله للاضرار بهم ، ولذلك رتب القانون على صدور حكم شهر الافلاس غل يد المدين عن ادارة امواله من التصرف فيها ، وان التصرفات التى ابرمها المدين فى الفترة بين تاريخ توقف عن الدفع وتاريخ صدور حكم شهر الافلاس ، وهى فترة الرتبة يكون بعضها باطلاً بطلاناً وجوبياً او جوازياً بحسب الاحوال .

وبالنسبة للدائنين ، يترتب على حكم شهر الافلاس ان تتكون من الدائنين العاديين جماعة تسمى بجماعة الدائنين ، ويمتنع على افراد هذه الجماعة رفع الدعاوى الخاصة واتخاذ الاجراءات الفردية ضد المدين ، تحقيقاً للمساواة بينهم ، اذ بغير ذلك يتزاحم الدائنون للحصول على حقوقهم وقد يتوصل بعضهم الى ذلك دون البعض ، وقد اقام القانون وكيلأ عن جماعة الدائنين يتولى شئون التفليسة وتصفية اموالها وتقسيم الثمن الناتج عن هذه

---

(١) القانون التجارى د. ثروت عبد الرحيم طبعة ١٩٨٢ ص ١٢٦٢ .

التصفية بين الدائنين بنسبة دينهم ، ويقوم السندك بهذه الاجراءات تحت اشراف مأمور التفليسة وهو أحد قضاة المحكمة التي قضت بشهر الافلاس وتترتب على شهر الافلاس آثار تتعلق بشخص المدين ، وتسقط عنه بعض الحقوق المدنية والسياسية ، وليس له استعادة هذه الحقوق الا باتباع اجراءات رد الاعتبار ، كما ان المفلس قد يعاقب جنائياً ، ذلك ان الافلاس قد يكون بسيطاً اذا توقف التاجر عن الدفع نتيجة عوامل غير متوقعة ، كازمة اقتصادية أو منافسة قوية لم يستطع مواجهتها ، وهو افلاس لا يعتبر جريمة يعاقب عليها ، اما اذا نشأ التوقف عن الدفع عن اخطاء تقع من التاجر كاسرافه في المضاريبات او انفاقه مصاريف شخصية باهظة لا تتناسب مع قدراته المالية ، او اهماله مسك الدفاتر التجارية او مسك دفاتر تجارية غير منتظمة لا تكشف عن حقيقة حالته المالية فانه يعتبر مفلساً بالتقصير وهي جريمة معاقب عليها بالمادتين ٣٣٠ ، ٣٣١ من قانون العقوبات بالحبس مدة لا تجاوز سنتين ، وقد يكون الافلاس بالتدليس اذا تعدد التاجر الاضرار بدائنيه ، وهذه الافعال تعتبر جنائية معاقباً عليها بالسجن من ثلاث الى خمس سنوات . وتنتهى اجراءات الافلاس اما بالصلح البسيط مع المفلس فيعود الى ممارسة تجارته مع منحه بعض المزايا التي تمكته من الوفاء بديونه ، كما قد تنتهى بالصلح على ترك امواله للدائنين ، وقد يعلن اتحاد الدائنين وتصفى اموال المفلس ويوزع الناتج من ثمنها على الدائنين كل بنسبة دينه ، واذا تبين ان اموال المفلس ضئيلة لا تكفى لتغطية مصروفات التفليسة فانها تقفل مؤقتاً لعدم كفاية اموال المفلس .

واذا كان نظام الافلاس يستهدف مصلحة الدائنين ، فيقوم على مراعاة المساواة بينهم وحمايتهم من تصرفات المدين المفلس بإبطال بعض تصرفاته في فترة الرتبة بطلاناً وجوبياً او جوازيماً ، ورفع يده عن ادارة امواله والتصرف فيها ، الا انه نظام لم يخل من احكام لمصلحة المفلس ، فهو

يتضمن وسائل في معاونة المدين على تقاضى شهر الافلاس عن طريق الصلح الواقعى من الافلاس ، وحتى بعد شهر الافلاس يمكن عقد صلح بين المفلس ودائتيه الذين قد يتنازلون له عن بعض ديونهم ويمنحونه أجل للوفاء بديونهم وبذلك تسلم له أمواله لإدارتها ، وقد يعينه ذلك على تخطى الصعوبات التى صابفته وادت الى افلاسه وليتمكن من سداد ما عليه من ديون ، كما ان المشرع قرر حصول المفلس علي نفقة حتى يتمكن من العيش هو ومن قد يكون عائلاً لهم .

وتتمة لجهد فقه القانون التجارى فى الافلاس رأيت ان اجمع فى هذا الكتاب أحكام محكمة النقض فى الافلاس فى ستين عاماً خلال الفترة من ١٩٣١ - ١٩٩٠ حتى تكتمل الفائدة أمام الباحث .

والله أسأل التوفيق والسداد . فهو نعم المولى ونعم النصير

سعيد أحمد شعلة



## تعلق قواعد الافلاس بالنظام العام

١ - تقديم طلب شهر الافلاس من غير ذى صفة لا يرتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى شهر الافلاس ، اذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة ان تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها ان المدين المطلوب افلاسه هو تاجر وان ثمة دائن او دائنتين آخرين بدينون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية بخصوص اشهار الافلاس ، كما يجوز للمحكمة فى حالة توافر هذه الشروط ان تحكم من تلقاء نفسها باشهار الافلاس اذا كان طالب اشهار الافلاس دائناً ذا صفة فى طلب الافلاس ثم تنازل عن طلبه .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

٢ - اذا كان الحكم الابتدائى قد قضى بشهر افلاس الشركة والطاعن باعتباره شريكاً متضامناً فيها ، وكان للمحكمة ان تقضى بشهر الافلاس بغير طلب ومن تلقاء نفسها طبقاً للمادة ١٩٦ من القانون التجارى متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها توافر الشروط الموضوعية لذلك دون ان يعتبر قضاؤها هذا قضاء بما لم يطلب منها القضاء فيه لتعلق احكام الافلاس بالنظام العام ، فان الحكم المطعون اذ ايد الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لا يكن مخطئاً فى القانون .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ س ٢٥ ص ٦٠٦)

٣ - إذا كانت أحكام قواعد الافلاس تعتبر من النظام العام لتعلقها بتنشيط الائتمان فقد وضع المشرع نظاماً قائماً بذاته لوحظ فيه حماية حقوق الدائنين مع رعاية المدين حسن النية ، وأن يكون ذلك تحت إشراف

السلطة القضائية ومن أجل ذلك لم يجعل المشرع للدائن وحده حق طلب إشهار إفلاس المدين بل خول ذلك أيضاً للمدين ذاته ، والمحكمة من تلقاء نفسها كما أجاز بالمادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحاكم ولو لم يصدر حكم من المحكمة المختصة بشهر الإفلاس أن تستند الى حالة الوقوف عن الدفع لترتب بعض الآثار عليها كتوقيف عقوبات الإفلاس بالتقصير وبالتدليس والظعن في تصرفات المدين وهو ما يعتبر بمثابة إقرار حالة إفلاس فعلي ، ويترتب على ذلك أن تنازل الدائن عن حكم إشهار الإفلاس الذي يصدر بناء على طلبه غير مؤثر على قيام ذلك الحكم وأعمال آثاره لأنه في حقيقة الأمر لم يصدر لمصلحته فحسب وإنما لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفاً في الاجراءات أو كانوا دائنين غير ظاهرين .

(الظعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٩١٩)

٤ - تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذي صفة لا يترتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى إشهار الإفلاس ، إذ يجوز للمحكمة في هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب إفلاسه هو تاجر وأن ثمة دائن أو دائنين آخرين بديون تجارية قد توقف هذا المدين عن وفاء ديونهم مما تتوافر معه الشروط الموضوعية في خصوص إشهار الإفلاس كما يجوز للمحكمة في حالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس إذا كان طالب إشهار الإفلاس دائناً ذا صفة في طلب الإفلاس ثم تنازل عن طلبه .

(الظعن رقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ س ٢٢ ص ٢٤١)

## صفة التاجر

(على المحكمة التحقق من توافر صفة التاجر في المدين  
الطلوب إشهار إفلاسه)

١ - غلق المحل التجارى وقت الاعلان لا يفيد بذاته إنتهاء النشاط  
التجارى فيه .

(الطن رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ع ١ ص ٢٢)

٢ - متى أقام حكم إشهار الافلاس قضاؤه بأسباب سائقة على أن  
الطاعن لم يعتزل التجارة حتى تاريخ إعلانه بحكم الدين ، وكان لا يعيب  
الحكم ما قاله على لسان الطاعن من عدم وجود محل تجارى له مادام أن  
قصد المحكمة واضح فى أن عدم وجود المحل التجارى لا يدل بذاته على  
إعتزال الطاعن التجارة لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بقساد  
الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ع ٢ ص ٥٧٧)

٣ - قاضى الموضوع حر فى إستتباط القرائن التى يأخذ بها من وقائع  
الدعوى والاوراق المقدمة فيها . وإذ كانت القرائن التى إستند إليها الحكم  
المطعون فيه للتدليل على أن الطاعن تاجر يكمل بعضها بعضاً وتؤدى فى  
مجموعها الى النتيجة التى إنتهى إليها فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل  
قرينة على حدة .

(الطن السابق)

٤ - وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن فى الشركة الى تزاؤل  
التجارة على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون إعتباره تاجراً أن يكون  
موظفاً مما تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .

(الطن رقم ٤٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ س ٢٥ ص ٤٠٤)

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد نفى ما ادعاه احد الشركاء المتضامتين - وهو من موظفي شركات القطاع العام من بيع حصته فى شركة تجارية وانسحابه منها وقضى باشهار افلاسه على هذا الاساس ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

#### ( الطعن السابق )

٦ - العبرة فى تحديد صفة الشركة هى بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالفرض الذى تسعى الى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها ، واذا يبين ما اورده الحكم انه استخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقى اوراق الدعوى انها تقوم بالاتجار فى انوات ولوازم المعمار وباعمال مقاولات البناء ومقاولات بيع الاراضى بصفتها وكيلة بالعمولة ، وهى اعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الاعمال ، لما كان ذلك فان النعى يكون على غير اساس .

( الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٤ ص ٢٥ ١٢٣٧ )

٧ - نصت المادة ٥٢ من قانون المحاماه - رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ سنة ١٩٧٠ - على عدم جواز الجمع بين المحاماه وبين الاشتغال بالتجارة ومن ثم فان كل ما يترتب على هذا الحظر هو توقيع الجزاءات التأديبية التى نصت عليها المادة ١٤٢ مما مفاده ان المشرع لم يحرم على المحامى الاشتغال بالتجارة لعدم مشروعية محل الالتزام بل نص على هذا الحظر لاعتبارات قدرها تتعلق بمهنة المحاماه ومن ثم فان الاعمال التى يقوم بها المحامى تعتبر صحيحة ويجوز للمطعون عليه وهو محام المطالبة بالاجر الذى يستحقه عن عمل السمسرة متى قام بها على الوجه الذى يتطلبه القانون .

( الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٨ ص ٢٩ ١٢٨٧ )

٨ - نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على انه اذا ثبت للمحكمة ان



الشريك الموصى قد تدخل فى ادارة اعمال الشركة وتغلغل فى نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة كان له اثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال ، فانه يجوز للمحكمة ان تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين يتعاملوا معه او قبل الغير ، فاذا انزلت المحكمة بهذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنياً عن ديون الشركة ، فان وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزول التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ ان تقضى بشهر افلاسه تبعاً لاشهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين والوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ س ٢١ ص ٧٦٥)

٩ - ان النص فى المادة ١٩٥ والمادتين الاولى والثانية من قانون التجارة يدل على ان اشهار الافلاس فى التشريع المصرى هو جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم المالى وان وصف التاجر لا يصدق الا على كل من يزول التجارة على سبيل الاحتراف ، احتراف الاعمال التجارية لا يفترض ويقع على من يدعيه عبء اثباته . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع قبل الحكم باشهار الافلاس التحقق من قيام صفة التاجر فى حق المدين الذى توقف عن دفع ديونه التجارية وان تبين فى حكمها الاسباب التى استندت اليها فى اعتباره تاجراً .

(الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٢ س ٣٢ ص ٩٢١)

١٠ - اذا اكتفى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ، وكان البين من مدونات الحكم الاخير انه استند فى ثبوت احتراف الطاعنين للتجارة وقيام شركة تضامن تجارية بينهما الى ما جاء من قول مرسل

بصحيفة افتتاح الدعوي من انهما تاجران ويشغلان بالتجارة ويكونان شركة تضامن تجارية فيما بينهما ، ولما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسييب فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

(الطعن السابق)

## افلاس الشركات

### (الحكم بإشهار افلاس شركة التضامن يستتبع افلاس الشركاء المتضامين فيها)

١ - متى كان المطعون عليه شريكاً متضامناً فإن الحكم بإشهار افلاس الشركة يستتبع حتماً افلاسه هو أيضاً إذ أن من الشركاء المتضامين مسئولون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك أنهم أيضاً قد وقفوا عنه ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامين فيها أو على إغفاله بيان اسمائهم أن يظلوا بمنأى من الافلاس إذ أن افلاسهم يقع كنتيجة حتمية لازمة لافلاس الشركة .

(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٢ س ١٤ ص ١٢٠٢)

٢ - متى كان الحكم الصادر بشهر افلاس الشركة مؤسساً على توقفها عن الوفاء بدين محكوم به عليها بحكم قضى بنقضه ، فإن الحكم المنقوض يعد أساساً للحكم الصادر بشهر الافلاس ومن ثم يعتبر حكم شهر الافلاس ملفياً تبعاً لنقض الحكم القاضى بالدين وذلك اعمالاً لنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ من سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . ويقع هذا الالغاء بحكم القانون مترتباً على صدور حكم النقض ويغير حاجة الى حكم آخر يقضى به .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ٥/٢٦/١٩٦٦ س ١٧ ع ٣ ص ١٢٤٦)

٣ - شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٦ س ١٧ ع ٤ ص ١٦٥٥)

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم بإشهار افلاس شركة التضامن يستتبع حتماً افلاس الشركاء المتضامين فيها ، اذ ان الشركاء

المتضامنين مسئولون فى اموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم هم ايضاً عنه ، ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامنين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم ، أن يظلوا بمنأى عن الافلاس ، إذ ان إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لافلاس الشركة .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٣ ع ١ ص ٣١١)

٥ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من القول بإنعدام الحكم لانعدام صفة من وجهت اليه الدعوى فى تمثيل الشركة ، وناقش هذا الدفاع ، وانتهى لى إطراره تأسيساً على ما ساقه بأسبابه ، من ان الذى خصم عنها هو المدير الفعلى لهذه الشركة فهو الذى يقوم بعقد الصفقات وتوقيع الاوراق بإسمها ، وبذلك يعتبر شريكاً متضامناً ، ويصبح تسليمه الاوراق المعلنة للشركة فى مركزها ، وقد تسلم إعلان الدعوى فى مركز الشركة بالفعل وبذلك يكون إعلانها فى الدعوى صحيحاً طبقاً للمادة ١٤ مرافعات ، فإن الحكم يكون قد قرر بأسباب لا خطأ فيها قانوناً إنعقاد الخصومة فى هذه الدعوى ، بما ينتفى منه القول بإنعدام الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٣ ع ١ ص ٣١١)

٦ - وصف التاجر يصدق على الشريك المتضامن فى الشركة التى تزوال التجارة على سبيل الاحتراف ، ولا يحول دون إعتباره تاجراً أن يكون موظفاً ممن تحظر القوانين والوائح عليهم الاشتغال بالتجارة .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ س ٢٥ ص ٤٠٤)

٧ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً شهر إفلاس الشركاء فيها بغير حاجة الى الحكم على كل شريك بصفته الشخصية ، وأن التعرف على نية المشاركة فى نشاط ذى

تبعه هو ما يتعلق بفهم الواقع فى الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على كون الطاعن شريكاً فى شركة بقوله إنه " قد وقع على مستندات إئذنية وعقود ومستندات بالشركة ، الامر الذى ترى منه المحكمة أنه شريك فيها ، ولا يغير من هذا النظر خلو عقد الشركة من النص على أنه شريكاً مستتراً فيها ، ومن ثم فلا يسوغ أن يحتج قبل دائئى الشركة بأنه ليس شريكاً ، وطالما قد ثبت أن الشركة توقفت عن سداد ديونها التجارية وأشهر إفلاسها ، فإن ذلك يستتبع إشهار إفلاس جميع الشركاء فيها .. " وكانت هذه الاسباب مستمدة من أوراق الدعوى ومستنداتها ، وتكفى لحمل النتيجة التى إنتهى إليها الحكم فإن النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٨ س ٢٥ ص ٦٠٦)

٨ - العبرة فى تحديد صفة الشركة هى بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالفرض الذى تسعى الى تحقيقه حسبما حددته فى عقد تأسيسها ، وإذ يبين مما أورده الحكم أنه إستخلص من عقد الشركة الطاعنة وباقى أوراق الدعوى أنها تقوم بالاتجار فى أدوات ولوازم المعمار وباعمال تجارية بطبيعتها وتعتبر الشركة الطاعنة شركة تجارية لقيامها بهذه الاعمال ، لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ س ٢٥ ص ١٢٣٧)

٩ - يجوز قانوناً إشهار المدين التاجر من ثبت أنه قد توقف عن دفع بعض ديونه أيا كان عددها متى كان توقفه ناشئاً عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه إنتمائه ، ولما كان الحكم قد إستدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية ومما تضمنه طلبها للصلح الواقع ، على إختلال إشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يبنى عن بحث باقى الديون فإن النعى على الحكم بأن هناك ديناً مدينياً أقيمت به دعوى الافلاس وغير مستحق لرافعها يكون فى غير محله .

(الطعن السابق)

١٠ - الشريك المتضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة ، فيكون مدينأ متضامناً مع الشركة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ومن ثم يكون للدائن مطالبته على حدة بكل الدين ، وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه الى إلزام الطاعن بالرصيد المدين الذى ثبت في ذمة الشركة بوصفه شريكاً متضامناً وأن من حق البنك المطعون ضده خصم هذا الرصيد من حسابه الجارى عملاً بما ورد في عقود فتح الاعتماد ، فإنه يكون قد إلترزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٢٨٥)

١١ - ليس ثمة ما يمنع من أن يكون مدير الشركة أجنبياً غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الإطلاق ، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجراً ولا يجوز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التى يتولى إدارتها

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٦٥)

١٢ - نص المادة ٢٠ من قانون التجارة يدل على أنه إذا ثبت للمحكمة أن الشريك الموصى قد تدخل في إدارة أعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة وكان له أثر على إئتمان الغير له بسبب تلك الاعمال ، فإنه يجوز للمحكمة أن تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه او قبل الغير . فإذا انزلت المحكمة هذا الشريك الموصى منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملته من حيث مسئوليته تضامنياً عن ديون الشركة ، فإن وصف التاجر يسبق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوّل التجارة على سبيل الاعتراف ويحق للمحكمة عندئذ ان تقضى بشهر افلاسه تبعاً لإشهار افلاس تلك الشركة ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة .

### (الطعن السابق)

١٣ - من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان شركة التوصية البسيطة هي شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء فتكون اموالهم مستقلة وتعتبر ضماناً عاماً لادائيتها وحدهم كما تخرج جهة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الارباح ونصيب في رأس المال عن قسمة الشركة ، والحكم باشهار افلاس هذه الشركة يستتبع حتماً افلاس الشركاء المتضامنين فيها اذ ان الشركاء المتضامنين مسؤولين في اموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم ايضاً ويترتب على اغفال الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامنين فيها او اغفال بيان اسمائهم ان يظلوا بمنأى عن الافلاس ، اذ ان افلاسهم يقع نتيجة حتمية لازمة لافلاس الشركة ، وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق ايضاً بالنسبة للشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة .

( الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ ص ٣٢ من ٤٥٠ )

١٤ - لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها . فان الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم فان الحكم الصادر بافلاس تلك الشركة والتي كان مديرها مختصماً فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولم يكن مختصماً فيها .

( الطعن السابق )

## اشهار افلاس شركات الواقع التجارية

١ - اذا كانت المحكمة قد اثبتت ان شركة الطاعن الاول وولديه هي شركة تضامن واقعية لها عنوان ظاهر تعاملت به مع المطعون عليه كما اشترك كل من شركائها في نشاطها التجاري ، فانه يكون صحيحاً ما قرره المحكمة من ان لهذه الشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم باشهار افلاسها بناء على طلب المطعون عليها التي هي دائنة لهذه الشركة ورأت في هذا الطلب تحقيق مصلحة لها .

( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٥٢ )

٢ - لما كانت الادلة التي اعتمدت عليه المحكمة ، فيما قرره من قيام شركة واقعية بين الطاعن الاول وولديه ، هي ادلة مقبولة قبولاً في الدعوى التي رفعتها المطعون عليها بوصفها دائنة لهذه الشركة بطلب الحكم بافلاسها لتوقفها عن سداد ديونها وهي أيضاً ادلة ثابتة من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة وكان عدم قيد اسم هذه الشركة بالسجل التجاري لا أهمية له اذ هو ليس اجراء واجباً لقيام الشركة سواء في القانون او في الواقع ، وكان قيد اسم الطاعن الاول وحده في السجل التجاري لا ينفي قيام الشركة الواقعية التي قررتها المحكمة بينه وبين ولديه . وكان ما اعتمد عليه الطاعن الثاني من انه موظف في احد البنوك لا يمنع من ان يكون شريكاً في الشركة محل النزاع على ما قرره المحكمة بناء على الادلة التي اوردها كما لا تحول وظيفته هذه دون الحكم بافلاس الشركة التي يكون شريكاً فيها وكان الثابت بالحكم ان المحكمة لم تعتمد في قولها بقيام الشركة الواقعية على لافتة المحل وحدها وانما على ادلة أخرى ، وكان خلو السندات الانذية الموقع عليها من احد ولدى الطاعن من كلمة (عن) لا ينفي ان هذه السندات كانت معاملة لحساب الشركة متى كانت المحكمة قد اعتمدت على ما هو ثابت بها من ان المبالغ الواردة بها هي اثمان بضائع



استوردتها شركة الطاعن الاول وولديه وان ابن الطاعن الاول الذى وقع على هذه السندات قد وقع عليها هى ووصلات تسليم البضاعة على هذا الاساس لذكر اسم الشركة فيها ولما قررته المحكمة من انه مدير لهذه الشركة وهذا الحكم استخلاص موضوعى لا مخالفة فيه للقانون وكان تقرير المحكمة بان الطاعن الثانى شريك فى الشركة المذكورة بناء على ما استخلصته من توقيعه على الطلبين المقدم احدهما الى احد المحال التجارية والآخر الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية بخصوص قائمة الرسوم المستحقة على محل تجارة الشركة وهو استخلاص سليم ولا خطأ فيه فى الاستدلال، لما كان ذلك يكون ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من مخالفة القانون والخطأ فى الاسناد والاستدلال على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٢/١٨)

٣ - اذا كانت محكمة الموضوع قد وصفت العلاقة بين المقلس والمطعون عليهم بانها مجرد علاقة مديونية وانها تنأى عن نية المشاركة نفت وجود شركة واقعية وذلك لاعتبارات سائغة اوردتها ، وكان هذا الذى انتهت اليه كافياً لحمل قضائها برفض طلب امتداد التفليسة اليهم فانه لا يعيب حكمها ما يكون قد شاب من خطأ او قصور فيما استطردت اليه تزييداً .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٠ س ١٠ ص ٧٧٦)

٤ - اذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت انتفاء وجود شركة واقعية بين المقلس وبين المطعون عليهم وأسست تكييفها لعلاقة الطرفين بانها علاقة مديونية على عدة اعتبارات استخلصتها من اوراق الدعوى ومن العقد الذى تمسك به الطاعن اوضححتها فى اسباب حكمها ، منها انه لم يوقع على هذا العقد احد من المطعون عليهم سوى المطعون عليها الاولى ، ومنها ان المقلس تعهد فى ذلك العقد بسداد المبالغ التى اقتضاها من المطعون عليهم على فترات متفاوتة وبغوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمقلس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين ، فان هذا الذى استظهرته محكمة

الموضوع فى اسباب سائفة يبرر قانوناً التكيف الذى خلص اليه الحكم المطعون فيه بالنسبة للعقد الذى تمسك به الطاعن على اعتبار انه كاف فى اثبات نية المشاركة ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ولا يعتوره قصور .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١/١٠ س ١٠ ص ٧٧٦)

٥ - شركات الواقع التجارية وهى التى لم يتم شهرها طبقاً للقانون تعتبر شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك ولها بهذه المثابة شخصية اعتبارية تبرر الحكم باشهار افلاسها .

(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٠ س ١٧ ع ٤ ص ١٦٥٥)

٦ - اذا كان الثابت من الاوراق ان الطاعن ينكر صفته كشريك متضامن فى شركة الواقع ... ، وكان تجاهل الطاعن لهذه الصفة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تقتضيه طبيعة الخصومة التى يعد الطاعن طرفاً فيها ويؤدى الى ان للطاعن مصلحة شخصية فى الطعن على الحكم الصادر باشهار افلاسه ، فان الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١/١٩ س ٢٢ ع ١ ص ٦٢)

٧ - انه وان كان للشركة الواقعية التضامنية شخصية معنوية تبرر الحكم باشهار افلاسها لو توافرت شروطه بما يترتب عليه اشهار افلاس الشركاء المتضامنين فيها ، وكان الطاعن وان لم يمثل فى الدعوى الا ان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه انه قدم مذكرة انكر فيها صفته كشريك فى الشركة الواقعية التضامنية . وان كان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية هذه . ولم يورد أى دليل على ان الطاعن كان شريكاً متضامناً فيها ، وقضى على الرغم من ذلك باشهار افلاس الطاعن بهذه الصفة ، فانه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب فى

هذا الخصوص .

#### (الطعن السابق)

٨ - استبعد المشرع المواد التجارية من الاحكام التي وضعها للاثبات في المواد من ٦٠ الى ٦٢ من قانون الاثبات ، وجاءت تلك المواد لتنظيم قواعد الاثبات لغير المواد التجارية وابعاح القانون في المواد التجارية الاثبات بالبينة كقاعدة عامة ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك في قانون التجارة او القانون البحرى . ولما كان قانون التجارة لم يوجب الكتابة للاثبات الا بالنسبة لعقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة ، اما شركات الواقع فانه يجوز اثبات وجودها بالبينة ، وتستقل محكمة الموضوع باستخلاص قيام شركة الواقع او عدم قيامها من ظروف الدعوى وقرائن الحال فيها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما قد اقامت قضاها على اسباب سائفة .

(الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٣٣٦)

٩ - وحيث ان الطعن اقيم على سببين ينحى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الاول اقام دعواه طالباً الحكم بتصفية الشركة موضوع التداعى ولم يطلب ثبوتها وانقضائها فيكون طلباً غير مقبول وفق لنص المادة ٥٠٧ من القانون المدني واذا قضى الحكم المطعون فيه بتصفية هذه الشركة دون ان تكون قد افرغت في عقد مكتوب مفضلاً بذلك ما قدمه الطاعن من قرائن ومستندات اثبتت اختصاصه بالقتلاد كمنشأة فردية فإنه يكون قد خالف القانون وقضى بما لم يطلبه الخصوم فضلاً عما شابه من قصور في التسبيب .

وحيث ان هذا الإنعنى في غير محله ذلك انه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان شركات الواقع يجوز اثبات وجودها بالبينة وتستقل محكمة الموضوع بما لها من السلطة التامة في تفسير سائر

المحررات بما تراه ادنى الى نية اصحاب الشأن فيها - باستخلاص قيام شركة الواقع او عدم قيامها مهتدية بظروف الدعوى وقرائن الحال فيها لكون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض طالما قد اقامت قضاها على اسباب سائفة كافية لحمله وهى فى ذلك غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف اقوالهم وحججهم والرد استقلالاً على كل مستند قدموه او كل حجة او قول اثاروه مادام فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك المستندات والاقوال والحجج لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاها بقيام شركة واقع بين الطاعن والمطعون ضده الاول على ما استخلصته محكمة الموضوع فى تفسيرها للعقدين المؤرخين ١٩٦٢/٩/١ ، ١٩٧٧/٥/٢ من قيام شركة توصية بين الطاعن والمطعون ضدهم الاول والثالث والرابع ومورث المطعون ضدهم ثانياً نشاطها تجارة الحمص والمقاطر والحلوى واللبن والسودانى تم تصفية هذه الشركة رضاء بموجب العقد الثانى الذى اختص بموجبه الطاعن والمطعون ضده الاول بالمقالات والمخزن محل التداعى ولم تر محكمة الاستئناف فيما قدمه الطاعن من مستندات ما ينفى قيام هذه الشركة واذ ركن المطعون ضده الاول فى دعواه الى اخلال الطاعن بواجباته كشريك استأثر بمزاولة نشاط الشركة مدعياً ملكيتها وحده مما يجيز طلب تصفية الشركة وهو طلب يتضمن بالضرورة وبطريق اللزوم طلب الحكم بحل الشركة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه قضى بتصفية الشركة لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ولا يعبر النعى فى جملته ان يكون جديلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الادلة مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطلب .

( الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٣ )

مدير شركة التضامن او التوصية الغير شريك فيها

عدم جواز اشهار افلاسه تبعاً لاشهار افلاس الشركة الإستثناء

١ - ليس ثمة ما يمنع من ان يكون مدير الشركة اجنبياً غير شريك فيها وغير مسئول عن ديونها على الاطلاق ، وفي هذه الحالة لا يعتبر المدير تاجراً ولا يجوز اشهار افلاسه تبعاً لاشهار افلاس الشركة التي يتولى ادارتها .

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٦٥)

٢ - نص المادة ٣٠ من قانون التجارة يدل على انه اذا ثبت للمحكمة ان الشريك الموصي تدخل في ادارة اعمال الشركة وتغلغل في نشاطها بصفة معتادة وبلغ تدخله حداً من الجسامة كان له اثر على ائتمان الغير له بسبب تلك الاعمال لا يجوز للمحكمة ان تعامله معاملة الشريك المتضامن وتعتبره مسئولاً عن كافة ديون الشركة وتعهداتها مسئولية شخصية وتضامنية قبل الذين تعاملوا معه او قبل الغير ، فاذا انزلت المحكمة هذا الشريك الموصي منزلة الشريك المتضامن وعاملته معاملة من حيث مسئولية تضامنية عن ديون الشركة ، فان وصف التاجر يصدق على هذا الشريك متى كانت تلك الشركة تزاوّل التجارة على سبيل الاحتراف ويحق للمحكمة عندئذ أن تقضى بشهر افلاسه تبعاً لاشهار افلاس تلك الشركة ، ولا يحول دون ذلك كون هذا الشريك شاغلاً لوظيفة تحظر القوانين واللوائح على شاغلها العمل بالتجارة

(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٦٥)

## التوقف عن الدفع

(شروط الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه)

١ - التوقف عن الدفع المقصود بالمادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس وهو الذى ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التجار وتتعرض بها حقوق دائئه الى خطر محقق أو كبير الإحتمال فليس كل إمتناع عن الدفع يعتبر توقف إذ قد يكون مرجع هذا الإمتناع عذر طرأ على المدين مع إقتداره وقد يكون لئنازعه فى الدين من حيث صحته ومقداره أو حلول أجل إستحقاقه أو إنقضاؤه بسبب من أسباب الإنقضاء .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ س ٧ من ٤٣٥)

٢ - لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتستو عدم الدفع توقفاً عن الدفع بل يكون لازماً على المحكمة إذا أرادت أن تؤاخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث فى قيام توقف المدين عن الدفع وفى ثبوت أنه فى حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وفى متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه أعمال القانون .

(الطعن السابق)

٣ - متى كان الحكم الإستئنافى قد إنتهى إلى إعتبار الشركة متوقفة عن دفع ديونها إستناداً الى أسباب الحكم الابتدائى وإلى ما ثبت من تقرير الرقيب من أن حالة الشركة لا تسمح بالسداد وأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ١٠٦ )

٤ - إذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب إشهار إفلاس الشركة من أجله متنازع فيها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد أقام قضاءه على أن الدين نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالأجل وهو تصرف يدخل في سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصى خاص لإدارة نصيب القصر في تلك الشركة ، وإن المهمة الموكلة اليه تقتضي الإستدانة وشراء البضائع بالأجل وكان ما قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي إنتهى اليها فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢ س ١٢ ص ٧٠٦ )

٥ - لمحكمة الموضوع أن تسجل في حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع إلا أن التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض بإعتبار أن التوقف عن الدفع هو أحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الإفلاس ، ومن حق محكمة النقض أن تراقب جميع عناصره . ومتى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانوني لا يتحقق إذا كان دين طالب الإفلاس متنازعا في وجوده فإن القضاء بإشهار الإفلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

( الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٨ س ١٢ ص ٤٨٩ )

٦ - لا يشترط القانون للحكم بإشهار الافلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجيز شهر افلاس المدين ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ومن ثم فإن منازعة المدين في احد الديون ، لا تمنع - ولو كانت منازعة جدية - من شهر اقلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت للمحكمة انه دين تجارى حال الاداء ومعلوم المقدار وخالف من النزاع الجدى .

( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٨ س ١٢ ص ٥٢٨ )

٧ - تاريخ التوقف عن الدفع انما يتحدد فى حكم اشهار الافلاس تحديدا مؤقتا أو فى حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن فى الحكم سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٤/٢/١٩٦٢ س ١٤ ص ٢٤٢)

٨ - يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه ان يكون خاليا من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس ان تفحص جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٣١)

٩ - لا يشترط القانون للحكم بشهر الافلاس تعدد الديون التجارية التى يتوقف المدين عن وفائها بل يجيز اشهار افلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد منها .

(الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٥٦)

١٠ - يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه ان يكون خاليا من النزاع . ويجب على المحكمة عند الفصل فى طلب شهر الافلاس ان تستظهر جميع المنازعات التى يثيرها امامها المدين بشأن عدم صحة الدين لتقدير مدى جديتها ، وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى . وإن كان الاصل ان للمحكمة ان تستظهر مدى جدية النزاع فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس من الاوراق اليها والقرائن المحيطة بالدعوى إلا انه لا عليها اذا هى اتخذت أي اجراء من اجراءات اثبات بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية إذ قد يكشف هذا الاجراء عن عدم جدية



المنازعة فيفوت بذلك على المدين طريق المنازعة الكيدية الذي قد يهدف به الى مجرد إسقاط حق الدائن في طلب إشهار إفلاسه .

( الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١ س ١٧ ع ٢ ص ٤٨١ )

١١ - يجوز قانونا إشهار إفلاس المدين إذا ثبت انه توقف عن دفع بعض ديونه - أيا كان عددها - متى كان توقفه ناشئا عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه إئتمان التاجر .

( الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ع ٢ ص ٧٦٠ )

١٢ - وفاة الطاعن (المدين) لدين المطعون عليه الثالث لا يمنع من شهر إفلاسه عن دين غيره توقف عن دفعه لهذا المطعون عليه .

(الطعن السابق)

١٣ - يشترط في الدين الذي يعتبر الوقوف عن دفعه سببا لشهر الافلاس ان يكون خاليا من النزاع ، وعلى المحكمة المقدم اليها طلب شهر الافلاس ان تبحث المنازعات التي يثيرها المدين في شأن بطلان الدين او انقضاءه بما يلزم للتقرير مدى جديتها على ضوء ما تستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن السابق)

١٤ - إذا كان الحكم قد استخلص في اسباب سائفة ان منازعة الطاعن (المدين) في صحة دين المطعون عليه الاول بشأن عبارات تطهير السندات موضوع الدين هي منازعة غير جدية ، واستدل الحكم من توقف الطاعن (المدين) عن دفع هذا الدين ودين المطعون عليه الثالث ومن تطهير الطاعن للمطعون عليه الاول سنيين قيمة كل منهما خمسمون جنيها دون أن يكون المدين الاصلى ملزما بقيمتها لتخالصه عنها ، إذ استدل من ذلك حكمه على اختلال اشغال المدين وعدم الثقة به في السوق التجارية ، وأسس على ذلك قضاءه بإشهار افلاس الطاعن ووجد فيه ما يغنى عن بحث باقى الديون بما

فيها دين المطعون عليه الرابع فانه لا يكون مشويا بالقصور في التسبب او بالفساد في الاستدلال .

#### (الطعن السابق)

١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان دين المطعون عليه الاول موضوع السندات الاذنية الاربعة الذي توقف الطاعن (المدين) عن دفعه لا يكتنفه النزاع ، فانه لا يكون ثمة محل لان يتابع الحكم بعد ذلك دفاع الطاعن بشأن معاملات سابقة له قال انه اوفى بقيمتها للمطعون عليه الاول او بشأن إقرار هذا الاخير بانه كان مدينا للطاعن في تاريخ سابق على دينه الثابت بالسندات الاربعة المشار اليها .

#### (الطعن السابق)

١٦ - التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر وتتعرض بها حقوق دائئيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال . ولئن كان امتناع المدين عن الدفع يود ان تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته ، إلا انه قد لا يعتبر توفقا بالمعنى السالف بيانه ، إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرا عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعة في الدين من حيث صحته او مقداره او حلول اجل استحقاقه او اقتضائه لسبب من اسباب الانقضاء .

(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ س ٢١ ع ١ ص ٣١٨)

١٧ - يتعين على محكمة الموضوع ان تفصل في حكمها - الصادر بالافلاس - الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض ان تراقبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع باعتبار ان التوقف عن الدفع هو واحد الشروط التي يتطلبها القانون لشهر الافلاس ، فاذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الاسباب التي استند اليها في ذلك مما يعجز

محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإنزال حكم القانون عليها في هذا الخصوص ، فانه يكون مشوياً بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٤ س ٢١ ع ١ ص ٢١٨ )

١٨ - التظلم في الحكم القاضى بتحديد ميعاد الوقوف عن الدفع إنما يكون وفقاً للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٢ من قانون التجارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .

( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ س ٢١ ع ٢ ص ١٠٧٤ )

١٩ - مؤدى نص المادتين ٣٩٠ و ٣٩٢ من قانون التجارة ان المشرع بعد ان جعل لكل صاحب حق ان يعارض في حكم تاريخ الوقوف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلسق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تحقيق احكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحهم مع تلك الجماعة وأقردهم حكماً خاصاً أورده في المادة ٣٩٢ بأن جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطاً بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها ، يستوى في ذلك ان يتم تحقيق الديون وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادتين ٣٩٠ و ٣٩٢ أو بعد انقضاء هذا الميعاد .

( الطعن السابق )

٢٠ - حالة الوقوف عن الدفع هي ما يستقل به قاضى الدعوى ، وله أن يستخلصها من الامارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ، وإذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت وقوف المورث والشركة التي يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير إحتجاجات عدم الدفع ، ومضى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك الديون ،

وكان للشركة طالبة الافلاس الحق فى تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواها ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على الدلالة المستفادة من المستندات التى قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد إندماج شركة ... فيها ، وإستخلاصه عدم منازعة الطاعنين فى ديون الشركتين المندمجتين من المذكورة التى تضمنت دفاعهم ، والتى خلت من المنازعة الجدية فى تلك الديون لا يكون خطأ فى القانون أو مخالفة للثابت فى الأوراق .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢ س ٢٢ ع ١ ص ٤٧٣)

٢١ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن وكيل الدائنين المعين فى حكم الافلاس تقدم بتقرير يفيد أنه عندما مباشرته مهمته بتحقيق الديون تقدم اليه دائنون آخرون بسندات بلغت قيمتها .. عول فى إثبات أن توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ... الذى أقيمت دعوى الافلاس إبتداء على اساسه - نشأ من مركز مالى مضطرب يزعزع معه اثمتانها على ما اورده وهو استخلاص موضوعى سائغ تستقل به محكمة الموضوع بخصوص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع دون ان يغير من الامر قيام الطاعنين بأداء الدين الذى كائن محلاً لطلب اشهار الافلاس طالما ان محكمة الموضوع وجدت فى ظروف الدعوى الأخرى ومن وجود دائنين آخرين ان التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان بسبب المركز المالى المضطرب الذى يعرض حقوق الدائنين للخطر ، كما انه لا يجدى الطاعنين النعى بان السندات الاذنية التى تقدم بها الدائنون الجدد الى السنديك لم تكن محل مطالبة ولم يتخذ بشأنها اجراء احتجاج عدم الدفع ذلك ان استناد الحكم الى وجود هذه الديون لتبيان حقيقة المركز المالى لا يقتضى ان يكون الدائنون بها اتخذوا اجراءات بشأنها .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٩١٩)

٢٢ - بالرجوع الى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ يبين ان المشرع قد اعاد به صياغة النصوص الواردة فى الباب الخامس من قانون الاصلاح الزراعى الخاص بالعلاقة بين مالك الارض الزراعية ومستأجرها ، فلوجب فى المادة الثالثة منه على كل مؤجر او دائن أى ان كانت صفته يحمل سنداً بدين على مستأجر أرض زراعية كالكمبيالات وغيرها اخطار الجمعية التعاونية الزراعية الواقع فى دائرتها محل إقامة المدين ببيان واف عن دينه وقيمته وسببه وتاريخ نشوءه وتاريخ استحقاقه خلال شهرين من تاريخ العمل به ، ورتب على عدم الاخطار فى الموعد المذكور سقوط الدين ، كما نص فى المادة الرابعة على ان تتولى لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية المختصة تحقيق الديون التى تم الاخطار عنها ، وتضطلع على سنداتها وتسمع اقوال الدائنين والمدينين وشهودهم للتحقيق من سبب الدين وجديتها ، فاذا ثبت لها صورية الدين او قيامه على سبب غير صحيح قانوناً تقضى بعدم الاعتداد بالسند وسقوط الدين . واذا كان المقصود من ذلك هو تحقيق الديون القائمة فى مواجهة مستأجرى الأرض الزراعية بصفتهم هذه للمحكمة التى رأها المشرع ونقلها الحكم المطعون فيه عن المذكرة الايضاحية للقانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى للأسباب السانقة التى اوردها الى ان السندات المطالب بقيمتها هى ديون تجارية وكان يبين من الاوراق ان حاملها ليس مؤجراً ولا دائناً يعلم ان المدين بها مستأجر لأرض زراعية ، وقضى برفض الدفع بالسقوط تأسيساً على عدم التزام حاملها بواجب الاخطار بها فى المواد المقررة ، ثم باعها اقله لتوقفه عن دفعها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨ من ٢٦ ص ٩٢٥)

٢٣ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس - وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع دون معقب عليها متى اقامت قضاها على اسباب

سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ ص ٢٦٦)

٢٤ - لا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها ، بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت توقفه عن أداء دين واحد ، كما ان منازعة المدين في احد الديون لا تمنع ولو كانت منازعة جديدة من اشهار افلاسه بتوقفه عن أداء دين آخر .

(الطعن السابق)

٢٥ - الوقوف عن الدفع الذي يبرر شهر الإفلاس هو الوقوف الذي ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع منها ائتمان التاجر وتتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق او كبير الاحتمال ، وبتقدير حالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى اقامت قضاها على اسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ س ٢٢ ص ٧٧٥)

٢٦ - التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع فيها ائتمان التاجر وتتعرض بها حقوق دائنيه لخطر محقق أو كبير الاحتمال ، ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون ان تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته ، الا انه لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه اذ قد يكون مرجع ذلك الامتناع عذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون المنازعة في الدين من حيث صحته او مقداره او حلول اجل استحقاقه او انقضاءه لسبب من اسباب الانقضاء .

(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢١ س ٢٤ ص ٣٦١)

٢٧ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يناقش دفاع الطاعن من ان توقفه

عن دفع قيمة الشيك كان لسبب مشروع ولا ينبئ عن مركز مالى مضطرب  
وكان بحث هذا الدفاع على ضوء ما قدمه الطاعن من مستندات من شأنه لو  
صح ان يغير وجه الرأى فى الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً  
بالقصور فى التسبب وفساد الاستدلال فضلاً عن مخالفة القانون .

#### (الطعن السابق)

٢٨ - يتعين على محكمة الموضوع ان تفصل فى حكمها - الصادر  
بالافلاس - الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة  
النقض ان تراقبها فى تكييفها القانونى لهذه الوقائع باعتبار ان التوقف  
عن الدفع هو احد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس .

#### (الطعن السابق)

٢٩ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس  
وحالة الوقف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من  
المسائل الموضوعية التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب  
عليها متى اقامت قضاها على اسباب سائفة . تكفى لحمله .

( الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ س ٣٥ ص ١٢٧٤ )

( الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢ )

٣٠ - لما كان يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند التوقف عند  
دفعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون ديناً تجارياً حال  
الاداء ومعلوم المقدار وخالياً من النزاع الجدى وانه يجب على محكمة  
الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس ان تستظهر جميع المنازعات التى  
يثيرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات . لما كان  
ذلك وكان الطاعن وعلى ما يبين من مدونات الحكم الابتدائى قد نازع  
الشركة المطعون ضدها الاولى فى مقدار دينها استناداً الى ان له فى ذمتها  
فروق اسعار مستحقة عن السلع المباعة وفروق فوائد مضافة على حسابها

المدين وأنه اقام عليها بذلك دعوى الحساب رقم ٩٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة وقدم شهادة رسمية تفيد قيام هذه الدعوى ، وكان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفعه وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف وعلى المحكمة ان تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً ولما كان الثابت من اوراق الدعوى ان الطاعن لم يتنازل أمام محكمة الاستئناف عن دفاعه المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الدفاع والمستند الدال عليه مع انه دفاع جوهرى من شأنه اذا ثبتت جديته ان يتغير وجه الرأى فى الدعوى فانه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٩/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١١٠٩ )

٣١ - اذا كانت محكمة الاستئناف وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه حينما ايدت الحكم الابتدائى فيما قضى به من اشهار افلاس شركة ..... والشريكان المتضامنين فيها لم يستند فى ذلك الى توقفهم عن دين المطعون ضده الاول الذى زال سنده ، وانما استندت الى توقفهم عن دفعه دين محكوم به على الشركة المذكورة لصالح الشركة المطعون ضدها الثالثة بموجب الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة ، ومن ثم فان ما ينعاه الطاعن فى هذا الشق - على الدين الاول - يكون موجهاً الى الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٥١ )

٣٢ - اذا كان المقرر ان الشريك المتضامن مسئول فى ماله الخاص عن ديون الشركة ، وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة المشار اليه ومن الشهادة المقدمة بعدم حصول استئناف عنه ومن عدم منازعة الطاعن فيما قضى به ذلك



الحكم ان الدين المحكوم به على شركة ..... دين محقق الوجود حال الأداء ، وكان ما استخلصت المحكمة في هذا الشأن يدخل في حدود سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق ، فان مجادلة الطاعن في صحة ذلك الدين وثبوته لا يعدو ان تكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما تتحسر عنه رقابة النقض .

( الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٧٥١ )

٣٣ - وحيث انه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسييب وبياناً لذلك يقول انه تمسك بانقضاء الدين المرفوع بشأته دعوى الافلاس - والذى قدرته المحكمة بمبلغ ٩٦٦٣١ جنيه - بالوفاء ، وقدم دليلاً على ذلك صور شيكات تغطى قيمتها الدين المشار اليه صدر بعضها لصالح المطعون ضدها الاول والبعض الآخر لصالح محاميته ( الأستاذة ..... ) الا ان الحكم استبعد هذه المستندات باستثناء أحد الشيكات وقيمته ١٨٠٠٠ جنيه بمقولة ان الطاعن لم يقدم ما يفيد قيام المطعون ضده الاول بصرف بعض الشيكات الصادرة لصالحه كما لم يقدم ما يفيد ان محامية المطعون ضده الاول قد تسلمت البعض الآخر بصفتها وكيلة عن هذا الاخير ، في حين انه لم يثبت من اوراق الدعوى ان لها صفة اخرى تخولها استلام تلك الشيكات وقد اقرت محكمة الموضوع بدرجتها باستلامها لمبالغ من الطاعن جملتها ١٥٠٠٠٠ جنيه ، لكن الحكم اغفل مناقشة هذا الاجراء القضائي الذي يعتبر حجة قاطعة على المطعون ضده المذكورة - واثراً على قضاء الدين ، واستخلص من مجرد عدم سداد مبلغ ٧٨٦٣١ جنيه دليلاً على اضطراب حالته المالية وزعزعة انتمائه لكون ان ييسط الوقائع التي استخلص منها هذه النتيجة ، وانتهى الى اشهار افلاسه على الرغم من ان امتناعه عن السداد لا يتوافر به في حد ذاته التوقف عن الدفع بالمعنى القانوني .

وحيث ان هذا النعى سديد ذلك انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة ان التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي ينبئ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق او كبير الاحتمال ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون ان تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته الا انه قد لا يعتبر متوقفاً بالمعنى سالف بيانه اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعتة في الدين من حيث صحته او مقداره او حلول أجل استحقاقه او انقضاءه لسبب من اسباب الانقضاء . لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك امام محكمة الاستئناف لانقضاء دين النزاع - الذي قدرته المحكمة بمبلغ ٩٦٦٣١ جنيه - بالوفاء ، وقدم - اثباتاً لدفاعه - صور لشيكات اصدرها لصالح المطعون ضده الاول ، فاستبعدها الحكم المطعون فيه جميعاً عدا شيك بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه استنزله قيمته من اصل المبلغ فاصبح ٨٧٣١ جنيه ، وكان المطعون ضده المذكور قد اقر بمذكرة دفاعه المقدمة لمحكمة الاستئناف لجلسة ١٩٨٠/٤/٢٩ بأن وكيلته الأستاذة ..... - تسلمت فضلاً عن الشيك الأخير شيكين آخرين أحدهما قيمته ٥٠٠٠٠ جنيه يحمل رقم ٣٨٢٤٦٢ في ١٠/١١/١٩٧٧ والآخر بمبلغ ٣٢٥٠٠ جنيه ورقم ١٢٢٠٤٣ في ١٩٧٨/٦/٦ كما اقر في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٧٩/١٢/١٨ امام محكمة اول درجة بأن المبالغ التي ادأها له الطاعن عن طريق وكيلته - التي قدمت المذكرة - قاصرة على مبلغ ١٠٥٠٠٠ جنيه من بين مفرداته قيمة الشيكين المشار اليهما ، واذا خالف الحكم المطعون فيه حجية هذا الاقرار وهي حجية قاطعة تجعل واقعة سداد الطاعن للمطعون ضده الاول مبالغ جملتها ٨٢٥٠٠ في غير حاجة الى الاثبات - وجرى في قضاءه على استبعاد الدليل المستمد من هذين الشيكين وشيك آخر - رغم تقديم الطاعن شهادات من البنك المسحوب عليه تفيد صرف قيمتها - بمقولة أنه لم يقدم دليلاً على ان المستفيدة في هذه الشيكات - وهي محامية المطعون ضده الاول - قد تسلمته بصفتها وكيلة عنه ورتب على ذلك ان

الطاعن لم يسدد مبلغ ٧٨٦٢١ جتية وهو الباقي من اصل دين النزاع وان منازعته في هذا الدين غير جدية ، وانتهى الى القضاء باشهار افلاسها - تأسيساً على ان عدم سداده هذا الدين يدل على اضطراب احواله وزعزعة ائتمانه مما يفقد الثقة فيه ويعرض حقوق دائنيه للخطر ، دون ان يناقش اثر الاقرار المشار اليه على انقضاء الدين المطلوب شهر الافلاس من اجله ، او يفصل الوقائع المكونة لحاله التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة التكيف القانوني باعتبارها من شروط اشهار الافلاس ، فانه يكون مع قصوره قد خالف القانون او اخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٦)

٣٤ - وحيث ان مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وبياناً لذلك تقول ان الحكم قضى باشهار افلاسها على سند من ان تخلّفها عن سداد اجرة المحل المملوك للمطعون ضده يعتبر توقفاً عن الدفع بالمعنى الذي يتطلبه القانون لاشهار الافلاس في حين ان الوقوف عن الدفع كشرط لاشهار الافلاس يجب ان ينبىء عن ضائقة مالية مستحكمة تتعرض بها حقوق الدائنين للخطر ، واذا لم يستظهر الحكم توافر هذا الشرط على النحو سالف البيان فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث ان هذا النعى سديد ، ذلك انه لما كان التوقف عن الدفع الذي يبرر اشهار الافلاس - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق او كبير الاحتمال ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون ان تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة في غير مصلحته الا انه قد لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع، وقد يكون

لنازعته في الدين من حيث صحته او مقداره او حلول اجل استحقاقه او انقضاءه لسبب من اسباب الانقضاء ، وكان على محكمة الموضوع ان تفصل في حكمها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض ان تراقبها في تكييفها القانوني لهذه الوقائع ، واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اتخذ بمجرد امتناع الطاعة عن سداد دين الاجرة مبرراً لاشهار افلاسها دون ان يبين ان كان هذا الامتناع ينبئ عن اضطراب خطير في حالتها المالية وتزعزع في ائتمانها والاسباب التي يستند اليها في ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣١)

٣٥ و ٣٦ - وحيث ان ما ينعاه الطاعن علي الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في التدليل والقصور في البيان ، وفي بيان ذلك يقول ان مجرد امتناع المدين عن الدفع لا يعد توقفاً عنه يجيز شهر افلاسه ، وانه قد نازع في وجود الدين المرفوع بشائه دعوى الافلاس ، وقدم تدليلاً على جدية منازعته كشفاً صادراً من محل المطعون ضده الاول بتاريخ ١٩٨٦/١/١٠ - بعد تاريخ استحقاق السندات موضوع الدعوى - وغير موجود من الاخير يفيد ان مديونيته انحصرت في مبلغ ٤٩٨,١١٥ جنيه وانه عرضه على المطعون ضده الاول رسمياً ، وكذا عدة شهادات تثبت اقامته الدعوى رقم ٤٢١ لسنة ١٩٨٦ تجارى كلى جنوب القاهرة على الاخير بطلب تقديم كشف حساب ، الا ان الحكم لم يتناول هذه المستندات بالرد او يستظهر مضمونها مكتفياً بالقول بانها لا تسنده فيما يدعيه وان دعوى الحساب قد رفعت بعد دعوى الافلاس .

وحيث ان هذا النعى في محله ، ذلك ان التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو الذي ينبئ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه

لخطر محقق أو كبير الاحتمال ، ومن ثم فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون هذا الامتناع لمنازعة الدين في الدين من حيث صحته أو مقداره ، أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاءه لسبب من اسباب الانقضاء ، لذا يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه ان يكون خالياً من النزاع ، ويتعين على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس ان تعرض لجميع المنازعات التي يثيرها امامها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها في سبيل تكوين عقيدتها واقامة قضاها في الدعوى ، واثن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة لتقدير جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأته دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع الا ان ذلك مشروط بان تكون قد اقامت قضاها في هذا الخصوص على اسباب سائغة تكفى لحمله - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد ما تمسك به الطاعن تدليلاً على جدية منازعته في الدين المرفوع بشأته دعوى الافلاس وتبريراً لامتناعه عن دفعه ، عرض للمستندات المقدمة منه في هذا الشأن واطرحها بمقولة انها لا تسانده فيما يدعيه من قيام منازعة في الدين ، وان دعوى الحساب لم ترفع الا بعد دعوى الافلاس ، وانه لم يتخالص عن ديونه محل الدعوى ، وهو ما لا يواجه جوهر دفاع الطاعن الذي من شأنه - لو صح - ان يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسجيل وفساد الاستدلال فضلاً عن مخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٢٥٠٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٤)

٣٨ - حيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل في ان المطعون ضدها الاولى اقامت الدعوى رقم ٣٠٧ سنة ١٩٨٧ افلاس اسكندرية انتهت فيها الى طلب اشهار افلاس الطاعن وقالت بياناً لذلك انها تماقتت معه على توريد وتركيب اجهزة كهربائية بالفندق الخاص بها وسددت له قيمتها البالغة ١٣٠١٨ جنيه ، واذ تبين لها عدم جودة

تلك الاجهزة اتفق على فسخ هذا الاتفاق والتزم الطاعن برد الثمن الذى تقاضاه خلال اجل محدد الا انه لم يؤده اليها فاقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان - بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣ أجابت المحكمة المطعون ضدها لطلباتها استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ ه لسنة ٤٤ ق اسكندرية بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣ حكمت المحكم بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه - واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصود فى التسبيب اذ خلص الى عدم اتسام منازعته فى استحقاق الدين بالجديية وان امتناعه الوفاء به لا يقوم على سند رغم تمسكه باتفاقه مع المطعون ضدها علي خصم قيمة التالف من الاجهزة من الثمن الذى تقاضاه عنها ، مطرحاً مدلول اقامته دعوى اثبات حالتها لبيان التالف منها وقيمته رغم انها سبيله لتحديد المبلغ الذى يلتزم بدفعه الى المطعون ضدها .

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الذى ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها انتمان التاجر وتتعرض بها حقوق دائئيه لخطر محقق أو كبير الاحتمال - ومن ثم فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقف بالمعنى السالف بيانه اذ قد يكون هذا الامتناع لمنازعته فى الدين من حيث صحته ومقداره او حلول أجل استحقاقه او لانقضائه سبب من اسباب الانقضاء - لذا يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عند دفعه ان يكون مستحق الاداء خالياً من النزاع ويتعين على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس ان تعرض لجميع المنازعات التى يثيرها المدين لتقدير مدى جديتها - ولئن كان

لمحكمة الموضوع السلطة التامة لتقدير المنازعة فى ذلك الدين وحالة الوقوف عن الدفع الا ان ذلك مشروط بان تكون قد اقامت قضاها فى هذا الخصوص على اسباب سائغة تكفى لحمله - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد ما تمسك به الطاعن من وجوب خصم قيمة ما تلف من الاجهزة التي وردها الى المطعون ضدها مما قبضه تحديداً لما يلتزم برده طبقاً لما اتفق عليه فى شأن استردادها واطرح ما تقدمه من مستندات تدليلاً على صحة دفاعه بدعوى عدم كفايتها لاثبات جدية تلك المنازعة والتقت عن مدلول اقامة الطاعن لدعوى اثبات حالة الاجهزة التي وردها المطعون ضدها لبيان قيمة التالف منها لخصمه من اصل الثمن الذي تقاضاه الذى بسببه اقيمت دعوى الافلاس - رغم انها وسيلة لدفع مطالبته بكامل الثمن سالف الذكر والتي لو صحت لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما يعيبه بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال فضلاً عن مخالفة القانون لما يستوجبه نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٦)

٢٩ - وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن تتحصل فى ان شركة العربى للتجارة والتوكيلات اقامت الدعوى رقم ٣٠٥ لسنة ٨٢ افلاس جنوب القاهرة على الطاعن بطلب الحكم باشهار افلاسه لتخلفه عن الوفاء بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه تدائنه به بموجب سنديين اذنيين حل ميعاد استحقاقها مما ينبئ عن اضطراب مركزه المالى وبتاريخ ١٧/٢/١٩٨٢ تدخل المطعون ضده فى الدعوى منضماً للشركة المذكورة لادينته للطاعن بمبلغ ٦٤٨٥٤ جنيه بموجب ست كمبيالات حل ميعاد استحقاقها . وبتاريخ ٩/٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضده انضمامياً شكلاً وفى موضوع الدعوى والتدخل بالرفض . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٣ لسنة ١٠١ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٨/١/١٩٨٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة بالغاء

الحكم المستأنف واشتهار افلاس الطاعن . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة ابدت فيها الرأى بنقض الحكم . واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النياية رأياها .

وحيث ان مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه اعتداده بثلاث كمبيالات من الستة سند المطعون ضده بدعوى خروجها عن نطاق دعاوى التزوير الاصلية التى اقامها واعتبار انه قد دأب على رد وبطلان الكمبيالات المحررة ضده على جميع التجار وترتيبه على ذلك قضاءه بشهر افلاسه مطرأ ما تمسك به امام محكمة الموضوع بدرجتها من طعنه بالتزوير على الكمبيالات الستة محل النزاع رغم انه قدم اليها صوراً من دعاوى التزوير الاصلية - والتى لم يفصل فيها بعد - وتقرير طعن بالتزوير امام قلم كتاب محكمة جنوب اقاهرة الابتدائية على كمبيالات النزاع جميعاً بما فيها الثلاثة التى اقام عليها قضاءه بما يفيد منازعته فى دائنية المطعون ضده له مما يعيبه بالقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال .

وحيث ان هذا النعى شديد ، ذلك ان التوقف عن الدفع الذى يبرر اشتهار الافلاس هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الذى ينبئ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه ائتمان التاجر ويتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق او كبير الاحتمال ، ولئن كان امتناع المدين عن الدفع دون ان تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، الا انه قد لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعته فى الدين من حيث صحته او مقداره او حلول اجل استحقاقه او انقضاءه لسبب من اسباب الانقضاء ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع ان تفصل فى حكمها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض ان تراقبها فى تكييفها القانونى لهذه الوقائع باعتبار ان التحقق من صحة الدين ومقداره



وحلول اجل استحقاقه والتوقف عن الدفع نتيجة الاضطراب المالى الذى يتزعزع معه ائتمان التاجر المدين من الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن قرر بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣ بقلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الطعن بالتزوير على الكمبيالات الستة سند المطعون ضده ، كما قدم ضمن حوافظ مستنداته ثلاث شهادات من الجبول تفيد اقامته الدعاوى ارقام ٢٤٢٤ ، ٣٥٧٢ ، ٥٢٢٣ لسنة ١٩٨٢ على جنوب القاهرة برد وبطلان خمس كمبيالات منها ، وصورة ضوئية من شهادة صادرة من نيابة جنوب القاهرة - لم يطعن عليها - تفيد طعنه بالتزوير تحت رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ على الكمبيالات الستة محل النزاع . وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا الدفاع بدعوى ان كمبيالات ثلاث منها قيمتها ٣٦٥٠٠ جنيه لاتدخل ضمن موضوع دعاوى التزوير الاصلية المقامة من الطاعن للخلاف فيما بينها واقام على ذلك قضائه بشهر افلاسه دون ان يعرض لدلالة منازعته فى صحة الدين وجديته والتي من شأنها - لو صحت - ان يتغير معها وجه الرأى فى الدعوى ، فانه فضلاً عن مخالفته الثابت بالاوراق يكون معيباً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧ )

## تقدير جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس

١ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس هو من المسائل التى يترك الفصل فيها الى أن محكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاياها على أسباب سائفة .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ع ٣ ص ١٥٢٦)

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قدر جدية المنازعة فى الدين الذى وقعت بشأنه دعوى الافلاس من وقائع هذه الدعوى والمستندات المقدمة فيها قبل الفصل فى دعوى الحساب والتظلم فى أمر الاداء - برفضها وتأييده أمر الاداء - التى طلب الطاعن ضمها الى دعوى الافلاس للتدليل على عدم جدية المنازعة فى الدين المشار إليه ومن ثم فلا يقيد بالحكم الصادر فى هاتين الدعويتين لتعييب الحكم المطعون فيه .

(الطعن السابق)

٣ - إثبات المديونية فى سند إذن لا يحرم المدين من المنازعة فى صحة هذا الدين الذى توقف عن دفعه أو المنازعة فى إنقضائه .

(الطعن السابق)

٤ - إذا كان قد دفع أمام المحكمة بأن الدين المطلوب إشهار إفلاس الشركة من أجله متنازع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جدية هذه المنازعة قد أقام قضاءه على أن الدين قد نشأ عن شراء مدير الشركة بضائع بالاجل وهو تصرف يدخل فى سلطته ويندرج ضمن ما صرح له به كوصي خاص لادارة نصيب القصر فى تلك الشركة ، وأن المهمة الموكلة إليه تقتضى الاستدانة وشراء البضائع بالاجل وكان ما قرره الحكم من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التى إنتهت إليها فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ٧٠٦)

٥ - لمحكمة الموضوع ان تسجل فى حدود سلطتها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع الا ان التكييف القانوني لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض باعتبار ان التوقف عن الدفع هو احد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس ومن حق محكمة النقض ان تراقب جميع عناصره . ومعنى كان التوقف عن الدفع بمعناه القانونى لا يتحقق اذا كان بين طالب الافلاس متنازعا فى وجوده فان القضاء باسهار الافلاس مع قيام هذا النزاع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٨ س ١٢ ص ٤٨٩)

٦ - يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه ان يكون خالياً من النزاع ، ويجب على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الفلاس ان تفحص جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول صحة الدين كتقدير لمدى جديتها وعلى هدى هذا التقدير يكون قضاؤها فى الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣١)

٧ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوعة بشأنه دعوى الإفلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل الموضوعية التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى اقامت قضاها على اسباب سائغة تكفى لحمله .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ س ٣٥ ص ١٢٧٤)

(الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

٨ - حيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها الاولى أقامت الدعوى رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٧ إفلاس الاسكندرية إنتتهت فيها إلى طلب إشهار إفلاس الطاعن وقالت بياناً بذلك أنها تعاقدت معه على توريد وتركيب أجهزة كهربائية بالفندق الخاص بها وسددت له قيمتها البالغة ١٨٠ ١٢٠ جنيه وإذ تبين لها عدم

جيدة تلك الاجهزة إتفقا على فسخ هذا الإتفاق وإلتزم الطاعن برد الثمن الذى تقاضاه خلال أجل محدد إلا أنه لم يؤديه إليها فاقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣ أجابت المحكمة المطعون ضدها لطلباتها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٨٠ هـ سنة ٤٤ ق اسكندرية بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسببب إذ خلص الى عدم إلتسام منازعته فى إستحقاق الدين بالجدية وأن إمتناعه عن الوفاء به لا يقوم على سند رغم تمسكه بإتفاقه مع المطعون ضدها على خصم قيمة التالف من الاجهزة من الثمن الذى تقاضاه عنها مطرحاً مدلول إقامته دعوى إثبات حالتها لبيان التالف منها وقيمته رغم أنها سبيله لتحديد المبلغ الذى يلتزم بدفعه الى المطعون ضدها .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أن التوقف عن الدفع المقصود فى المادة ١٩٥ من قانون التجارة هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الذى ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إلتئمان التاجر وتعرض بها حقوق دائئيه لخطر محقق أو كبير الاحتمال - ومن ثم فليس كل إمتناع عن الدفع يعتبر توقفا بالمعنى السالف بيانه إذ قد يكون هذا الامتناع لمنازعته فى الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو لانقضائه لسبب من اسباب الانقضاء - لذا يشترط فى الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه أن يكون مستحق الاداء خاليا من النزاع ويتعين على محكمة الموضوع عند الفصل فى طلب الافلاس أن تعرض لجميع المنازعات التى يثيرها المدين لتقدير مدى جديتها ولئن كان

لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير المنازعة فى ذلك الدين وحالة الوقوف عن الدفع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أقامت قضائها فى هذا الخصوص على أسباب سائغة تكفى لحمله - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما تمسك به الطاعن من وجوب خصم قيمة ما تلف من الأجهزة التى وردها الى المطعون ضدها مما قبضه تحديدا لما يلتزم برده طبقا لما اتفق عليه فى شأن استردادها وأطرح ما قدمه من مستندات تدليلا على صحة دفاعه بدعوى عدم كفايتها لاثبات جدية تلك المنازعة والتفتت عن مدلول اقامة الطاعن لدعوى اثبات حالة الأجهزة التى وردها للمطعون ضدها لبيان قيمة التالف منها. لخصمه من أصل الثمن الذى تقاضاه والذى بسببه اقيمت دعوى الافلاس - رغم أنها وسيلته لدفع مطالبته بكامل الثمن سالف الذكر والتي لو صحت لتغير وجه الرأى فى الدعوى مما يعيبه بالقصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال فضلا عن مخالفة القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٩٠ هـ فى جلسة ٢٦/٢/١٩٩٠ )

- يراجع سلطة محكمة الافلاس والتوقف عن الدفع

## الحكم بأشهار الافلاس لا يشترط فيه تعدد الديون

التي توقف التاجر عن الوفاء بها

١ - لا يشترط للحكم بأشهار الافلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن الوفاء بها بل يجوز اشهار افلاسه متى ثبت انه تاجر ولو توقف عن وفاء دين تجارى واحد مادامت قد توافر فيه بحسب جسامته الشروط الموضوعية لاشهار افلاسه .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ع ٢ ص ٥٧٧)

٢ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اية ورقة فى الدعوى جديدة المنازعة التي تثار بشأن الدين المطلوب الحكم بشهر افلاس التاجر من اجله . ولا يشترط القانون للحكم بشهر الافلاس تعدد الديون التي يتوقف التاجر عن الوفاء بها .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ع ٣ ص ١٢٤٥)

٣ - يجوز قانوناً اشهار افلاس المدين التاجر متى ثبت انه توقف عن دفع بعض ديونه ايأ كان عددها متى كان توقفه ناشئاً عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه انتمائه ، ولما كان الحكم قد استدل من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية ومما تتضمنه طلبها للصلح الواقى ، على اختلال اشغالها وعدم الثقة بها فى السوق التجارية ، وفى ذلك ما يغنى عن بحث باقى الديون فان النعى على الحكم بان هناك ديناً مدينياً اقيمت به دعوى الافلاس وغير مستحق لرافعها يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٣٧)

- يراجع التوقف عن الدفع

## تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع

١ - أبقى قانون التجارة رافع الدعوى بطلب تعيين الوقوف عن الدفع من اتباع اجراءات الاعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات وذلك بنصه في المادة ٢١٤ منه على ان طلب حضور جميع الاخصام نوى الحقوق يكون باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين وقت الوقوف عن الدفع بشمانية ايام في جريدتين من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق الاعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلان في المحكمة وهذه المادة وان لم تنص صراحة على حالة تعديل وقت الوقوف عن الدفع مكتفية بالنص على حالة تعيين هذا الوقت الا انها تنطبق في الحالتين لأن التعديل ان هو الا تعيين جديد .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ س ١٨ ع ٢ ص ١٤٥٧ )

٢ - الحكم بتعيين تاريخ الوقوف عن الدفع او بتعديله له حجية مطلقة شأنه في ذلك شأن حكم الافلاس ، وبذلك يسرى هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفاً في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم .

(الطعن السابق)

٣ - اقرار الدائن الذي رفع الدعوى التي صدر فيها الحكم القاضي بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع بصورة دينه لا يترتب عليه الغاء الحكم المذكور لأن ذلك الالغاء لا يكون الا بحكم يقضي به .

(الطعن السابق)

٤ - تاريخ التوقف عن الدفع انما يتحدد في حكم شهر الافلاس تحديداً مؤقتاً او في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ الا بطريق الطعن في الحكم سواء بالمعارضة امعاً للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٤ من قانون التجارة او بطريق الاستئناف طبقاً للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف

هذا الحكم ومن ثم فان طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانوناً .

( الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٤٣ )

٥ - التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع انما يكون وفقاً للمادتين ٣٩٠ ، ٣٩٤ من قانون التجارة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بطريق المعارضة لا بطريق الدعوى المبتدأة .

( الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ١٠٧٤ )

٦ - مؤدى نص المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ من قانون التجارة ان المشرع بعد ان جعل لكل صاحب حق ان يعارض في حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت اتمام الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها ، عاد فاستثنى من تطبيق احكام هذه المادة الدائنين الذين يهدفون الى رعاية مصلحة جماعة الدائنين وتتفق مصالحهم مع تلك الجماعة وافرد لهم حكماً خاصاً اوردته في المادة ٣٩٣ بان جعل ميعاد المعارضة بالنسبة لهم مرتبطاً بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها بحيث يظل حقهم في المعارضة قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة وينقضى بانقضائها ، يستوى في ذلك ان يتم تحقيق الديون وتأييدها قبل انقضاء ميعاد الثلاثين يوماً المنصوص عليه في المادتين ٣٩٠ ، ٣٩٣ وبعد انقضاء هذا الميعاد .

( الطعن السابق )



## الافلاس الفعلى

١ - ان المشرع اذا اجاز فى المادة ٢١٥ من قانون التجارة للمحكمة الابتدائية حال نظرها فى قضية معينة - والمحاكم الجنائية - ان تنظر ايضاً بطريق فرعى فى حالة الافلاس وفى وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس ، لم يقصد بذلك تحويل المحكمة الابتدائية والمحاكم الجنائية مجرد رخصة فى تقرير حالة الافلاس الفعلى بحيث يكون لها اذا ما طلب منها بطريق فرعى تقرير هذه الحالة الخيار فى ان تبحث هذا الطلب او لا تبحثه وانما حقيقة ما قصده المشرع من هذا الجواز هو على ما تفيد عبارة الاصل الفرنسى للمادة ٢١٥ والمادة ٢٢٣ المقابلة لها « فى القانون المختلط الملغى - ان المشرع بعد ان استلزم فى المادة ١٩٥ من قانون الاعتبار التاجر فى حالة الافلاس صدور حكم بشهر افلاسه من المحكمة المختصة رأى استثناء من هذا الاصل ان يبيع للمحكمة الابتدائية المدنية والمحاكم الجنائية تقرير حالة الافلاس الفعلى كلما طلب منها ذلك بصفة فرعية فالجواز هنا لا يعنى الا تقرير حق لهذه المحاكم على خلاف الاصل ومن ثم فليس للمحكمة الابتدائية اذا طلب منها بصفة فرعية - اثناء نظرها دعوى خاصة بصحة ونفاذ عقد بطلان هذا العقد بالتطبيق للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة ان تتخلى عن نظر هذا الطلب بحجة ان الامر فى نظره او عدم نظره جوازى لها بل عليها ان تبحث ما اذا كانت حالة الافلاس الفعلى قائمة وهل شروط المادة ٢٢٧ متوافرة او غير متوافرة ثم تقضى فى هذا الطلب بالقبول او الرفض شأنه فى ذلك شأن طلب يقدم اليها فتلتزم ببحثه والفصل فيه .

( الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٨/٥/١٩٦٧ س ١٨ ع ٢ ص ٤٥ - ١٠ )

## سلطة محكمة الإفلاس

١ - اذا كانت القرائن التي اعتمدت عليها محكمة الموضوع في التدليل على علم الطاعنين وقت صدور التصرف اليهما من زوجة المفلس بافلاسه من شأنها ان تؤدي عقلاً الى الدلالة الت استخلصتها منها تلك المحكمة فانه لا يكون لمحكمة النقض عليها من سبيل في ذلك .

(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ع ١ ص ٤٦٠)

٢ - يشترط للحكم باشهار الافلاس استناداً الى حكم او سند المديونية ان يقدم هذا السند او ذلك الحكم الى المحكمة التي تنتظر دعوى الافلاس لتحقق اوجه النزاع بشأنه ، ان قد يسفر بحث هذه الديون بعد تقديم الاحكام والسندات الخاصة بكل منها عن جدية هذه المنازعة بالنسبة لبعضها مما قد يتأثر به وجه الرأي في استظهار المركز المالى للمدين .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٧ س ١٧ ع ٤ ص ١٩٩٢)

٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه بعد ان ذكر ان وكيل الدائنين المعين في حكم الافلاس تقدم بتقرير يفيد انه عند مباشرته لمهمته بتحقيق الديون تقدم اليه دائنتون آخرون بسندات بلغت قيمتها ..... عول في اثبات ان توقف الطاعنين عن أداء الدين الصادر به الحكم رقم ..... - الذى اقيمت دعوى الافلاس ابتداء على اساسه - نشأ عن مركز مالى مضطرب يتزعزع معه انتمائه على الورده وهو استخلاص موضوع سائغ يستقل به محكمة الموضوع في خصوص الوقائع المكونة في حالة التوقف عن الدفع دون ان يغير من الامر قيام الطاعنين بأداء الدين الذى كان محلاً لطلب اشهار الافلاس طالما ان محكمة الموضوع وجدت في ظروف الدعوى الاخرى وعن وجود دائنتين آخريين ان التوقف عن دفع الدين المحكوم به كان بسبب المركز المالى المضطرب الذى يعرض حقوق الدائنين للخطر ، كما انه لا يجدى

الطاعنين النعمى بان السندات الاذنية التى تقدم بها الدائنون الجدد للسنديك لم تكن محل مطالبة ولم يتخذ بشأنها اجراء احتجاج عدم الدفع ذلك ان استناد الحكم الى وجود هذه الديون لتبيان حقيقة المركز المالى لا يقتضى ان يكون الدائنون بها اتخذوا اجراءات بشأنها .

( الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٩١٩ )

٤ - محكمة الافلاس ليست محكمة الموضوع بالنسبة للطعن بالتزوير الاوراق التى تطرح عليها ، وبالتالى فهى لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه الاوراق او تزويرها ولا يجوز ما قرره بشأن عدم جدية الطعن بالتزوير أية حجية امام محكمة الموضوع سواء بالنسبة لاثبات حالة المحرر المظنون يتزويره او لوجوب تأجيل الدعوى بعد ابداء رأيها فى الادعاء بالتزوير .

( الطعن السابق )

٥ - العلم باختلال اشغال المدين هو من مسائل الواقع التى يستخلصها قاضى الموضوع من الادلة والقرائن القائمة فى الدعوى بلا معقب عليه من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغاً .

( الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٩ س ٢٦ ص ١٦٠٠ )

٦ - استخلاص الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع التى تجيز شهر افلاس التاجر وتقدير مدى جدية المنازعة فى الديون المطلوب شهر الافلاس من اجلها هو مما تستقل به محكمة الموضوع بون معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض متى اقامت قضاها على اسباب سائغة تكفى لحمله ..

( الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ع ١ ص ٣٢٣ )

٧ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى اقامت قضاها على اسباب سائغة تكفى لحمله .

( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٩ س ٣٠ ع ٣ ص ١٠ )

٨ - إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن تمسك امام محكمة الموضوع بتملكه المحل التجارى موضوع التداعى بشرائه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢ من المالك الظاهر (المطعون ضده الثالث) الذى كان حائزاً له ومحذر عقد ايجاره باسمه وتوافرت لديه حسن النية وقت شرائه وحيازته للمحل وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا الدفاع تأسيساً على قوله ان مؤدى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٢ افلاس كلى القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩ ان المحل موضوع النزاع يدخل ضمن اموال التقليلية التي يمثلها المطعون ضده الاول ، ومن ثم لا يسرى فى حق جماعة الدائنين التصرف فى المحل الصادر من المطعون ضده الثالث ، ولما كان هذا الذى اوردته الحكم المطعون فيه قاصر علي مواجهة دفاع الطاعن سالف الذكر فلم يعد بتحقيق حسن نية الطاعن او سونها رغم مالها من الاهمية القانونية فى تحديد حقوق المشتري فان الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطن رقم ١٤٢٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥ س ٢٠ ع ١ ص ٤٨٢ )

٩ - الوقوف عن الدفع الذى يبرر شهر الإفلاس هو الوقوف الذى ينبئ عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع منها إئتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الإحتمال ، وتقدير حالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع نون معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لصله .

(الطن رقم ٢٨٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٢/٩ س ٣٢ ص ٧٧٥ )

١٠ - تقديم طلب إشهار إفلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى إشهار الافلاس ، إذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس متى تبين من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين المطلوب إفلاسه هو تاجر وأن ثم دائناً أو دائنتين أخريين بديون تجارية قد توقف هذا

المدين عن وقاء ديونهم مما توافر معه الشروط الموضوعية فى خصوص إشهار الإفلاس كما يجوز للمحكمة فى هذه الحالة توافر هذه الشروط أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الإفلاس إذا كان طالب إشهار الافلاس دائناً ذا صفة فى طلب الإفلاس ثم تتنازل عن طلبه .

( الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٢٤١ )

١١ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

(الطعن السابق)

١٢ - ان النص فى المادة ١٩٥ والمادتين الاولى والثانية من قانون التجارة يدل على ان اشهار الافلاس فى التشريع المصرى هو جزء يقتصر توقيعه على التجار اللذين يتوقفون عن سداد ديونهم التجارية نتيجة اضطراب مركزهم المالى وان وصف التاجر لا يصدق الا على كل من يزاول التجارة على سبيل الاحتراف ، واحتراف الاعمال التجارية لا يفترض فيقع على من يدعيه عبء اثباته . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الافلاس التحقق من قيام صفة التاجر فى حق المدين الذى توقف عن دفع ديونه التجارية وان تبين فى حكمها الاسباب التى استندت اليها فى اعتباره تاجراً .

(الطعن رقم ٢١٧٢ سنة ٥١ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٢ س ٣٣ ص ٩٢١)

١٣ - يتعين على محكمة الموضوع ان تفصل فى حكمها الصادر بالافلاس الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض ان تراقبها فى تكييفها القانونى لهذه الوقائع باعتبار ان التوقف عن الدفع هو احد الشروط التى يتطلبها القانون لشهر الافلاس .

(الطعن رقم ١٥١٤ سنة ٥١ ق جلسة ٣١/١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٣٦١)

١٤ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى اقامت قضاها على اسباب سائفة تكفى لحله .

(الطعن رقم ١٢٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ ص ٣٥ ١٢٧٤)

١٥ - يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند التوقف عن دفعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون ديناً تجارياً حال الأداء ومعلوم المقدار وخالياً من النزاع الجدى ، وأنه يجب على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس ان تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها الدين حول توافر هذه الشروط وتقدير جدية تلك المنازعات .

(الطعن رقم ٥٣٤ سنة ٥٥ ق جلسة ٩/١٢/١٩٨٥ ص ٣٦ ١١٠٩)

١٦ - وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع ، وبيئناً لذلك يقول انه تمسك امام محكمة الموضوع بطلب ندب خبير حسابي لفحص حسابه مع الشركة المطعون ضدها الثانية وبيان وجه الحق فيه لمنازعته في قيمة الدين الذي ضمنته ككشف الحساب الصادر عنها ، على سند من انها لم تستنزل منه قيمة بضاعة ردت اليها ، وان تشفعه بمستند او دليل يفيد صحته ، لكن الحكم اطرح هذا الدفاع بمقولة انه عار عن الدليل نون ان يحصه ، واعتبره متوقف عن دفع دين الشركة المذكورة -التي اصبحت الدائنة الوحيدة له على الرغم من منازعته الجدية في قيمته التي يؤيدها عدول هذه الشركة عن سابقه تحديدها له ابتداء بمبلغ ٣٠٠٦٦ جنيه الى مبلغ ٢٤٢,٢٤٢ ٣٥٩٢٤ مليمجنيه وثقتها في إئتمان الطاعن بدليل قبلوها سداد الدين على أقساط ، وهو ما ينفي حالة التوقف .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن تقدير مدى جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوي الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لمنازعة الطاعن في دين الشركة المطعون ضدها الثانية واضطراب مركزه المالي بقوله " أنه يبين من ظاهر المستندات المقدمة من شركة النصر للتلفزيون والالكترونيات - المطعون ضدها الثانية - أنها كانت تدان المذكور بمبلغ ٢٤٢,٢٤٤,٣٥٩ جنيه وأنه قام بسداد مبلغ ١٧٥٠٠ جنيه ، ويدخل في المبلغ المسدد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه المسدد أمام هذه المحكمة ومنه المثبت بمحاضر الجلسات المبينة من قبل ، وهوما يبين من كشف الحساب المقدم من المتدخلة كطلب المستأنف - الطاعن - ويبين من ظاهر هذه الأوراق أن المستأنف توقف عن سداد باقى مبلغ المديونية المشار إليه وهو دين معين المقدار ومستحق الاداء ، أما إدعاء المستأنف بأن جزءاً من الدين قدره عشرة آلاف جنيه هو قيمة بضاعة أعادها الى الشركة فإن هذا القول لا دليل عليه ، بل أن المستأنف لم يذكر شيئاً عنه إلا بعد هذه المدة الطويلة من التقاضى ومن ثم تكون منازعته بشأنه غير جدية ، كما أنه عن قوله بأن مبلغ سبعة آلاف جنيه محل تسوية بين الطرفين فهذا بدوره قول عار عن الدليل مما تنتهى معه المحكمة الى أن توقف المستأنف عن سداد باقى الدين وبعد إعطائه هذه الاجال الواسعة ليقوم به إنما ينم عن عجز حقيقى فى سداد ديونه مما يزعزع إئتمانه التجارى وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يكفى لحمل قضائه فيما إنتهى إليه من عدم جدية المنازعة فى دين الشركة المطعون ضدها الثانية وعجز الطاعن عن سداد ما يزعزع إئتمانه التجارى ، فإن النعى على الحكم بما ورد بأسباب الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٤١١ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

١٧ - ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وحالة الوقوف عن الدفع الا ان ذلك مشروط بأن تكون قد أقامت قضاها في هذا الخصوص على أسباب سائفة تكفي لحمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما تمسك به الطاعن تدليلاً على جدية منازعته في الدين المرفوع بشأنه دعوى الافلاس وتبريراً لامتناعه عن دفعه ، عرض للمستندات المقدمة منه في هذا الشأن وأطرحها بمقولة انها لا تسانده ، فيما يدعيه من قيام منازعة في الدين ، وان دعوى الحساب لم ترفع الا بعد دعوى الافلاس ، وانه لم يتخلص عن ديونه محل الدعوى وهو ما لا يواجه جوهر دفاع الطاعن الذي من شأنه لو صح ان تتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال فضلاً عن مخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٥٠٦ سنة ٥٧ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٨ )

١٨ - التوقف عن الدفع المقصود في المادة ١٩٥ من قانون التجارة وهو علي ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الذي ينبئ عن مركز مالي مضطرب وضائقة مستحكة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائئه لخطر محقق او كبير الاحتمال ومن ثم فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً بالمعنى السالف بيانه اذ قد يكون هذا الامتناع لمنازعته في الدين من حيث صحته او مقداره او حلول اجل استحقاقه او لانقضائه لسبب من اسباب الانقضاء . لذا يشترط في الدين الذي يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه ان يكون مستحق الاداء خالياً من النزاع ويتعين على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الافلاس ان تعرض لجميع المنازعات التي يثيرها الدين لتقدير مدى جديتها ، ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير المنازعة في ذلك الدين وحالة الوقوف عن الدفع الا ان ذلك مشروط بأن تكون قد أقامت قضاها في هذا الخصوص على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(الطعن رقم ٣٦١ سنة ٥٩ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٩٠ )



## دعوى الافلاس والدعاوى المتعلقة بها

١ - متى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشهار افلاس شركة فانما يتعين على المحكمة بحث كافة اوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب اشهار افلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة ام بصفتها التجارية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد سلك هذا المنهج وانتهى بادلة سائفة الى القول بقيام شركة واقع تجارية بين الورثة فان النعمى عليه بمخالفة القانون او بالقصور فى التسبب يكون على غير اساس .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ ص ١٢ من ١٠٦)

٢ - لا يعتبر الحكم صادراً فى دعوى ناشئة عن نفس التقليل وخاضعاً فى استئنائه للميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون التجارة (وهو خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان) ، الا اذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة فى قانون التجارة فى باب الافلاس ، ومن ثم فان الدعوى بصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة لا ينشأ النزاع فيها عن الافلاس بل قد يثور ولو لم يشهر الافلاس كما ان الفصل فى هذا النزاع لا يقتضى تطبيق قاعدة من القواعد المتعلقة بالافلاس وانما تحكمه قواعد القانون المدنى وينبنى على ذلك ان استئناف الحكم الصادر لهذه الدعوى لا يخضع بالنسبة لميعاده لحكم المادة ٣٩٤ سالف الذكر وانما يكون ميعاده هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات اى اربعين يوماً من تاريخ اعلانه .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٧٨ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ ص ١٤ من ٢٨٣)

٣ - الاصل - طبقاً للمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات - فى رفع الاستئناف ان يكون بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة فيما عدا

الدعوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات فان الاستئناف عنها يرفع بتكليف بالحضور بحيث يرتب البطلان جزاء على مخالفة الطريق الواجب اتباعه . في رفع الاستئناف وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . ولما كانت دعوى الغير باحقيقته لمحل تجارى وضعت عليه الاختام على اعتبار انه مملوك للمدين المطلوب شهر افلاسه ، ليست من دعوى شهر الافلاس التى نص المشرع عليها في المادة ١١٨ مراعاتيون الدعوى الناشئة عن التقليسة والترتبة عليها ، كما ان هذه الدعوى ليست من الدعوى التى أوجب القانون نظرها على وجه السرعة ، اذ ان المناط فى تحديد تلك الدعوى هو امر الشارع لا تقدير المحكمة او ارادة الخصوم ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه الصادر بقبول الاستئناف المرفوع - عن الحكم الصادر فى تلك الدعوى - بطريق التكليف بالحضور يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٣٣٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ س ١٤ ص ١٧٦)

٤ - من المقرر انه متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ، ثم توفى المدين اثناء نظر الدعوى ، فان اعلان الورثة لا يكون لازماً ، وانما يجوز لهم التدخل فيها دفاعاً عن ذكرى مورثهم .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س ٢٣ ع ١ ص ٤٧٣)

٥ - ..... وحاصل الوجه الثانى ان المحكمة رفضت اعادة الدعوى الى المرافعة لوفاة مورثهم رغم تقديم شهادة تفيد وفاته وليس صحيحاً ما قاله الحكم من الدعوى قد تهيأت للفصل فيها قبل قيام سبب الانقطاع اذ ان مورثهم قد اقتصر على قيام طلب التأجيل لتقديم مستندات وحجرت الدعوى للحكم .

وحيث ان هذا النعى مردود بانه من المقرر متى كان الدائن قد طلب اشهار افلاس مدينه التاجر حال حياته ثم توفى المدين اثناء نظر الدعوى فان اعلان الورثة لا يكون لازماً وانما يجوز لهم التدخل دفاعاً عن ذكرى

مورثهم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان محكمة الاستئناف قررت بجلسة ١٩٧٨/٤/١٠ حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ وصرحت للطرفين بتقديم مذكرات خلال ثلاثة اسابيع وبعد انتهاء هذا الاجل تقدم وكيل مورث الطاعنين فى ١٩٧٨/٥/٢٠ بطلب لاعادة الدعوى الى المرافعة ارفق به بعض المستندات وما يفيد وفاة مورث الطاعنين بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٩ فلا تثريب على المحكمة اذا رقت الاستجابة لهذا الطلب ولا محل للطعن على حكمها بالاخلال بحق الدفاع كما يكون حكمها فى الدعوى رغم وفاة المدين المطلوب اشهار افلاسها صحيحاً ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور فى التسبيب على غير اساس .

( الطعن رقم ١٣٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ س ٢٥ ص ١٢٧٤ )

٦ - الحكم لا يعتبر صادر فى دعوى ناشئة عن التفليس الا اذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة فى قانون التجارة فى باب الافلاس .

( الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠ س ٢٥ ص ٢٠٣٦ )

٧ - ان كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان شركة ..... شركة تضامن ، وان الطاعن وآخر هما الشريكان المتضامنان فيها ، وكان من المقرر انه اذا لم يعين مدير لشركة التضامن - سواء فى عقد تأسيسها او فى اتفاق لاحق ، كان لكل شريك متضامن حق ادارتها وتمثيلها امام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت ان للشركة المذكورة مديراً اجنبياً عنها ، وان الطاعن بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة فى تمثيلها امام القضاء فى الدعوى المرفوعة بطلب اشهار افلاسها ولا يغير من ذلك تعيين حارس قضائى على اموال الشركة ان ذلك لا يعدوان يكون اجراء وقتياً اقتضته ظروف الدعوى ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن بمباشرة اعمال حفظ الاموال المعهودة اليه حراستها واعمال ادارة هذه الاموال وما تستتبعه من اعمال التصرف المحدودة التى تلحق بها بالضرورة

أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما فى حكمها التى تعلق على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة فى مباشرتها بل تنظر لذوى الشأن أهليتهم كاملة فى القيام بها ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها على الدائنين وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة فإنه لا تكون للحارس القضائى على الشركة الصفة فى تمثيلها أمام القضاء فى هذه الدعوى ويكون اختصاص الشريك المتضامن فيها صحيحاً .

(الطعن رقم ٧٠٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٥١)

٨ - النعى بعدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر - غير منتج ذلك أنه بفرض عدم صحة إعلانه فإن اختصاص الطاعن باعتبار الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصاص الشركة مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم انفراذه بإدارتها .

(الطعن السابق)

٩ - وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٨٢ إفلاس جنوب القاهرة انتهى فيها أى طلب الحكم بإشهار إفلاسه وقال بياناً لذلك أنه يداين الأخير بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه بموجب سنديين اذنيين مستحقى السداد فى ١٥/١٢/١٩٨١ ، ٢١/١٢/١٩٨٢ والمظهرين اليه تظهيراً ناقلاً للمليكة وإذا لم يفى الطاعن بقيمتها فى ميعاد الاستحقاق فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة - بتاريخ ٣/٥/١٩٨٤ اجاب المحكمة المطعون ضده الأول لطلبه - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٥ لسنة ١٠١ ق القاهرة - طلب المطعون ضده الثالث التدخل فى الدعوى انضمامياً الى المطعون ضده الأول لمداينته الطاعن بمبلغ ٢٦٠٠٠ بموجب شيك تبين عدم وجود رصيد قائم له وقت الصرف .

وبتاريخ ١٩٨٥/١/٩ حكمت المحكمة بقبول تدخل الاخير فى الدعوى وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأى برفض الطعن... واذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأياها .

وحيث ان الطعن اقيم على ثلاثة اسباب ينعى الطاعن الاول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون اذا اعتبر تدخل المطعون ضده الثالث فى الدعوى تدخلاً انضمامياً ورتب على ذلك قبوله فى حين انه فى حقيقته تدخل هجومى مما لا يجوز قبوله امام محكمة الاستئناف .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ذلك ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى وصف التدخل... هو بحقيقة تكييفه القانونى وبحسب مرماه وليس بوصف طالب التدخل له... فإذا اقتضت طلباته على ابداء اوجه دفاع جديدة لتأييد طلبات من انضم اليه ، دون ان يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى فى مواجهة طرفى الخصومة فان التدخل على هذا النحو ايا كانت مصلحة المتدخل فيه لا يعد تدخلاً هجومياً وانما هو تدخل انضمامى مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكانت دعوى الافلاس بحسب طبيعتها ليست دعوى خصومة بل هى دعوى اجراءات تهدف الى مجرد اثبات حالة معينة ، والحكم الصادر بشهر الافلاس لا يقصد به اصلاً الفصل فى نزاع ، ولكن يقتصر على اثبات حالة معينة هى ما اذا كان التاجر المدعى عليه فى حالة توقف عن ديونه تزعزع ائتمانه من عدمه... واذا كان المدعى عليه الثالث قد رعى من تدخله تأييد الحكم المستأنف لتوقف الطاعن عن دفع دين له قدره ٧٦٠٠٠ بموجب شيك صادر منه اليه دون رصيد قائم له وصدر حكم جنائي بادانته عن تلك الواقعة دون ان يطلب لنفسه حقاً ذاتياً مستقلاً فى مواجهة طرفى الخصومة ومن ثم يكون تدخله انضمامياً مما يجوز قبوله امام الاستئناف لأول مرة وإذ التزم الحكم

المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير اساس .

وحيث ان حاصل النعى بالسبيين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال اذ اقام قضاءه على دعائمين متساندتين هما مديونتي الطاعن للمطعون ضده الاول بموجب سندين اذنيين ظهر للاخير تظهيراً ناقلاً الملكية ومديونيته كذلك للمطعون ضده الثالث بدعوى إصداره له شيكاً دون أن يكون له رصيد قائم وقت الصرف وإدانته جنائياً عن تلك الواقعة فى حين أنه بانهيـار الدعامة الثانية لعدم قانونية قبول تدخل المطعون ضده الثالث الهجوى فى الاستئناف لاول مرة يبطل الحكم المطعون فيه كما أنه بسداده للدين محل السندين الاذنيين للدائن الاصلى قبل حلول تاريخ الاستحقاق لا يعتبر فى حالة توقف عن الدفع ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة .

وحيث أن هذا النعى مردود فى شقه الاول بما سبق الرد به على السبب الاول من جواز تدخل المطعون ضده الثالث فى دعوى الافلاس ولاول مرة أمام محكمة الاستئناف وهو غير مقبول فى شقه الثانى إذ خلص الحكم المطعون فيه سيدداً فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها الى عدم الاعتداد بالوفاء المدعى به من الطاعن الى دائته الاصلى بقيمة السندين الاذنيين الصادرين منه إليه لتظهير الاخير لهما الى المطعون ضده الاول تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية مستوفياً لشروطه الموضوعية والشكلية وعدم وفاء الطاعن بقيمتها الى الاخير بما يعتبر توفيقاً عن أداء ديونه التجارية وعجزاً عن الوفاء ينبىء عن اضطراب أعماله وهو ما يكفى لحمل قضائه وله أصله الثابت بالاوراق ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

( الطعن رقم ٦٩٣ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٩ )

١٠ - حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الاول بصفته أقام على المطعون ضده الثاني بصفته الممثل القانوني لشركة "سلمى تورز" الدعوى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٦ إفلاس كلى الجيزة بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع الاختام على محله ، وبإشهار إفلاسه ، وقال بياناً لذلك أنه يداين المذكور بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه بموجب شيك مؤرخ ١٩٨٥/٨/٣٠ أفاد البنك المسحوب عليه بالرجوع على الساحب الذي لم يقم بالوفاء بقيمته وأقام دعواه بطلباته السالفة - ويتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده الاول بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٩ سنة ١٠٤ ق القاهرة تدخل الطاعن بصفته طالباً قبول تدخله هجوماً والحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، واعتباره كأن لم يكن ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف - ويتاريخ ١٩٨٦/٢/١٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار إفلاس المطعون ضده الثاني بصفته الممثل القانوني لشركة " سلمى تورز " . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضده الاول بصفته بعدم قبول الطعن شكلاً ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الاول بصفته بعدم قبول الطعن أن الطاعن إختصم المطعون ضده الثاني بشخصه وليس بصفته التي كان مختصماً بها في الدعوى ، كما أن تدخله في الاستئناف غير مقبول إذ كان هجوماً وأبدى طلبات جديدة .

وحيث أن هذا الدفع غير سديد في شقه الاول ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لصحة الطعن أن يرد في أى موضع بصحيفته ما يفيد إختصاص المطعون عليه بذات الصفة التي كان متصفاً بها

فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه وكان البين من صحفة الطعن أن الطاعن قد ردد صفة المطعون ضده الثانى المذكورة فى مواضع متعددة من الصحفة مما يدل على إختصامه بها ومن ثم يكون الدفع فى هذا الشق على غير أساس . وهو مردود فى شقة الثانى ، ذلك أنه وإن كان من شأن القضاء بعدم قبول تدخل الطاعن فى الاستئناف بإعتبار أن تدخله هجومى ألا يعتبر خصماً فى الدعوى الاصلية أو طرفاً فى الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوماً عليه فى طلب التدخل ويكون له بهذه الصفة أن يطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بعدم قبول تدخله .

وحيث أن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول تدخله بدعى أنه تدخل هجومى غير جائز طبقاً للمادة ٢٣٦ مرافعات فى حين أنه إنضمامى ذلك أن مرماه كان تقادى صدور حكم بشهر إفلاس الشركة المملوكة له دون المطعون ضده الثانى .

وحيث أن هذا النعمى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى وصف التدخل هو بحقيقة تكييفه القانونى وبحسب مرماه وليس بوصف طالب التدخل لتدخله ، فإذا إقتصرت طلبات التدخل على إبداء أوجه دفاع جديدة لتأييد طلبات من إنضم إليه ، دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى فى مواجهة طرفى الخصومة فإن التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة التدخل فيه لا يعد تدخلاً هجومياً وإنما هو تدخل إنضمامى مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت دعوى الافلاس بحسب طبيعتها ليست دعوى خصومة بل هى دعوى إجراءات تهدف الى مجرد إثبات حالة معينة والحكم الصادر بشهر الافلاس لا يقصد به أصلاً الفصل فى نزاع ، ولكن يقتصر على تقرير حالة قانونية جديدة متى تحققت شروطها ، وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن بصفته



وأن وصف تدخله أمام محكمة الاستئناف بأنه هجومي إلا أنه رمى به تقاضى صدور حكم بشهر إفلاس الشركة التي يقول بملكيته والتي إختصم المطعون ضده الثاني بصفته ممثلاً لها ، واقتصر فى طلباته على الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وإعتباره كئن لم يكن ، ورفض الاستئناف موضوعاً ، دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتى فى مواجهة طرفى الدعوى ، وكان ما يرمى إليه الطاعن من طلباته ، تأييد الحكم المستأنف برد طلب المطعون ضده الاول إشهار إفلاس المطعون ضده الثاني ويعد تأييداً لطلبات الاخير المستأنف ضده لا يغير منه ما ذهب إليه الطاعن من ملكيته لشركة " سلمى توزر " ذلك أن مهمة محكمة الافلاس تقتصر على بحث مدى توافر شروط شهر إفلاس المطعون ضده الثانى بصفته ممثلاً لتلك الشركة دون التطرق إنما يخرج عن نطاق الدعوى المرددة بين طرفيها أو الفصل صراحة أو ضمناً فى حق موضوعى ، ومن ثم يكون تدخل الطاعن فى حقيقته وبحسب مرماه تدخلاً إنضمامياً مما يجوز طلبه ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى أسبابه بعدم جواز تدخل الطاعن فى الاستئناف بإعتباره تدخلاً هجومياً فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٤٨٠ سنة ٥٨ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩)

## المعارضة في حكم إشهار الإفلاس وإستئنافه

١ - ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإشهار الافلاس هو خمسة عشر يوماً من يوم إعلانه وفقاً لحكم المادتين ٣٩١ و ٣٩٤ من القانون التجارى .  
أما القول بأن المادة الثالثة من قانون إصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ من القانون التجارى فأصبح ميعاد الاستئناف بعد ذلك عشرة أيام كنص المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات فإنه يصبح غير صحيح إذ ليس المقصود بالمادة الثالثة ساقطة الذكر إلغاء ما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هى الحال فى دعوى إشهار الافلاس .

(الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٨٠٧)

٢ - إستقر قضاء محكمة النقض على أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الافلاس والدعاوى المتفرعة عنها هو خمسة عشر يوماً من إعلان الحكم وهو الميعاد الذى حدته المادة ٣٩٤ من قانون التجارة .

(الطعن رقم ٣١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١ س ٧ ص ٨٧١)

٣ - ميعاد إستئناف الدعوى التى ترفع ببطلان عقد الرهن لصنوره فى فترة الرية وطلب الحكم بإعتبار الدين المؤمن به ديناً عادياً وشطب قيد الرهن الخاص به هو خمسة عشر يوماً من إعلان الحكم طبقاً للمادة ٣٩٤ تجارى . أما البحث فى الصفة التى يجب أن تتوفر فى رافع الدعوى وهل يجوز رفعها من الدائن أم يجب رفعها من وكيل الدائنين فهذا بحث خاص فى قبول الدعوى ولا تأثير له على طبيعتها التى لا جدال فيها وأنها دعوى متعلقة بالتقليسة ، فيجب أن يستأنف حكمها فى هذا الميعاد حتى ولو كان رافعها هو الدائن .

(الطعن رقم ٣١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١١/١ س ٧ ص ٨٧١)

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعاوى شهر الافلاس المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لا تشمل الدعاوى الأخرى المترتبة على الافلاس أو الناشئة عن التقلية ، وإذا كان ذلك وكانت الدعوى الحالية ( وهي مرفوعة من وكيل الدائنين علي الطاعن بطلب بطلان قرار مجلس إدارة الشركة المشهور إفلاسها بمنح الطاعن مكافأة إستثنائية وبإلزام هذا الأخير بأن يدفع لشركة مبلغاً من المال قيمة حسابه المدين طبقاً لكشف الحساب المقدم منه والفوائد من تاريخ الاستحقاق حتي السداد) ليست أيضاً من الدعاوى الى نص القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . فإن إستئناف الحكم الصادر فيها يكون بعريضة تقدم الى قلم الكتاب لا بتكليف بالحضور ، ولا يغير من هذا النظر كون الشارع قد جعل ميعاد إستئناف الاحكام الصادر قفى الدعاوى الناشئة عن التقلية ميعاداً قصيراً . لان تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة .

( الطعن رقم ٣٦٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ س ٢٠ ع ٢ ص ١٠٣٦ )

٥ - يجوز وفقاً للقواعد العامة لمن عارض في حكم إشهار الافلاس ، ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم أو ينضم أي أحد الخصوم المستأنفين أو المستأنف عليهم في ذات طلباتهم أمام محكمة الاستئناف طبقاً لما كانت تقضى به المادة ٤١٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢/٢٣٦ من قانون المرافعات القائم .

( الطعن رقم ١٨٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٢ ع ١ ص ٣١١ )

٦ - نظراً لما لحكم شهر الافلاس من اثار تتعدى طرفي الخصومة الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة لكل ذي حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره واصقه بإعتبار أن في ذلك إعلماً كافياً بصور الحكم .

(الطعن رقم ١٨٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٣ ع ١ ص ٣١١)

٧ - إستقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة . وأن القواعد التى إستحدثها قانون المرافعات فى هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات . كما هو الحال فى دعوى إشهار الافلاس .

(الطعن رقم ١٤٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨ س ٢٦ ص ٩٣٥)

٨ - إستقر قضاء هذه المحكمة على أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الافلاس الواجب التعويل عليه هو خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه وفقاً لحكم المادة ٣٩٤ من قانون التجارة وأن حكم هذه المادة جاء صريحاً ينطبق على جميع دعاوى الافلاس ، فلا يبدأ ميعاد الاستئناف إلا من تاريخ الاعلان بما فى ذلك حالة رفض دعوى المدعي وأن هذه القواعد التى إستحدثها قانون المرفعات فى هذا الخصوص لا تعتبر ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد رأى المشرع أن يخص بها دعاوى معينة خروجاً على القواعد العامة التى نظمها قانون المرافعات كما هو الحال فى دعوى إشهار الافلاس .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١ س ٣١ ص ١٩٧٥)

## أثر الامر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم إشهار الافلاس

١ - حكم شهور الافلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي إعتبار التاجر الذي توقف عن سداد ديونه التجارية في حالة إفلاس مع ما يرتبه القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أُمليته في التقاضي بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الامور وكيل للدائنين تعيينه المحكمة في حكم إشهار الافلاس إلا أنه إذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم إمتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الافلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره ومن ثم يعود للتاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية إدارة أمواله والتقاضي في شأنها الى أن يتقرر مصير حكم إشهار الافلاس بقضاء من محكمة النقض في الطعن المطروح عليها بشأنه .

( الطعن رقم ٩٧٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ س ٣٠ ع ١ ص ٢٣٢ )

## الطعن بالنقض في حكم إشهار الإفلاس

١ - لم يضع القانون التجارى قواعد خاصة فى بيان من يوجه إليه الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس ، بما يوجب الرجوع الى القواعد العامة فى قانون المرافعات فى هذا الخصوص ، وهى توجب توجيه الطعن الى المحكوم له ، ولزم ذلك أن الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس يجب أن يوجه الى الدائن طالب إشهار الإفلاس ، لانه من المحكوم لهم بإشهار الإفلاس مدينهم كما يجب توجيهه أيضاً الى وكيل الدائنين باعتباره ممثل لجماعة الدائنين . وإذا كان الطاعن قد إقتصر على توجيه الطعن الى الشركة الدائنة طالباً إشهار الإفلاس ، ولم يختصم وكيل الدائنين ، فإن الطعن يكون باطلاً ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢/٢٨٤ من قانون المرافعات ، من أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة ، أو فى إلتزام بالتضامن ، أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين ، ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فواته . بالنسبة لهم ، ذلك أنه وإن كانت دعوى الإفلاس من الدعاوى التى لا تقبل التجزئة إلا أن حكم هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقيد فى الطعن بطريق النقض بما أوجبه المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من وجوب إشتعال تقرير الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب إختصاصهم فيه .

(الطعن رقم ٤٨٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ ع ١ ص ٦٢)

٢ - إذا كانت المطعون عليها الاولى لم تقدم الحكم الصادر بإشهار إفلاس الطاعن فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذى صفة إستناداً الى صدور حكم بإشهار إفلاس الطاعن يكون عارياً عن الدليل .

(الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٤ س ٢٦ ص ١٦٨١)

٢ - إذا كان الثابت من أسباب الحكم النهائي - التمسك بحجته - أن محكمة الاستئناف وهي بسبيل الفصل في النزاع التنفيذي - تنفيذ حكم الإفلاس - الذي كان مطروحاً عليها وكان مربوطاً بين ذات الخصوم ، تعرضت لتفسير الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ المطلوب تفسيره ، وحددت في قضائها - في الأسباب المرتبطة بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً - آثاره ومده ، وكان المنع من اعاده نظر النزاع في المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية أي الطرفين قبل الآخر ، وكانت الحجة تثبت للحكم النهائي متى صدر من محكمة ذات ولاية ولو لم تكن مختصة نوعياً بإصداره لأن قوة الامر المقضى تسمو على إعتبارات النظام العام ، إذ كان ذلك وكانت الحجة تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها وفقاً لنص المادتين ١١٦ من قانون المرافعات ، ١٠١ من قانون الاثبات ، فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظر الدعوى - بطلب التفسير - لسابقه الفصل فيها بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٥٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٧ ص ٣٧١)

٤ - المنازعة في تجارية الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله دفاع يخلطه واقع ، وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل علي تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فلا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٧٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ ص ٢٠ ع ٢٣٢)

٥ - أنه وإن كان المطعون ضده الثاني لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجتها وإنما قضى الحكم المطعون فيه بتعيينه وكيلاً للدائنين بعد إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بإشهار إفلاس الطاعن وكان من المقرر أن حكم اشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي إعتبار التاجر الذي توقف عن سداد ديونه التجارية في حالة إفلاس مع ما يرتبه القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته

في التقاضى بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الامور وكيل الدائنين تعيينه المحكمة في حكم إشهار الافلاس وهو يعتبر وكيلاً عن المفلس وعن جماعة الدائنين في ذات الوقت وعليه مباشرة سلطاته التي خولها له القانون نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الافلاس ومن ثم فإن الطعن في الحكم بإشهار الافلاس يجب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يوجه الى وكيل الدائنين بإعتباره ممثلاً لجماعة الدائنين وإلا كان باطلاً .

(الطعن رقم ١٥١٤ سنة ٥١ ق جلسة ١/٣١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٣٦١)

٦ - إذ كانت محكمة الاستئناف وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه حينما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إشهار إفلاس شركة .. والشريكين المتضامتين فيها لم يستند في ذلك الى توقفهم عن دين المطعون ضده الاول الذي زال سنده ، وإنما إستندت الى توقفهم عن دفع دين محكوم به على الشريك المذكور لصالح الشركة المطعون ضدها الثالث بموجب الحكم رقم ١٩١ سنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة ، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشق -على الدين الاول - يكون موجهاً الى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٧٠٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٥١)

٧ - إذ كان من المقرر أن الشريك المتضامن مسئولاً في ماله الخاص عن ديون الشركة وكانت محكمة الاستئناف قد إستخلصت من الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة المشار إليه ومن الشهادة المقدمة بعدم حصول إستئناف عنه ومن عدم منازعة الطاعن فيما قضى به ذلك الحكم أن الدين المحكوم به على الشركة .. دين محقق الوجود وحال الاداء ، وكان ما إستخلصته المحكمة في هذا الشأن يدخل في حدود سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الاوراق فإن مجادلة الطاعن في صحة ذلك الدين وثبوته لا يعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما تتحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(الطعن السابق)



## أثر حكم إشهار الإفلاس على المفلّس غليده عن إدارة أمواله والتصرف فيها ومباشرة الدعاوي

١ - صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانوناً غليد المفلّس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوي المتعلقة بتلك الاموال حتى لا تضار كتله دائنيه من نشاطه القانوني فيما يسهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلّس من نواحي هذا النشاط قاصراً على نطاق الاجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق لجماعة دائنيه فمحظور عليه ممارسته . لما كان ذلك وكان الطعن في الاحكام بطريق النقض يستلزم إستيفاء أوضاع شكلية خاصة يتحدد بها دفاع الطاعن في موضوع الطعن وكان التقرير بالطعن أعرق إثراً وأبعد مدى من أن يعتبر مجرد الاجراءات التحفظية المستثناة من هذا الحظر ، فإن الطعن بالنقض في الحكم القاضى بتحدي أرباح المفلّس وقد حصل التقرير به منه دون وكيل الدائنين يكون غير مقبول .

( الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٤ )

٢ - من المقرر أن حكم إشهار الافلاس يترتب عليه غليد المفلّس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته في التقاضى بشأنها ويحل محله في تلك الامور وكيل الدائنين الذي عينته المحكمة في حكم إشهار الافلاس .  
( الطعن رقم ١٤٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٣٩٥ )

٣ - حالة الافلاس التي تغل يد المفلّس عن أن يوفي ديونه بنفسه لا تقرر إلا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس ، وعلى ذلك يجوز للمحكوم ابتدائياً بشهر إفلاسه أن يزيل حاله التوقف التي إنتابتة الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩ س ١٥ ص ٥٣١)

٤ - النص فى المادة ٢١٦ من قانون التجارة على أن الحكم بإشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلّس من تاريخ هذا الحكم عن إدارة جميع أمواله وعن إدارة الاموال التى تقول إليه الملكية فيها ، وهو فى حالة الإفلاس يقل يد المدين عن إدارة أمواله والتصرف فيها من يوم صدور الحكم بذلك ، وينشر لجماعة الدائنين حق خاص على هذه الاموال ويصبحون من الغير بالنسبة الى تصرفاته المدنية .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ س ٣١ ص ٢٠٧٨)

٥ - إذا إستلزم القانون لسريان التصرف على الغير إتباع إجراءات معينة لنفاذ التصرف على الغير كإشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الاجراءات حتى صدور حكم إشهار الافلاس فإنها لا تسري فى مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على أن المحرر العرفى ، لا يكون حجة على الغير فى تاريخه إلا أن يكون له تاريخ ثابت ، فإذا لم يكتسب العقد الذى صدر من المفلّس تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم إشهار الافلاس ، فإنه لا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التى تنياها المشرع من إشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهى منع ما يقع من المحررات العرفية عن طريق تقديم تواريخها غشاً وإضراراً بالغير .

(الطعن السابق)

٦ - إن كانت المادة ٢١٦ من قانون التجارة تقضى بوجوب غل يد المفلّس عن ادارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم بإشهار الافلاس فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الاموال حتى لا تضار جماعة الدائنين من نشاطه القانونى ، إلا أن غل اليد لا يقتضى بطلان التصرفات التى يجريها المفلّس فى أمواله منقولة أو عقارية إنما يؤدى الى عدم نفاذه فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين طرفيها

ويكون لوكيل الدائنين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف ، فإذا رفعت الدعوى على المفلس فإن الحكم الصادر فيها لا يحتاج به على جماعة الدائنين ، ولا يكون المفلس أو خلفه العام في هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الدعوى أو أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف .

( الطعن رقم ٧٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٢٨٨ )

٧ ، ٨ - وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه البطالان وفي بيان ذلك يقول أن المفلس رفع الاستئناف بعد الحكم بإشهار إفلاسه ووزال صفته في التقاضى فتكون الخصومة في الاستئناف لم تتعقد ويكون الحكم المطعون فيه باطلاً ومنعماً .

وحيث أن هذا النعمي غير مقبول ، ذلك أنه وإن كان صدور حكم الإفلاس يستتبع قانوناً منع المفلس من مباشرة الدعاوى المتعلقة بأمواله ولا تكون الاحكام الصادرة بالمخالفة لذلك باطلة ومنعمة بل يقتصر الامر فيها على عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين ، كما أن هذا المنع لا يشمل الاجراءات التحفظية ومنها مجرد رفع تلك الطعون فيكون للمفلس حق رفعها دون مباشرة الدعوى فيها ، فإذا باشرها وكيل الدائنين كانت الاحكام الصادرة فيها حجة على جماعة الدائنين ، إلا أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الابتدائي صدر على المفلس قبل شهر الإفلاس واستأنفه بعد شهره ، وإذا مثل وكيل الدائنين أمام محكمة الاستئناف ولم يتمسك أمامها بسبب الطعن فإن النعمي على الحكم بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض - أي كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .

( الطعن رقم ٢١٠٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٦ )

## حجية حكم إشهار الافلاس على الكافة . شرطه

١ - ينشئ الحكم بإشهار الافلاس ، حالة قانونية جديدة هي اثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه ، ولذلك فقد رسم له القانون أوضاعاً خاصة تكفل له العلانية من حيث إجراءات الاعلان عن صدوره ليكون حجة على الكافة .

( الطعن رقم ١٨٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٧ س ٢٣ ع ١ ص ٢١١ )

٢ - نظراً لما حكم شهر الافلاس من اثار تتعدى طرفى الخصومة الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع فى المادة ٣٩٠ من قانون التجارة لكل ذي حق أن يعارض فى هذا الحكم من تاريخ نشره ولصقه بإعتبار أن فى ذلك إعلماً للكافة بصدور الحكم .  
( الطعن السابق )

**صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم  
حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما كانت الدعوى  
أمام محكمة النقض قد تهيأت للحكم قبل إشهار الإفلاس**

١ - تعتبر الدعوى مهية للحكم أمام محكمة النقض بعد إستيفاء إجراءات الدعوى من ايداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين ، دون أن يكون ثمة تأثير لوفاة أحد الخصوم أو فقداه أهلية الخصومة أو زوال صفته ، وإذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ .. ان الاجراءات إكتملت أمام محكمة النقض وتهيأت الدعوى أمامها للفصل فيها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ أى قبل صدور حكم شهر إفلاس الملعون عليها الثانية في ... فإن حكم النقض المشار إليه يكون حجة عليها لاكتمال أهليتها في ذلك الوقت وبالتالي حجة على ممثلها القانونى - الطاعن - على الرغم من زوال أهليتها بشهر إفلاسها فيما بعد .

( الطعن رقم ٤١٢ ، ٤٣٢ سنة ٤٤ ق جلسة ٤/٥/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٩٥٢ )

## الحكم نهائياً ببطلان البروتستو لا يتعارض مع الحكم باشهار الافلاس

١ - اذا كان الحكم الصادر ببطلان البروتستو قد بنى على ان هذا البروتستو كان على مبالغ لم تكن مستحقة الأداء وقت توجيهه ، فانه لا تعارض بين هذه الحقيقة وبين ما استند اليه حكم المطعون فيه للقضاء بشهر افلاس الطاعن ، من انه توقف عن دفع ديونه فى يوم رفع دعوى المطالبة بتاريخ لاحق على اليوم الذى حل فيه أجل الوفاء بالدين .  
(الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ع ٣ ص ١٢٤٥ )

**وقف سريان الفوائد بعد الحكم باسظهار الافلاس  
على الديون العادية الاستثناء  
الديون المضمونة برهن او امتياز او اختصاص**

١ - المقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجاري انه لا يقف سريان الفوائد الا بالنسبة للديون العادية اما الديون المضمونة برهن او امتياز او اختصاص فتظل فوائدها سارية على الرغم من الافلاس ، فيجوز اذن للدائن المرتهن واصحاب حقوق الامتياز والاختصاص الاحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت اتفاقية او قانونية - في مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما في الامر انه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الافلاس الا على الاموال التي يقع عليها الرهن او الامتياز او الاختصاص .

( الطعن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٠ )

س ٢١ من ١٠٥٦ )

## تمثيل السنديك للدائنين والمفلس

١ - ما لم يصدر امر بعزل السنديك فإن تمثيله لدائني التفليسة لا ينتهى الا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقين اللذين وضعهم القانون التجارى لانهاها وهما الصلح واتحاد الدائنين واتباع الاجراءات الخاصة بهما ، ومن ثم فلا تنتهى مأمورية السنديك ولا تزول صفته فى تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذى حكم بإشهار الإفلاس ببناء على طلبه بتصفية اعماله التجارية ولا بمغادرته اراضى الجمهورية .

( الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٢٠٢ )

٢ - السنديك يمثل جماعة الدائنين ويعمل بإسمها فى كل ماله علاقة بأموال التفليسة كما يمثلها فى الدعاوى التى ترفع على هذه التفليسة . وإذا كانت دعوى الإعتراض التى أقامها المطعون عليه يطلب عدم الإعتداد بالحكم الصادر بإشهار إفلاس الشركة - بالنسبة اليه شخصياً - تعتبر من الدعاوى التى تمس أموال تفليسة الشركة المذكورة لأن الهدف منها إنما هو إقصاء الأموال الخاصة لرافعها عن أموال التفليسة التى يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائتيها تلك الجماعة التى تضم الشركة طالبة الإفلاس بإعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة فإن إختصاص السنديك فى دعوى الإعتراض يكون مغنياً عن إختصاص أى من دائني التفليسة ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهو يمثلها فى الطعن الذى رفعه بوصفه وكيلاً لدائني التفليسة عن الحكم الصادر فى دعوى الإعتراض وتقيد هى بذلك من هذا الطعن ولها أن تحتج به على المطعون عليه .

( الطعن رقم ٢٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٢٠٢ )

٣ - السنديك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الممثل لجماعة الدائنين الذى يعمل بإسمها فى كل ماله علاقة بأموال التفليسة ،



كما يمثلها في الدعوى التي ترفع عليها ، وهو بذلك يملك المطالبة بالحقوق التي تعلقت بها حقوق هذه الجماعة ، كما يملك المطالبة بإلغاء ما اكتسبه الغير من حقوق المدين حماية لحقوق مجموع الدائنين ، ورد هذه الحقوق الى أموال التفليسة . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر ، وقبل الدعوى التي أقامها السنديك للمطالبة ببطلاق عقد الرهن ورد المال المرهون الى أموال التفليسة لصالح مجموع الدائنين فإنه لا يكون مخالفاً للقانون .

(الطعن رقم ٣٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٤ س ٣٢ ع ٢ ص ٨٣٤)

٤ - مؤدى نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة أن تفليد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفاً فيها قبل إشهار إفلاسه ، ويعتبر وكيل التفليسة من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس الممثل القانوني لها ، ويضحي صاحب الصفة في تمثيلها بون المفلس في كافة الدعاوى يستوى في ذلك تلك المقامة من المفلس أو عليه أو التي ترفع مستقبلاً ، وإذا رفع الطعن الحالى بهذه الصفة كانت الصنومة في الإستئناف معقودة في حقيقتها بين المطعون عليها الاولى وبين الطاعن بصفته وحده ، فإنه لا يجوز إختصام المطعون عليها الثانية بصفقتها الشخصية في هذا الطعن ، لا يغير من ذلك ورود إسم هذه الأخيرة في ديباجة الحكم المطعون فيه أو أن المادة ٢١٨ من قانون التجارة تجيز للمفلس التدخل في الدعاوى التي ترفع على التفليسة ، إذ مجال إنطباق هذه المادة أن يكون السنديك مدعى عليه .

(الطعن رقم ٤١٣ ، ٤٣٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٥ س ٢٩ ص ٩٥٢)

٥ - إن وكيل الدائنين وإن اعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التفليسة وتصفياتها ، فإنه يعتبر وكيلاً أيضاً عن المفلس ، يحق له رفع الدعاوى للمطالبة بحقوقه والطعن على الأحكام الصادرة ضده قبل إشهار الإفلاس وتلقى الطعون على الأحكام الصادرة لصالحه ، مما مفاده أن هذه الأحكام تكون حجة قبله .

(الطعن السابق)

٦ - النص في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٨٩ من قانون التجارة والمادة ٣٨٣ من التقنين المدني يدل على أن صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانوناً غل يد المفلّس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار كتلة دائتيه من نشاطه القانوني فيما يمسهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلّس من نواحي هذا النشاط مقصوراً على نطاق الإجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائته ولا ضرر منها على حقوقهم هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة أمواله التي تعلق بها حقوق دائتيه فمحظور عليه ممارستها ويؤوب وكيل الدائنين عنه في الدعاوى التي ترفع على التقلية أو منها ، والدائن الخيرة في أن يقدم سند دينه الى قلم كتاب التقلية او لدى وكيل الدائنين ويقوم التقدم بالدين في تقلية مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، إذ كان ذلك وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قد أرسلت إخطارين مؤرخين ٣ ، ١١/١/١٩٥٤ بتقديرات أرباح مورث المطعون ضده وقيمة الضرائب المستحقة عليه في سنوات النزاع الى وكيل دائتيه تقلية مورثهم الذي أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق في دعوى الإفلاس . فإن هذا الإجراء يقطع التقادم .

(الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٧ س ٣١ ص ١٥١٠)

٧ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن وكيل الدائنين وإن اعتُبر وكيلاً عن جماعة الدائنين في إدارة أموال التقلية وتصفياتها ، فإنه يعتبر وكيلاً أيضاً عن المفلّس يحق له رفع الدعاوى للمطالبة بحقوقه والطعن على الاحكام الصادرة ضده قبل شهر الإفلاس وتلقى الطعون على الاحكام الصادرة لصالحه ، مما مفاده أن هذه الاحكام تكون حجة عليه .

(الطعن رقم ١٨٥٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣١)

(الطعن رقم ٥١٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

٨ - وإن كان صدور حكم الإفلاس يستتبع قانوناً منع المفلّس من

مباشرة الدعاوى المتعلقة بأمواله ولا تكون الأحكام الصادرة بالمخالفة لذلك باطلة أو منعدمة بل يقتصر الأمر فيها على عدم جواز الإحتجاج بها على جماعة الدائنين ، كما أن هذا المنع لا يشمل الإجراءات التحفظية ومنها مجرد رفع تلك الطعون فيكون للمفلس حق رفعها دون مباشرة الدعوى فيها ، فإذا باشرها وكيل الدائنين كانت الأحكام الصادرة فيها حجة على جماعة الدائنين ، إلا أنه لما كان الثابت من أوراق الطعن أن الحكم الابتدائي صدر على المفلس قبل شهر الإفلاس وإستئنافه بعد شهره ، وإذا مثل وكيل الدائنين أمام محكمة الإستئناف ولم يتمسك أمامها بسبب الطعن فإن النعى على الحكم بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض - أي كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢١٠٠ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٨٦)

٩ - وحيث أن هذا النعى سديد ، ذلك أنه وإن كان تطهير الكمبيالة أو السند الإذنى الذى لا يتضمن جميع البيانات التى نصت عليها المادة ١٣٤ من قانون التجارة لا يوجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنتقال الورقة لمن تحول اليه ، بل يعتبر ذلك توكيلاً له فى قبض قيمتها ، ولا يجوز قبول دليل ناقض لتلك القرينة فى مواجهة الغير ومنهم المدين الاصلى ، إلا أنها تعتبر بسيطة فى علاقة المظهر بالمظهر اليه مما يجوز معه للأخير إثبات أن ذلك التطهير الناقص - ومن صورة التطهير على بياض - إنما قصد به فى الحقيقة نقل ملكية السند اليه . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن إختصم المطعون ضده الثانى بصفته ممثلاً لتقليسة ابوراجح محمد دهبان الدائن الاصلى المظهر لسندى النزاع الى الطاعن بطلب الحكم بإلزامه والمطعون ضده الاول المدين الاصلى ، بأن يدفع اليه متضامتين ، اولهما من أموال التقليسة المذكورة ، قيمة سند النزاع ، وطلب احاة الدعوى الى التحقيق لإثبات ان تطهير السدين على بياض كان بقصد نقل ملكيتها اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما

إنتهى إليه من إعتبار ذلك التطهير توكيلاً لا يجوز للطاعن إثبات نقله للملكية السندين طالما أنه لم يجابه المظهر بهذا الدفع وإنما واجه به وكيل الدائنتين وأنه لا يحق لغير ذلك الدائن المطالبة بقيمة السندين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن وكيل الدائنتين وإن إعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنتين في إدارة أموال التقليسة وتصفياتها ، إلا أنه يعتبر أيضاً وكيلاً قانونياً عن المفلس الذي لا يجوز للطاعن مخاصمته في شأن أموال التقليسة إلا في شخص هذا الوكيل بإعتباره الممثل القانوني للتقليسة ، وإذا حجية ذلك الخطأ عن تمحيص دفاع الطاعن ، وهو دفاع جوهري إن صح قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ١٦٠٤ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ )

## أثر عدم إختصام وكيل الدائن في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة

١ - نص المادة ٢١٧ من قانون التجارة الواردة في باب الإفلاس وإن جرى بموجب إختصام وكيل الدائنين في الدعاوى والإجراءات التي توجه ضد التفليسة سواء كانت متعلقة بمنقول أو بعقار إلا أنه لم ترتب جزاء على إغفال هذا الإجراء ، وعلى ذلك لا يكون مجرد عدم إختصام وكيل الدائنين في دعوى من هذا القبيل سبباً لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم إختصامه هو عدم جواز الإحتجاج على التفليسة بحكم لم يكن قد صدر في مواجهة وكيل الدائنين .

(الطعن رقم ٢٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٢)

٢ - إنه وإن كان يجب إختصام وكيل الدائنين في الإجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين ، ويترتب على إغفال إختصامه فيها عدم جواز الإحتجاج بها على جماعة الدائنين ، إلا أنه لا محل لهذا الإختصام إذا كانت الإجراءات قد تمت وبلغت نهايتها بحكم مرسى المزداد قبل شهر الإفلاس ، ذلك أن المادة ٦٧٨ من قانون المرافعات السابق ، الذي إتخذت الإجراءات في ظله ، قد أوجبت على قلم الكتاب أن يقوم بالنيابة عن نوى الشأن بطلب تسجيل حكم مرسى المزداد خلال ثلاثة الأيام التالية لصدوره ، ومن ثم فإن قلم الكتاب يعتبر نائباً عن نوى الشأن ، وقائماً مقامها بحكم القانون في طلب تسجيل حكم مرسى المزداد . إذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظم واعتبر التسجيل الذي تم بناء على طلب قلم الكتاب غير نافذ في حق جماعة الدائنين رتب على ذلك القضاء بتثبيت ملكية المفلس للأطيان المحكوم بفسو مزادها على البنك الطاعن . فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٥١ سنة ٣٧ ق جلسة ١/٢٥/١٩٧٣ س ٢٤ ع ١ ص ٧٨)

٣ - إذا أبرم المفلس تصرفاً مالياً في تاريخ لاحق لصدر حكم الإفلاس وأقيمت بشأن هذا التصرف دعوى ضد المفلس دون إختصاص وكيل الدائنين فإن التصرف والحكم الصادر في شأنه لا يحتاج بهما جماعة الدائنين ويكون لوكيلهم أن يتمسك بعدم نفاذ هذا التصرف في مواجهة هذه الجماعة إما بطريق الدفع أو الدعوى المبتدأه . لما كان ذلك وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن المفلس قد تنازل للطاعن بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ عن الشقة موضوع النزاع في تاريخ لاحق لصدر الحكم بإشهار الإفلاس في ١٩٧٣/١/٢٧ وأن وكيل الدائنين لم يكن مختصماً في الدعوى التي أقيمت على المفلس وقضى فيها بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٦ بإعتماد هذا التنازل وإثبات قيام العلاقة الإيجارية فيما بين المؤجرة الأصلية - المطعون ضدها الثانية - وبين الطاعن المتنازل اليه فإن هذا التنازل والحكم الصادر على المفلس بإعتماده لا يسرى في مواجهة جماعة الدائنين ويكون الحكم المطعون فيه إذ إنتهى في قضائه الى بطلان هذا التصرف بالنسبة لوكيل الدائنين - المطعون ضده الاول - وتسليمه الشقة موضوع التنازل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه لما ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه كان يتعين على وكيل الدائنين أن يسلك سبيل الطعن بإلتماس إعادة النظر في الحكم الصادر على المفلس بإعتماد تنازله ذلك أن جماعة الدائنين التي ينوب وكيل الدائنين عنها في الحفاظ على مصالحها لم تكن مختصة أصلاً في تلك الدعوى ، ومن ثم فلا تحتاج بالحكم الصادر فيها ولا يلزم وكيل الدائنين بإلتماس إعادة النظر فيه .

(الطعن رقم ١٤٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ س ٢٠ ع ٢ ص ٢٩٥)

٤ - أنه وإن كان المطعون ضده الثاني لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها وإنما قضى الحكم المطعون فيه بتعيينه وكيلاً للدائنين بعد إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بإشهار إفلاس الطاعن وكان من المقرر أن حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هي إعتبار

التاجر الذى توقف عن سداد ديونه التجارية فى حالة إفلاس مع ما يترتب  
القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها فقد أهليته  
فى التقاضى بشأنها ويحل محله فى مباشرة تلك الامور وكيل الدائنين الذى  
تعيينه المحكمة فى حكم إشهار الإفلاس وهو يعتبر وكيلًا عن المفسد وعن  
جماعة الدائنين فى ذات الوقت وعليه مباشرة سلطاته التى خولها له القانون  
نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الإفلاس . ومن ثم فإن  
الطعن فى الحكم بإشهار الإفلاس يجب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة  
النقض - أن يوجه الى وكيل الدائنين بإعتباره ممثلًا لجماعة الدائنين ولا  
كان الطعن باطلاً .

(الطعن رقم ١٥١٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/١/٣١ س ٣٤ ص ٣٦١)

٥ - النص فى المادة ٢١٧ من قانون التجارة وإن جرى بموجب إختصام  
وكيل الدائنين فى الدعاوى والإجراءات التى توجه ضد التفليسة سواء كانت  
متعلقة بمنقول أو بعقار إلا أنه لم يترتب جزاء على إغفال هذا الإجراء ومن  
ثم فلا يكون مجرد عدم إختصام وكيل الدائنين فى دعوى من هذا القبيل  
سبباً لعدم قبولها وكل ما يترتب على عدم إختصامه هو عدم الإحتجاج على  
جماعة الدائنين بحكم لا يكون قد صدر فى مواجهة وكيل الدائنين .

(الطعن رقم ٧٢٢ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤ س ٣٥ ص ١٢٨٨)

## تقدم الدائن بدينه الى قلم الكتاب أو وكيل الدائنين إعتباره مطالبة قضائية تقطع التقادم

١ - النص في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ من قانون التجارة والمادة ٢٨٣ من التقنين المدني يدل على أن صدور حكم إشهار الإفلاس يستتبع قانوناً غل يد المفلّس عن إدارة أمواله فلا تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الاموال حتى لا تضار كتلة دائنيه من نشاطه القانوني فيما يسهم من حقوق إلا أن يكون ما يمارسه المفلّس من نواحي هذا النشاط مقصوراً على نطاق الاجراءات التحفظية التي قد يفيد البدار فيها دائنيه ولا ضرر منها على حقوقهم أما ما يجاوز هذا النطاق من النشاط القانوني في إدارة امواله التي تعلق بها حقوق دائنيه فمحظور عليه ممارسته وينوب وكيل الدائنين عنه في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها ، والدائن الخيرة في أن يقدم سند دينه الى قلم كتاب محكمة التفليسة وادى وكيل الدائنين ويقوم التقدم بالدين في تفليسة مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم وإذا كان ذلك وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قد أرسلت إخطارين مؤرخين ٣ و ١٤/١/١٩٥٤ بتقديرات أرباح مورث المطعون ضده بقيمة الضرائب المستحقة عليه في سنوات النزاع الى وكيل دائني تفليسة مورثهم الذي أدرج هذه المديونية ضمن تقريره المرفق في دعوى الافلاس ، فإن هذا الاجراء يقطع التقادم .

(الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٥١٠)



## القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين

١ - ليس بلازم أن يتضمن القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين المعين في التفليسة إسم الملتزم بهذه الاتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى عن هذا التعويض سوى التقدير نفسه الذي عينته المحكمة مادام ذلك مفهوماً بمقتضى أحكام المادتين ٢٤٩ و ٣٦٦ تجارى .

(الطعن رقم ٤٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٥/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٩٤)

٢ - المعارضة التي أجازها القانون في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٩ من قانون التجارة في تقدير أتعاب وكيل الدائنين إنما هي قاصرة على الأسس التي يقوم عليها إستحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره . فمتى كان المفلس قد عارض في التقرير الصادر بتقدير تلك الاتعاب وبني معارضته على القول بعدم وجود صفة له في الالتزام بها وتعييب شكل القرار المعارض فيه لعدم بيان إسم الملتزم بها وصفة الالتزام . فإن هذا النعى يكون غير منتج لعدم إستناده الى أساس قانونى .

(الطعن رقم ٤٣ سنة ٢٣ ق جلسة ١٥/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٩٤)

## عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر بإستبدال وكيل الدائنين أو عزله

١ - إن المشرع إذ نص في المادة ٢٤٨ من القانون التجاري على أن الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الاحوال وبالكيفيات الآتى بيانها فيما بعد " وإذ عرض لهذه الحالات في المواد التالية فضمن المادة ٢٥١ حالة إستبدال وكيل الدائنين بناء على طلب مأمور التفليسة ، ونص في المادة ٢٥٦ على جواز عزل وكيل الدائنين بناء على التشكى الواقع من المفلس أو بعض المداينين ، ثم أجاز للمحكمة في المادة ٢٥٨ ولو لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم إذا رأت في ذلك نفعاً للمداينين ، قد دل على أن العزل يعتبر حالة من حالات الاستبدال التى تستتبع تعيين وكيل جديد للدائنين . ولما كانت المادة ٣٩٥ من ذات القانون تنص على عدم جواز الطعن بالاستئناف في الاحكام المتعلقة بتعيين أو إستبدال وكلاء الدائنين ، فإن نطاق المنع الوارد بها يمتد حتماً الى الحكم الصادر بالعزل وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر بعزل المطاعن فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

( الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٠ س ١٩٨٣ ص ١٥١ )

٢ - النص في المادة ٣٩٥ من قانون التجارة على عدم قبول الطعن بالاستئناف في الاحكام المتعلقة بإستبدال وكلاء الدائنين يسرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الاحكام الصادرة بعزل السنديك بإعتبار هذا العزل من حالات الاستبدال المشار إليه .

( الطعن رقم ١٤٢٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ س ٣٦ ص ٨١ )

٣ - إذا كان البين من مدونات الحكم الابتدائى أنه أقام قضاؤه بعزل

السنديك الطاعن والزمه بإيداع المبالغ التي حصلها لحساب التفليسة على أنه قد أخل بالتزامه المنصوص عليه في المادة ٢٨١ من قانون التجارة التي أوجبت عليه إيداع المبالغ المتحصلة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها ولم تؤسس المحكمة قضاها بذلك على محاسبة نهائية للسنديك عن فترة إدارته ، بل إستعملت في ذلك سلطتها الاصلية في الاشراف والرقابة على أعمال إدارة التفليس وكان الحكم بعزل السنديك لعدم قيامه بإيداع هذه المبالغ التي حصلها لحساب التفليسة يستتبع بالضرورة إلزامه بإيداع هذه المبالغ فإن الحكم بهذا الايداع يكون - في تطبيق المادة ٣٩٥ من قانون التجارة - متعلقاً بالحكم الصادر بعزل السنديك وتابعاً له ، ويكون الطعن فيه بالاستئناف غير مقبول .

(الطعن رقم ١٤٢٦ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ س ٣٦ ص ٨١)

**حصول وكيل الدائنين على عمولة من بيع أموال التفليسة  
هو من قبيل التعاقد مع النفس . تتوقف على إجازة  
جماعة الدائنين لهذا التصرف**

١ - وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الاول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن المبلغ الذى إحتجزه الطاعن لنفسه كعمولة دلالة على ثمن بيع البضائع المرهونة لم يصدر به إذن من المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون التجارة ، فى حين أن الطاعن يستحق هذا المبلغ كعمولة دلالة بإعتباره مقيداً بجدول الخبراء المثمنين فهو بذلك يخرج عن نطاق الاجر الذى يستحق عن إدارة التفليسة .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان وكيل الدائنين يعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنين فى إدارة أموال التفليسة وتصفياتها كما يعتبر وكيلاً عن المفلس - ، وكان مؤدى نص المادة ١٠٨ من القانون المدنى أن المشرع حرم على الوكيل أن يتعاقد بإسم موكله مع نفسه ويرتب البطالان على ذلك ما لم يجر المؤكل هذا التصرف لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن وهو وكيل للدائنين قد قام بأعمال الدلالة كخبير مئمن بمناسبة بيع البضائع المملوكة للتفليسة وإحتجز جزءاً من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك وهو ما يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس المحظور على الوكيل القيام به ، وكانت جماعة الدائنين لم تجز هذا التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم إستحقاق الطاعن للمبلغ الذى احتجزه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ٥١٤ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

## زوال صفة السنديك

١ - وإن كانت النتيجة الحتمية لانحلال جماعة دائنى المفس هي زوال صفة السنديك ، إلا أنه إذا كانت هناك دعاوى لم يفصل فيها أو مسائل معلقة لم تنته تصفياتها قبل إنهاء الحل فإنه يجوز الآن للسنديك بالاستمرار فى تمثيل الدائنين بها والاحتفاظ بصفته فيها .

(الطعن رقم ١٣٦ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ع ١ ص ٤١٨)

٢ - إلغاء المحاكم المختلطة لا تأثير له على وكلاء الدائنين الذين سبق للمحكمة أن عينتهم إذ أن صفتهم هذه لا تزول إلا بحكم آخر باستبدال غيرهم بهم .

(الطعن السابق)

٣ - متى قضى بنقض حكم إشهار إفلاس الشركة كائر لنقض الحكم الصادر بالدين والذي كان أساساً للحكم بإشهار الافلاس ، فإن هذه الشركة تكون صاحبة الصفة فى تعجيل الاستئناف المرفوع عن حكم الدين ، لا السنديك بعد أن إنتهت مهمته كنتيجة لنقض حكم شهر الافلاس الذى قضى بتعيينه .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ س ١٩ ع ١ ص ١١٦)

## أوامر مأمور التفليسة

١ - الأوامر التي يصدرها مأمور التفليسة ولا تكون قابلة للتظلم وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة هي تلك التي يصدرها في حدود إختصاصه المبين في القانون ، فإذا كائن الأمر صادراً في شأن لا يدخل في إختصاصه ، كان قابلاً للتظلم منه أمام المحكمة الابتدائية .

(الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٩/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٣٧٩ )

٢ - إذا كان لجماعة الدائنين وحدها متى بلغت التفليسة مرحلة الاتحاد فحص حسابات وكيل الاتحاد المؤقتة منها والنهائية وفقاً للمادتين ٣٤٥ و ٣٤٦ من قانون التجارة ، فإذا حصلت منازعة في الحساب النهائي أحالها مأمور التفليسة للمحكمة للفصل فيها ، فإن القرار الذي يصدره مأمور التفليسة بالفصل في حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد يكون خارجاً عن حدود إختصاصه وقابلاً للتظلم منه أمام المحكمة ، وإذا كان يبين من الأوراق أن السيد مأمور التفليسة ندب خبيراً لفحص حساب التفليسة المقدم من وكيل الاتحاد (الطاعن) ثم أصدر أمراً بإعتماد تقرير الخبير عن مصروفات التفليسة ، وتكليف وكيل الاتحاد بإيداع المبلغ التي أسفر عنه تقرير الخبير خزانة المحكمة وذلك برغم منازعة الطاعن في هذا التقرير ، ودون عرض الأمر على جماعة الدائنين ، وإحالة النزاع للمحكمة للفصل فيه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا إنتهى في قضائه الى عدم جواز التظلم من هذا الأمر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن السابق)

٣ - نصت المادة ٣٩٥ من قانون التجارة على أنه يجوز لمأمور التفليسة أن يائن لوكلاء الدائنين ببيع منقولات المفلس وبضائنه ومحل تجارته ونصت المادة ٢٧٨ من القانون المشار إليه على أنه لا يقبل الطعن بالمعارضة أو

الاستئناف في الاحكام الصادرة في التظلم من الاوامر التي يصدرها  
مأمور التقليلة في حدود إختصاصه وظيفته وإذا كان الامر موضوع  
التداعي قد صدر من مأمور التقليلة بالانزاع لوكيل الدائنين ببيع منشأة  
المفلس (الطاعن) فإن هذا الامر يكون قد صدر من مأمور التقليلة في  
حدود إختصاصه ويكون الحكم الصادر في التظلم من هذا الامر غير قابل  
للطعن فيه بالاستئناف .

(الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٤٩)

٤ - إن الاوامر التي يصدرها مأمور التقليلة - ولا تكون قابلة للتظلم  
وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة - هي تلك التي يصدرها في حدود  
إختصاصه المبين في القانون ، أما إذا كان الامر صادر في شأن لا يدخل  
في إختصاصه فإنه يقبل التظلم فيها أمام المحكمة الابتدائية كما يكون  
الحكم الصادر في التظلم في هذه الحالة قابلاً للطعن فيه بالمعارضة أو  
بالاستئناف وفقاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون التجارة .

(الطعن رقم ١٦٤٨ سنة ٤٨ ق جلسة ٣٠/٥/١٩٨٣ س ١٤ ص ١٣٣٠)

٥ - لما كان الامر موضوع النزاع قد صدر من مأمور التقليلة في شأن  
يخرج عن حدود اختصاصه فإن مؤدى ذلك أنه يتعين على الطاعن بصفته  
وكيلاً للدائنين أن يلجأ الى القضاء للحصول على حكم بإبطال التصرف  
الصادر من الشركة المفلسة الى المطعون ضدها الثانية ، وإذا كان الثابت  
بمدونات الحكم المطعون فيه أن هذا التصرف قد تم قبل فترة الرتبة فإن  
دعوى إبطاله لا تعتبر من الدعاوى الناشئة من التقليلة إذ لا تستند الى  
تطبيق أحكام تتعلق بالافلاس ومن ثم لا تختص بنظرها محكمة الافلاس  
ولنما يكون الطعن في مثل هذا التصرف الحاصل قبل فترة الرتبة وفقاً  
للقواعد العامة عن طريق الدعوى البوابية .

(الطعن السابق)

٦ - إن النعمى غير مقبول لوروده على غير محل من الحكم المطعون فيه ،  
ذلك أن الحكم لم يقض بنفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/٥/١ ولم يعتبر هذا  
العقد ناقلاً للملكية الارض موضوع النزاع وما كان للمحكمة أن تتعرض لذلك  
وهى بصدد الفصل في النزاع المعروض عليها والذي يدور حول مدى  
إختصاص مأمور التقليسة فى إصدار أمر ولائى بتسليم أرض فى حيازة  
الغير الى وكيل الدائنين بمقولة أنها مملوكة للشركة المفلسة إذ أنه نزاع لا  
يستلزم الفصل فى مسألة الملكية التى إستبقاها الحكم المطعون فيه  
ليتناضل فيها الطرفان أمام المحاكم المختصة ولم ينكر على الطاعن حقه  
فى دفع دعوى بشأنها بالطريق العادى أو السير فى دعوى ثبوت الملكية إن  
كانت قد رفعت حقاً ومن ثم يكون النعمى عى الحكم المطعون فيه بهذا السبب  
بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

(الطعن السابق)



## تقرير مأمور التفليسة

١ - إن المادة ٢٥٧ من القانون التجارى حينما أوجبت على المحكمة قبل الحكم فى طلب عزل وكيل الدائنين أن تسمع تقرير مأمور التفليسة إنما قصدت بذلك الحكم القطعى المنهى للخصومة فى دعوى العزل أما أحكام الاثبات التى تصدر فيها فلا ييطلبها صدورها قبل الاستماع الى تقرير مأمور التفليسة .

( الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٣ س ٣٥٤ ص ١٥١ )

٢ - لما كان الاصل فى الاجراءات أنها روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الاستئناف أو لهذه المحكمة ما يؤيد ما تمسك به من صدور الحكم المستأنف ثون ثلاثة تقرير مأمور التفليسة ، على خلاف ما ورد فى مدوناته فإن نعيه يكون عارياً عن الدليل ولا تثريب على محكمة الاستئناف إن هى أعرضت عن هذا الدفاع إذ أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الجدى المؤيد بما يعززه .

( الطعن رقم ٣٦٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٥١ )

٣ - وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثانى هو بطلان الحكم المطعون فيه وبياناً لذلك يقول الطاعن أن الحكم الابتدائى إذ فصل فى النزاع - وهو من الانزعة الناشئة عن التفليسة - ثون أن يقدم مأمور التفليسة تقريراً عنه طبقاً لما تقضى به المادة ٢٣٥ من قانون التجارة وهو إجراء متعلق بالنظام العام ، فإن الحكم الابتدائى يكون قد صدر باطلاً ويكون الحكم الاستئنافى المطعون فيه المؤيد لهذا القضاء قد إمتد إليه البطلان .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم لا يعتبر صادراً في دعوى ناشئة عن التفليسة إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستتلزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة في قانون التجارة في باب الافلاس . لما كان ذلك وكانت الدعوى بطلب طرد المستأجر من العين المؤجرة له من وكيل الدائنين لا ينطبق في شأنها هذا الوصف فإن النعى على الحكم الصادر فيها بالبطان تأسيساً على صوره دون أن يقدم مأمور التفليسة تقريراً عن النزاع الذي فصل فيه يكون على غير أساس وبغير حاجة لبحث الاثر المترتب على عدم تقديم مأمور التفليسة للتقرير المنوه عنه بالمادة ٢٣٥ من قانون التجارة قبل صدور الحكم في المنازعات الناشئة عن التفليسة .

( الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠ س ٣٥ ص ٢٠٣٦ )

## تقدير أموال المفلس

١ - إذا كان ما إستند إليه الحكم المطعون فيه وكذلك الحكم المستأنف وأخذاً بما جاء بتقريرى الخبراء - فى إعتبار دين المطعون ضدهم لدى المستأجر المفلس معدوماً - هو عدم تحصيل هذا الدين وأن أموال المدين المذكور مقدرة فى سنة ١٩٥١/٥٠ تاريخ إشهار إفلاسه لا تكفى لسداد ديونه التى تم ثبوتها ، هذه الاسباب لا تكفى لاعتبار دين المطعون ضدهم معدوماً ذلك أن العبرة فى تقدير أموال المدين المفلس لمعرفة ما إذا كانت تكفى لسداد ديونه لا يكون إلا عند بيع هذه الاموال وتوزيع الثمن الناتج على دائنيه بالتطبيق لنص المادة ٣٣٩ من قانون التجارة ، ولما كانت أموال المدين المفلس كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن لم يتم بيعها فإن الامل فى تحصيل الدين مازال موجوداً وبالتالي لا يعتبر دين المطعون ضدهم معدوماً .

( الطعن رقم ١٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٥/٤ س ٣٢ ص ١٢٥٩ )

## التصرفات الصادرة من المفلس في فترة الريبة

١ - متى كان المطعون عليه قد رفع الدعوى بإستحقاق المحل الذي إشتراه من المفلس في فترة الريبة وإختصم الطاعن في الدعوى بإعتباره الدائن طالب الافلاس الذي إستصدر الامر بوضع الاختام على ذلك المحل فدفع الطاعن بصورية عقد البيع ولكنه أخفق في دفاعه ولم يتابع وكيل الدائنين السير في الدعوى ولم يطعن في الحكم ، فإنه يكون للطاعن وهو أحد الطاعنين أن يطعن فيه إذ لكل صاحب مصلحة أن يطعن بالصورية وهو مغايرة لدعوى البطلان المنصوص عليها في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى والدعوى البولييسية . ولا محل للاحتجاج في دعوى الاستحقاق المذكورة بعدم تحقيق دين الطاعن وعدم جواز إشتراكه في أى عملية من عمليات التفليسة إذ الطاعن لم يورد الاستثثار بعالم من التفليسة بل قصد إبقاء العقار ضمن مال المفلس لصورية عقد البيع وذلك لصالح جميع الدائنين .

( الطعن رقم ٣٥٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٦٣ )

٢ - بطلان العقود التي تبرم بمقابل بعد الوقوف عن دفع الديون وقبل صدور الحكم بإشهار الافلاس طبقاً لما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٢٢٨ تجارى هو بطلان جوازى . وقد أعطى المشرع سلطة تقدير ظروف التصرف للمحكمة .

( الطعن السابق )

٣ - لا محل للتحدى بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ للقول بعدم سريان البيع الحاصل من المفلس في فترة الريبة في حق دائتى البائع متى كان الدائن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان البيع لعدم إتخاذ الاجراءات التى رسمها القانون المذكور .

( الطعن السابق )

٤ - متى طلب الدائن في الدعوى إبطال البيع الحاصل من مدينه المفلس لصوريته صورية مطلقة كما طلب إبطاله لصنوده منه في فترة الريبة فإن هذين الطلبين وإن إتحدوا محلاً وخصوصاً إلا أن السبب القانوني في كل منها يختلف عنه في الآخر .

(الطعن رقم ٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٢١ س ١٤ ص ٢٨٢)

٥ - لا يقضي بالبطان طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة إلا إذا ثبت علم المتعاقد مع المفلس بإضطراب أحواله المالية إضطراباً يمكن معه إفتراض شعور هذا المتعاقد بقيام حالة التوقف عن الدفع .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠ س ١٨ ع ٢ ص ٢٢٥)

٦ - إن البطلان الجائز الحكم به طبقاً للمادة ٢٨٨ تجارى إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدرء الضرر الذى يحيق بهم من جراء تصرف مدينهم دون إعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على الدين نفسه فإذا كان ماقرره الحكم لا يؤدى الى نفي حصول الضرر لجماعة الدائنين وكان الحكم قد أثبت أن مبلغ الألف جنيه الذى دفعه المشتريان ثمناً للعين المباعة قد سدد الى بعض دائنى المفلسين بإجراء التسوية معهم والحصول منهم على التنازل عن ٧٥٪ من قيمة ديونهم ومن باقى الدائنين مما مؤداه توافر عناصر الضرر بالنسبة لجماعة الدائنين لعدم تحقيق مبدأ المساواة بينهم ، وكانت محكمة الموضوع قد قضت بإبطال العرض على هذا الاساس فإنها قد تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

(الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ع ٢ ص ٧٧١)

٧ - يشترط للحكم ببطلان تصرفات المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٨٨ من قانون التجارة أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف إليه بإختلال أشغال المدين ، فإذا كان الحكم قد حصل

هذه الشروط من وقائع الدعوي الثابتة بئوراها ومن أقوال الشهود التي إطمئن إليها ومن القرائن التي ساقها بإعتبارها أدلة متساندة تؤدي في مجموعها الى ما إنتهى إليه من أن بيع المنقولات الصادر من المفلس - وقع صورياً بالتواطؤ بين المفلس والمتصرف إليه لابعادها عن جماعة الدائنين وبالتالي الى إبطال تصرف المفلس وإعتبارها من موجودات التقليلة فإن الحكم لا يكون قد شاب قصور .

( الطعن رقم ١٤٧ سنة ٢٥ ق جلسة ١/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٥٥٠ )

٨ - لما كانت صحيفة إفتتاح الدعوي قد إقتصرت على طلب بطلان عقد الرهن التأميني ، الذي أنشأه المدير الراهن لوقوعه بعد التاريخ الذي تحدد لتوقفه عن دفع ديونه ، وإستند الطاعن في ذلك الى المادة ٢٢٧ من قانون التجارة التي تحدثت عن البطلان الوجوبي لتصرفات المدين التي تقع بعد التاريخ الذي حددته المحكمة لتوقفه عن دفع ديونه أو عشرة ايام سابقة عليها ، وكذلك بطلان كل رهن أو إختصاص وقع في هذه الفترة عن دين سابق على تلك المواعيد ، ولم تخرج مذكرة الطاعن عن هذا المعني وكان الدائن المرتهن قد نفى سوء النية عن تصرفه ولم يشر الطاعن أمام محكمة الاستئناف الى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة التي تجيز الحكم ببطلان تصرفات المدين الاخرى ، التي تقع بعد تاريخ توقفه عن دفع ديونه ، إذا ثبت أن الطرف الآخر للتصرف كان عالماً بإختلال أشغال المدين ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن وكيل الدائنين لا يطعن علي الدين ولا يعترض عليه يكون متفقاً مع الثابت في الاوراق ولا يشوبه قصوراً أو خطأ في الاستخلاص .

( الطعن رقم ٤٠٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ١٦٧ )

٩ - إذا طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد الرهن لوقوعه في فترة الرتبة على سند من المادة ٢٢٧ وحدها من قانون التجارة ، فإن ما قرره الحكم المطعون فيه في اسبابه بشأن عدم قيام المبرر لتطبيق المادة ٢٢١ من ذات

القانون والتي تجيز الحكم ببطلاق قيد الرهن ، إذا تم بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ عقد الرهن يكون تزايداً فيما لم يطلب منه القضاء فيه ولا تحوز هذه الأسباب حجية الشيء المقتضى ، ومن ثم لا يكون للطاعن من مصلحة للطعن فيه .

#### (الطعن السابق)

١٠ - مفاد نص المادة ٢٢٧/٢١ من قانون التجارة ان المشرع وقد ارتاب في امر الرهن الذي يرتبه المدين خلال فترة الريه ضمانا لدين سابق عليه ، بما يميز هذا الدائن على الدائنين العاديين الآخرين فلا يخضع لقسمة الغرماء عند إجراء التوزيع ، فقد نص بالفقرة الثانية من المادة ساقفة الذكر ، على بطلان هذا الرهن وجوباً ، لان تقرير المفلس لهذا الضمان الخاص خلال فترة الريه لاحد الدائنين ، دون أن يكون هذا الدائن قد إشتراط عند نشوء الدين ، وإنما يكون من قبيل التبرع له بهذا الضمان ، وقد نص المشرع في الفقرة الاولى من ذات المادة على بطلان تبرعات المفلس ، ولما كان سياق المادة وحكم تشريعها ، تهدف الى إبطال ما اراده المفلس من محاباة لدائن عادي على دائن آخر ، سواء كان دينه داخل فترة الريه أم خارجها ، وكانت المادة ٤٦٦ من قانون التجارة الفرنسي والذي أخذ عنها المشرع المصري نص المادة ٢٢٧ ساقفة الذكر ، تنص على أن البطلان الوجوبي في هذه الحالة يقرر إذا كان الرهن قد تم ضمناً لديون سابقة ، دون أن يحدد النص تاريخاً لهذه الاسبقية ، فإنه لا يجوز القول بأن عبارة " قبل تلك المواعيد " التي وردت في نهاية المادة ٢٢٧ ساقفة الذكر تفيد أن البطلان الوجوبي لا ينصرف إلا الى الديون التي تكون قد نشأت قبل مواعيد التوقف عن الدفع ، إذ أن المشرع في حقيقة الامر لم يقصد بهذا التجاوز في التعبير ، تغيير ما هدف اليه .

(الطعن رقم ٣٣ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ع ٣ ص ٨٣٤)

١١ - اذا كانت الصورية المطلقة تتناول وجود العقد ذات فلا يكون له

وجود في الحقيقة ، وهي مغايرة للبطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لان البطلان في هذه الحالة لا يستند الى عيب في التصرف إذ يبقى صحيحاً بين عاقيه ومنتجاً لكل آثاره غير أنه لا يحتج به على جماعة الدائنين ، فيصبح غير نافذ في حقهم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى أنه لم يجد فيما ساقه المطعون عليه الاول من قرائن ما يكفي لاثبات صورياً عقد البيع الصادر من المطعون عليها الثانية الى الطاعن صورية مطلقة ، ثم إستخلاص الحكم من أقوال شاهد المطعون عليه الاول ومن القرائن التي أشار إليها أن الطاعن كان يعلم بإختلال أشغال المطعون عليها الثانية وقت صدور التصرف ورتب على ذلك قضاءه بعدم نفاذ التصرف في حق الدائنين عملاً بحكم المادة ٢٢٨ من قانون التجارة وهو ما لا يتعارض مع ما قرره من عدم توافر دليل على صورية العقد ، إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعرض فيه الاسباب وتتناثر فتتاحي ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٨٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٢/٩/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٠٠ )

١٢ - الوفاء في فترة الرية بالدين الحالية وإن كان يجوز الحكم ببطلانه طبقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون التجارة مهما كان مصدر الدين سواء أكان تعاقدياً أم ناشئاً عن فعل ضار وأيا كان تاريخ نشوئه سواء قبل فترة الرية أم خلالها ومهما كان الاسلوب الذي إتبعه الدائن للحصول على الوفاء ودياً كان أم بطريق التنفيذ الجبري إلا أن ذلك مرهون بان ينجم عن هذا الوفاء ضرر لجماعة الدائنين أما الوفاء الذي يتم نتيجة بيع الدائن المرتتهن الذي لا يخرط ضمن جماعة الدائنين للبضاعة المرهونة رهناً حيازياً ، فلا تضار منه هذه الجماعة ولا تعود عليها أى مصلحة من إبطاله لان الدائن المرتتهن حق الاولوية في جميع الاحوال على الثمن الناتج عن بيع المال أو المضمون بالرهن .



(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٨/٤/١٩٧٧ من ٢٨ ص ٩٧٤) .

١٣ - البطلان الجائز الحكم به طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها لدفع الضرر الذي يحيق بهم من جراء تصرف مدينتهم دون إعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه أو كفيله أو المتعاقد معه ولوكيل جماعة الدائنين وحده حق طلب البطلان ، فلا يجوز للدائن بصفته الفردية أو لغيره أن يطلبه .

(الطعن رقم ٦١٥ سنة ٤٦ ق جلسة ٩/٣/١٩٨١ من ٣٢ ص ٧٧١)

١٤ - لما كان الامر موضوع النزاع قد صدر من مأمور التفليسة في شأن يخرج عن حدود إختصاصه فإن مؤدى ذلك أنه كان يتعين على الطاعن بصفته وكيلاً للدائنين أن يلجأ الى القضاء للحصول على حكم بإبطال التصرف الصادر من الشركة المفلسة الى المطعون ضدها الثانية ، وإذا كان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن هذا التصرف قد تم قبل فترة الربيه فإن دعوة إبطاله لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن التفليسة إذ لا تستند الى تطبيق أحكام تتعلق بالافلاس ومن ثم لا تختص بنظرها محكمة الافلاس ، وإنما يكون الطعن في مثل هذا التصرف الحاصل قبل فترة الربيه وفقاً للقواعد العامة عن طريق الدعوى البوليصة .

(الطعن رقم ١٦٤٨ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٨٣ من ٢٤ ص ١٣٢٠)

١٥ - وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتوليده ومخالفة الثابت بالاوراق والصور في التسبب والفساد في الاستدلال والتناقض وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف على أن المادتين ٢٢٧ ، ٢٢٨ من قانون التجارة تردان على العقود والتصرفات ولا تردان على الاحكام التي لا يجوز التظلم منها إلا بطرق الطعن المناسبة وأن الحكم رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٧٣ مدنى مستعجل الاسكندرية قد حاز حجية سواء

بالنسبة للمدين المفلس الذى قضى بطرده من المحل أو بالنسبة لجماعة الدائنين وما قرره الحكم علي هذا النحو ينطوى على مخالفة للقانون إذ أن حكم الإفلاس الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١ قد حدد يوم ١٩٧٢/٩/٢٠ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وإذا إتخذت إجراءات النشر فقد أصبح هذا الحكم حجة على الكافة لما كانت الدعوى رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٧٢ مدنى مستعجل الاسكندرية قد رفعت فى ١٩٧٢/١١/١٣ بطلب طرد المفلس من المحل موضوع النزاع - أى أثناء فترة الريبة التى حددها حكم الإفلاس - فإن عدم دفع المفلس أجرة شهرين والذى أدى الى الحكم بطرده هو تصرف سلبي صدر منه أثناء فترة الريبة قصد به الاضرار بالدائنين ومن ثم يعتبر باطلاً بطلاناً وجوبياً طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن من أن هذا التصرف إن لم يندرج تحت حكم المادة ٢٢٧ من قانون التجارة فإنه يخضع للمادة ٢٢٨ فضلاً عن أن الحكم المستعجل الصادر بطرد المفلس له حجية مؤقتة فإن جماعة الدائنين لا تحتاج به ، كما أجرى مفاضلة بين وضع يد الملعون ضده الاول ووضع يد المدين المفلس وإنتهى الى تفضيل وضع يد الاول معتبراً أن عقد إيجار المفلس مازال قائماً رغم أنه سلم بحجية حكم الطرد المستعجل وهو ما يشوبه بالتناقض .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان يشترط الحكم ببطلان تصرف المدين بطلاناً وجوبياً طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة أن يكون التصرف من التصرفات التى ورد النص عليها فى هذه المادة على سبيل الحصر مما يمتنع معه القياس عليها ، وأن يصدر التصرف فى فترة الريبة أو فى الأيام العشرة السابقة عليها ، كما يشترط للحكم ببطلان تصرف المدين المفلس على مقتضى نص المادة ٢٢٧ من ذات القانون أن يقع التصرف على أمواله خلال فترة الريبة وأن يعرف المتصرف إليه بإختلال أشغال المدين ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وكيل الدائنين وإن اعتبر وكيلاً عن جماعة الدائنين فى إدارة أموال التقليسة وتصفياتها ، فإنه

يعتبر وكيلاً أيضاً عن المفلس يحق له رفع الدعاوى المطالبة بحقوقه والظعن على الاحكام الصادرة ضده قبل شهر الاقلاص وتلقى الظعون على الاحكام الصادرة لصالحه ، مما مفاده أن هذه الاحكام تكون حجة عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المظعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء الحكم المستأنف بأنه لم يصدر من المفلس أى عقد أو رفاء بدين أو تصرف من التصرفات الواردة فى المادتين ٢٢٧ ، ٢٢٨ من قانون التجارة كما لم يثبت للمحكمة إمتناع المفلس عن سداد أجرة المحل - بفرض إعتباره تصرفاً - كان بالاتفاق مع المالكه مع سوء القصد الاضرار بالداثنين وأن الحكم رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٧٢ مدنى مستعجل الاسكندرية القاضى بطرد المفلس من المحل لا يعتبر تصرفاً يرد عليه البطلان وإن لهذا الحكم حجية فى شأن رفع يد المفلس عن المحل موضوع النزاع إذ لم يثبت تغير الظروف بعد صدوره وأن هذه الحجة تمتد الى الطاعن وإنتهى الحكم الى أن يد المفلس رفعت عن المحل المذكور تنفيذاً للحكم المستهدف المشار إليه فى ١٩٧٢/٩/١٦ وإن المالكه أجزته الى من يدعى مصطفى كرم عبد العزيز ثم إستأجره المظعون ضده الاول فى ١٩٧٥/٤/٨ وكان ما قرره الحكم على هذا النحو له أصله الثابت بالاوراق ولا مخالفة فيه للقانون وتضمن الرد على ما تمسك به الطاعن من دفاع كاف لحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس ولا يعيب الحكم كما إستطرد إليه تأييداً لوجهة نظره من إجراءات مفاضلة بين عقد إيجار المدين المفلس وعقد إيجار المظعون ضده الاول إذ أنه إستطرد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم الحكم بدونه .

(الظعن رقم ١٨٥٢ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٦)

١٦ - وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المظعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أن عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٨ موضوع الدعوى هو عقد صحيح لم يقض ببطلانه ولم تتعلق حقوق الدائنين بالاطيان المبيعة وقد عجز المظعون ضده الاول عن إثبات أن الطاعنة كانت

تعلم وقت التعاقد باختلال أشغال البائع وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى صحة التعاقد تأسيساً على استحالة التنفيذ العيني لتعلق حق الدائنين بالأطيان وحيث أن هذا النص في محله ، ذلك أن مفاد ما نص عليه المادة ١/٢٢٨ من قانون التجارة أنه يشترط للحكم ببطان المفسر الصادر من المدين المفسر قبل صدور الحكم عليه بإشهار إفلاسه أن يقع التصرف في فترة الريبة وأن يعلم المفسر إليه باختلال أشغال المدين ، وإن البطان المنصوص عليه في شأن تصرفات المدين المفسر ليس بطلاناً بالمعنى الصحيح بحيث يزول التصرف ويعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانت عليها قبل التصرف وإنما المقصود به أن التصرف يصبح غير نافذ في مواجهة جماعة الدائنين الذين تقرر البطان لصالحهم ويبقى صحيحاً مرتباً لأثاره وفيما بين المدين المفسر ومن تصرف إليه فإذا قضى ببطان التصرف فإنه يصبح غير نافذ في حق الدائنين وتبعاً يتعلق حقهم بالمال موضوع هذا التصرف ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رتب أثر بطلان التصرف المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٨ تأسيساً على أن التصرف صدر بعد تاريخ التوقف عن الدفع ويصدر الحكم بإشهار الإفلاس يتعلق حق الدائنين بالأطيان ويصبح التنفيذ العيني للعقد مستحيلاً بكون أن يستظهر ثبوت علم الطاعة وقت التصرف باختلال أشغال المدين المفسر البائع لها فإنه يكون معيباً بقصور في البيان جره إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

( الطعن رقم ٢٤٥٥ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩/٦/١٩٨٨ )

١٧ - حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٨١ إفلاس جنوب القاهرة على المطعون ضده بصفته وكيلاً للدائنين في تقليصة " ..... بطلب الحكم بأحقية لقطعة الأرض الفضاء الموضحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى ويعقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٩/٢/٢٥ رفع

اليد عنها وإعادة تسليمها إليه بحالتها ، وقال بياناً لذلك أنه بموجب هذا العقد إشتري من المدين المذكور قطعة لارض موضوع النزاع لقاء ثمن مقبوض قدره ١٢٥٠٠ وتسلمها تنفيذاً له ، إلا أن المطعون ضده بصفته وضع يده عليها تنفيذاً لحكم الافلاس رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ جنوب القاهرة القاضي بإشهار إفلاس البائع له ، ومن ثم اقام دعواه بطلباته السالفة - بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٢ حكمت المحكمة برفض الدعوي فإستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٤ سنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا غرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حدثت لجلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن علي الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ، إذا أعتبر عقد البيع الصادر له من المدين المفلس في فترة الرتبة باطلاً بطلاناً وجوبياً وفقاً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة ، في حين أنه من عقود المعاوضات التي تدرج ضمن تصرفات المفلس القابلة للإبطال وفقاً للمادة ٢٢٨ من ذلك القانون شريطة ثبوت علم المتصرف إليه بإختلال أشغال المدين البائع له وأطرح ما طالب به الطاعن من تمكينه من أسباب إنتقاء علمه بذلك وقت التصرف إذ رأت المحكمة وجهاً لذلك .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن الاصل في تصرفات المدين المفلس في فترة الرتبة أنه يجوز - في غير حالة الوفاة بقيمة الأوراق التجارية - الحكم ببطلانها وفقاً للمادة ٢٢٨ من القانون التجاري بالنسبة لجماعة الدائنين ، إذ كان المتصرف إليه عالماً بإختلال أشغال المدين وإضطراب حالته المالية بصفة عامة ، إلا أن يكون التصرف تبرعاً من أى نوع صريحاً أو مستتراً أو وفاء بدين غير حال ، أو بدين حال بغير الشيء

المستحق أصلاً أو تقرير لتأمينات لاحقة لنشوء الدين ، فيكون طبقاً للمادة ٢٢٧ من القانون المذكور ، لاغياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية الدائنين سواء صدر في فترة الريبة أو في غضون الايام العشرة السابقة على التاريخ الذي حدد التوقف عن دفع الديون . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوي أن الطاعن قد تمسك بتصرف المدين المفلس إليه في عين النزاع خلال فترة الريبة يعرض ويوفائه كامل الثمن إليه وتسليمها منه وبإنتفاء علمه بإختلال أشغاله وقت إبرام هذا التصرف وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما إنتهى إليه من مخالفة هذا لاتصرف - رغم الادعاء بأنه يعرض - بحكم المادة ٢٢٧ من القانون التجاري لثبوت نشوء العلاقة بين الطاعن والمفلس خلال فترة الريبة وأن تسليم عين النزاع إلزام شخصي لا يجوز للمفلس أن يؤديه بغير نقود أو أوراق مالية وأن الطاعن لم يثبت تسلمه لها قبل التاريخ المحدد للتوقف عن الدفع ، وهو ما لا يواجه دفاع الطاعن الجوهري - إن صح - لجاز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وعليه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ١٦٥١ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩/٣/١٩٩٠)

## رجوع المشتري من المفسد في فترة الرية

### بمادفع من الثمن

١ - وإن كانت المادة ٢٨ من قانون التجارة قد اعتبرت الجزاء الذي يجوز توقيعه في حالة إبرام المفسد عقوداً بمقابل في فترة الرية هو البطلان إلا أنه في حقيقته ليس بطلاناً بالمعنى القانوني لأن البطلان يترتب عليه إنعدام أثر العقد بالنسبة للمتعاقدين بينما العقد الذي يقضى ببطلانه طبقاً لتلك المادة يظل صحيحاً ومنتجاً لآثاره فيما بين عاقيه وإنما لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فالجزاء في حقيقته هو عدم نفاذ التصرف في حق هذه الجماعة ومن ثم فلا يجوز للمشتري من المفسد الذي يقضى ببطلان عقده طبقاً للمادة المذكورة أن يستند في مطالبة التقلية برد الثمن الذي دفعه للمفسد الى المادة ١٤٢ من القانون المدني لأنها خاصة بالحالة التي يقضي فيها بإبطال العقد أو ببطلانه بالنسبة للمتعاقدين .

(الطعن رقم ١٨٨ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٣٠ س ١٨ ع ٢ ص ٧٢٥)

٢ - لما كان القانون التجاري خلواً من نص يجيز للمتعاقد مع المفسد بعقد من عقود المعاوضة إذا ما قضى ببطلان هذا العقد طبقاً للمادة ٢٨٨ من ذلك القانون أن يسترد من التقلية المقابل الذي قدمه للمفسد فإن رجوع هذا المتعاقد على التقلية بهذا المقابل لا يكون إلا على أساس ما تقتضيه القواعد العامة . وإذا كان لا يحق للمشتري من المفسد أن يستند في إسترداد الثمن من التقلية على الالتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لأنه مادام هذا العقد لا ينفذ في حق جماعة الدائنين فإنه لا يمكن مطالبتهم بالالتزامات المترتبة عليه ومن ثم فلا يكون المشتري في هذه الحالة من سنده في الرجوع على التقلية سوى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطه .

### (الطعن السابق)

٣ - إذا كان عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب أو مقداره يقع دائماً على الدائن المفترق فإن المشتري من المفلس إذ قضي ببطلاق عقده طبقاً للمادة ٢٢٨ تجاري لا يستطيع في جميع الأحوال أن يرجع بالثمن على التفليسة إلا إذا أثبت أنه قد عادت عليه منفعة من هذا الثمن ويقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على ألا يتجاوز ما يرجع به من الثمن الذي افترق به ويعتبر في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة وإذا حصل على حقه من أموال التفليسة بالأولوية عن الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة أما إذا أخفق في هذا الإثبات فإنه لا يستطيع أن يسترد الثمن من أموال التفليسة ولا يكون له في هذه الحالة إلا أن ينتظر حتى تقفل التفليسة ثم يرجع على المفلس بضممان الاستحقاق طبقاً لما تقضى به المادة ٤٤٣ من القانون المدني إذ أن العقد في العلاقة بينها يعتبر قائماً وصحيحاً . وليس صحيحاً القول بتحويل المشتري من المفلس في هذه الحالة الحق في أن يشترك بالثمن في التفليسة بوصفه دائناً عادياً في جماعة الدائنين يخضع مثله لقسمة الغرماء وذلك ما لم يثبت السندك أن الثمن الذي قبضه المفلس لم يعد بأي نفع على جماعة الدائنين ذلك أن هذا القول يقوم على أساس افتراض إثراء جماعة الدائنين من الثمن الذي قبضه المفلس وإلقاء عبء نقض هذه القرينة على عاتق السندك وفي هذا قلب لأوضاع الإثبات في دعوى الإثراء وإبتداع قرينة لا سند لها من القانون .

### (الطعن السابق)



منع اتخاذ إجراءات إنفرادية على أموال  
المدين المفلس . الاستثناء . الدائنين المرتهنيين  
وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية

١ - لأن كان المنع مباشرة الدعاوى والاجراءات الانفرادية بعد الحكم  
بشهر إفلاس المدين لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهن الرسمية  
بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة إجراءات بيع العقار  
الرهنون على الرغم من شهر إفلاس المدين إلا أنه يجب عليهم طبقاً للمادة  
٢١٧ من قانون التجارة بعد الحكم بشهر إفلاس المدين أن يختصموا وكيل  
الدائنين في تلك الاجراءات - أيا كانت المرحلة التي بلغت - وعدم  
إختصامه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك .

(الطعن رقم ٢١٢ سنة ٢٢ في جلسة ١٩٦٧/٢/١ من ١٨ ع ٢ ص ٦٠٧)

٢ - لما كانت قاعدة منع إتخاذ الاجراءات الانفرادية - في حالات  
الافلاس - لا تنطبق إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق  
الامتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين أما الدائنون المرتهنون  
وأصحاب حقوق الاختصاص وأصحاب حقوق الامتياز العقارية فلا  
يندرجون في عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأميمات تضمن حقوقهم  
وتدراً عنهم خطر إفلاس المدين ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة  
الجراءات الانفرادية فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الاموال  
المحصلة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الافلاس أو بعده ، فللدائن  
المرتهن رهن حيازة المنقول الحق في التنفيذ على المنقول في أى وقت مع  
مراعاة الاجراءات المبينة في القانون وأن يستوفى حقه من ثمن المنقول  
المحمل بالرهن .

(الطعن رقم ٤٢٥ سنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٧/٤/١٨ من ٢٨ ص ١٧٤)

٣ - المقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من القانون التجارى انه لا يقف سريان الفوائد إلا بالنسبة الى الديون العادية أما الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو إختصاص فتظل قوائدها سارية على الرغم من الإفلاس ، فيجوز إذن للدائن المرتهن وأصحاب حقوق الإمتياز والإختصاص الإحتجاج بالفوائد المستحقة - سواء كانت إتفاقية أو قانونية - فى مواجهة جماعة الدائنين ، وكل ما فى الأمر أنه لا يجوز لهم التنفيذ بالفوائد المستحقة بعد شهر الإفلاس إلا على الأموال التى يقع عليها الرهن أو الإمتياز أو الإختصاص . . .

(الطن رقم ٤٥٩ ، ٥١٠ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/٤/١٩٨٠ س ٢١ ص ١٠٥٦)

٤ - قاعدة المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الإنفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ من قانون التجارة لا تسرى إلا بالنسبة للدائنين العاديين والدائنين أصحاب حقوق الإمتياز العامة الذين تضمهم جماعة الدائنين ، أما الدائنون المرتهونون وأصحاب حقوق الإختصاص وأصحاب حقوق الإمتياز العقارية فلا يندرجون فى عداد هذه الجماعة بسبب ما لهم من تأمينات تضمن حقوقهم وتكراً عنهم خطر إفلاس المدين ، ومن ثم لا يتناولهم المنع من مباشرة الإجراءات الإنفرادية ، فيجوز لهم مباشرة دعاويهم والتنفيذ على الأموال المحملة بتأميناتهم سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده فللدائن المرتهن رهنأ رسمياً الحق فى التنفيذ على العقار المرهون فى أى وقت مع مراعاة الإجراءات المبينة فى القانون وأن يستوفى دينه من ثمن العقار المحمل بالرهن وما ألحق به من ثمرات وإيرادات ، إعمالاً للمادة ١٠٣٧ من القانون المدنى .

(الطن رقم ٤٦٠ سنة ٤٥ ق جلسة ٢١/١/١٩٨٠ س ٢١ ص ٢٣٠)

٥ - مفاد نص المادة ١٠٣٧ من القانون المدنى والمادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذى تحت إجراءات نزع الملكية فى ظله ، أن للدائن المرتهن وأصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق فى ثمرات وإيرادات العقار

الذى تم تسجيل تنبيه ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الأجرة بعد تسجيل التنبيه إذ يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستأجرين ، فإذا تراخى - الدائن المرتهن - فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا إلزام على الطاعن بصفته وكيلًا للدائن المدين المقلس بتحصيل أجرة العقار المنزوع ملكيته طالما أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق بإقراره ثمن العقار وإيراداته فإنعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها الطاعن - فى تحصيل أجرة العقار المنزوع ملكيته .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٤٥ ق جلسة ٢١/١/١٩٨٠ س ٣١ من ٢٣٠)

**إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول وجوب تقديم  
الدائن بحقه فى تفليسة المدين وإلا سقط حقه فى الرجوع  
على الكفيل**

١ - تنص المادة ٧٨٦ من القانون المدنى أنه "إذا أفلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم فى التفليسة بالمدين وإلا سقط حقه فى الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب إذا أفلس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول ، فإنه يتعين على الدائن أن يتقدم بحقه فى تفليسة المدين ليحصل على ما يمكنه من الحصول عليه من حقه ، ثم يرجع بالباقى عند حلول الاجل على الكفيل ، فإذا قصر الدائن ولم يتقدم فى تفليسة المدين فإن ذمة الكفيل تبرا بقدر ما كان يستطيع الدائن الحصول عليه من التفليسة ، أما إذا كان الدائن قد حصل على حكم بإلزام المدين والكفيل بالمدين فلا محل لتطبيق هذا النص .  
(الطعن رقم ٦٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٩٤ )

## حجية العقد العرفي الصادر من المجلس فى مواجهة جماعة الدائنين

١ - إذا إستلزم القانون لسريان التصرف على الغير اتباع اجراءات معينة لنفاذ التصرف على الغير كإشتراط ثبوت التاريخ ، ولم تتم هذه الإجراءات حتى صدور حكم إشهار الإفلاس فإنها لا تسرى فى مواجهة جماعة الدائنين ، ولما كانت المادة ١٥ من قانون الاثبات قد نصت على ان المحرر العرفي ، لا يكون حجة على الغير فى تاريخه إلا أن يكون له تاريخ ثابت ، فإذا لم يكتسب العقد الذى صدر من المجلس تاريخاً ثابتاً ، قبل صدور حكم إشهار الإفلاس ، فإنه لا يحتج به فى مواجهة جماعة الدائنين ، وهو ما يتفق والحكمة التشريعية التى تنياها المشرع من إشتراط ثبوت التاريخ بالنسبة للغير وهى منع ما يقع فى المحررات عن طريق تقديم تواريخها غشاً وإضراراً بالغير .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٠٧٩)

## أثر إشهار إفلاس التاجر على الضريبة المستحقة عليه

١ - نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فى الفقرة الاولى منها على أنه "إذا وقفت المنشأة عن العمل الذى تؤدى الضريبة على أرباحه وقوفاً كلياً أو جزئياً تحصل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذى وقف فيه العمل" وفى فقرتها الثانية على أنه "لأجل الإنتفاع بهذا الحكم يجب على الممول فى بحر ٦٠ يوم من التاريخ الذى وقف فيه العمل أن يبلغ ذلك الى مصلحة الضرائب وأن يقدم اليها الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة وإلا إلترزم بدفع الضريبة عن سنة كاملة فإنها بذلك تكون قد جعلت من الفقرة الثانية شرطاً أو قيداً للإنتفاع بالحكم الوارد فى الفقرة الاولى هو وجوب التدليل عن توقف المنشأة وتقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى ميعاد ٦٠ يوماً من تاريخ التوقف صيانة لحقوق الخزانة العامة وتتمكن مصلحة الضرائب من سرعة العمل على تسوية الضريبة وضمان تحصيلها فى الوقت المناسب ، ورتبت على تخلفه نوعاً من الجزاء المالى مناملة عدم التبليغ وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة فى الميعاد القانونى ، ومعياره إلترزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة ، بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه وهى منقطعة الصلة بواقعة التبليغ ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه على أن حكم إشهار الإفلاس يعتبر حجة على الكافة ويمثابة حجز على أموال المفلس وإن توقف منشأته عن العمل بسبب بيع وكيل الدائنين لها لا يدخل تحت مدلول التوقف المنصوص عليه فى المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٤ س ٣٠ ع ٣ ص ١٥١)

## أنثر إشهار إفلاس التاجر على عقد الإيجار

١ - مفاد نص المادة ٢٦٢ من قانون التجارة انه يجوز لوكيل الدائنين بعد إستئذان مأمور التقليسة أن يستمر في تجارة المفلس إما بنفسه أو بواسطة شخص آخر يوافق مأمور التقليسة على إختياره ، وتعتبر الحقوق والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بمناسبة الإستمرار في التجارة حقوقاً والتزامات على جماعة الدائنين .

(الطنن رقم ٩٨٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٦٢١ )

٢ - الإفلاس بمجرد لا يعتبر سبباً لفسخ عقد الإيجار ، إلا أنه إذا كان المفلس هو المستأجر ، ولم يكن له حق التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار فإن الاذن الذى يصدره مأمور التقليسة ليتمكن وكيل الدائنية من الاستمرار في الاتجار ليس من شأنه ان يترتب انتقاص حقوق المؤجر ولا يحول دون الاخير والمطالبة بفسخ عقد الإيجار الاصلى تطبيقاً للقواعد العامة أو استناداً الى شروط العقد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول على موافقة مأمور التقليسة على شروط وأوضاع العقد المبرم بين وكيل الدائنين وبين باقى المطعون عليهم واعتبره بهذه المثابة تصرفاً قانونياً رغم ان هذه الموافقة لا تجدى فى تحديد التكيف القانونى للعقد ، كما ان قرارات مأمور التقليسة ليست حجة على المؤجر فى علاقته مع المفلس طالما انطوى عقد الإيجار الاصلى المبرم بينه وبين المفلس فى البند السادس عشر على حظر احلال آخر محل المستأجر أو توكيل غيره أو تأجير العين من الباطن أو نزوله عنها كلياً أو جزئياً ، فانه يكون قد خالف القانون .

(الطنن السابق)

٣ - الحكم لا يعتبر صادراً فى دعوى ناشئة عن التقليسة إلا إذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويلتزم تطبيق حكم من الاحكام الواردة فى قانون التجارة فى باب الافلاس . لما كان ذلك وكانت الدعوى بطلب طرد المستأجر من العين المؤجرة له من وكيل الدائنين لا

ينطبق في شأنها هذا الوصف فإن النعمى على الحكم الصادر فيها بالبطلان تأسيسا على صدوره دون أن يقدم مأمور التقليلة تقريراً عن النزاع الذى فصل فيه يكون على غير أساس ويغير حاجة لبحث الاثر المترتب على عدم تقديم مأمور التقليلة للتقرير المنوه عنه بالمادة ٢٢٥ من قانون التجارة قبل صدور الحكم فى المنازعات الناشئة عن التقليلة .

(الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٥٢ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٤ س ٢٥ ص ٢٠٢٦)

٤ - وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ افلاس شمال القاهرة على الطاعة بطلب الحكم بإشهار إفلاسها وتحديد يوم ١٨/١/١٩٧٩ تاريخاً مؤقتاً لتوقفهما عن الدفع ، وقال شرحاً لدعواه أنه يداين الطاعة بمبلغ ٢٠٩٩ جنيه يمثل متجمد دين أجرة محل تستغله فى تجارة اللواجن لقاء ٢٤,٧٥٥ جنيه شهرياً ، وقد سددت له مبلغ ١٠٠ جنيه فى ديسمبر ١٩٧٧ بموجب ائذار عرض تحت الحساب ، ولم تسدد أية مبالغ أخرى بعد ذلك ، كما أوقعت مصلحة الضرائب ضدها حجزين تنفيذيين وفاء للضرائب المستحقة عليها ، وقدرها ٦٠,٢٦١ جنيه عن سنة ١٩٧٥ ، ومبلغ ١١٩٢,٩٧٠ جنيه عن السنوات من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧ وإن تعتبر الطاعة فى حالة توقف عن الدفع لعدم سداد أجرة المحل ودين مصلحة الضرائب فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته المشار إليها . ومحكمة أول درجة قضت فى ٣١/١/١٩٨٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٩ لسنة ٩٧ ق تجارى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف وإشهار افلاس الطاعة واعتبار يوم ١/٥/١٩٧٩ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع . طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقامت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإن عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وقيها التزمّت النيابة برأيها .



وحيث أن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وبيانا لذلك نقول أن الحكم قضى بإشهار افلاسها على سند من أن تخلفها عن سداد أجرة المحل المملوك للمطعون ضده يعتبر توقفا عن الدفع بالمعنى الذى يتطلبه القانون لإشهار الافلاس فى حين أن التوقف عن الدفع كشرط لإشهار الافلاس يجب أن ينبىء عن ضائقة مالية مستحكمة تتعرض بها حقوق الدائنين للخطر ، وإذ لم يستظهر الحكم توافر هذا الشرط على النحو سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا الذمى شديد ، ذلك أنه لما كان التوقف عن الدفع الذى يبرر إشهار الافلاس - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يقزعزع معها إلتزام التاجر وتتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال ولئن كان امتناع الدين عن الدفع دون أن تكون لديه اسباب مشروعة يعتبر قرينة فى غير مصلحته ، إلا أنه قد لا يعتبر توقفا بالمعنى السالف بيانه ، اذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرا عليه مع اقتداره على الدفع ، وقد يكون لمنازعة فى الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من اسباب الانقضاء ، وكان على محكمة الموضوع أن تفصل فى حكمها الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقبها فى تكييفها القانونى لهذه الوقائع ، واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اتخذ من مجرد امتناع الطاعة عن سداد دين الأجرة مبررا لإشهار افلاسها دون أن يبين إن كان هذا الامتناع ينبىء عن اضطراب خطير فى حالتها المالية وتقزعزع فى إلتزامها والاسباب التى يستند إليها فى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٤ سنة ١٤٠١ ق جلسة ١٩٨٦/٣)

## الصلح الواقى من الافلاس

١ - التوقف عن الدفع المقصود بالمادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقى من الافلاس هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الافلاس وهو الذى ينبى عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه لخطر محقق كبير الاحتمال وليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفا إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذرا طرأ على المدين مع اقتداره وقد يكون لمنازعة فى الدين من ناحية صحته او مقداره او طول اجل استحقاقه او انقضائه بسبب من اسباب الانقضاء .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٩ س ٧ ص ٤٣٥)

٢ - أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من الافلاس طلب الصلح للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تغليسة متى توافرت فيه شروطه ولو لم تكن المواعيد المنصوص عليها فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة قد انقضت وقد اشترط القانون فى الحالة الاخيرة ان يقدم طلب الصلح فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التوقف عن الدفع .

(الطعن السابق)

٣ - مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقى من الافلاس ، انه يجب على المحكمة ان توقف دعوى الافلاس المرفوعة على المدين الى ان يفصل فى طلب الصلح المقدم منه ، يستوى ان يكون هذا الطلب سابقا على رفع الدعوى او لاحقا لها ، كما يستوى ان يكون هو أول طلب يتقدم به المدين او سبقته طلبات اخرى وقضى برفضها ،

ذلك ان النص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه فلم يشترط لينتج اثره فى وقف الدعوى ان يكون سابقا عليها ولا ان يكون مسبوقا بطلب آخر قضى بعدم قبوله او رفضه ، ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المشار ايه من منع المدين اثناء تنفيذ صلح وفاق من ان يطلب الصلح مرة ثانية ، إذ ان المفهوم بطريق المخالفة من هذا النص ، انه يجوز للمدين الذى رفض طلبه الاول ان يعود ويتقدم بطلب صلح جديد متى توافرت شروطه ، وإذ كانت الغاية من نظام الصلح الواقعى هي ان يتوقى كمدين سئى الحظ اشهار افلاسه ، ولا يحقق طلب الصلح هذه الغاية إلا اذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم باشهار الافلاس ، وهذا يقتضى وقف دعوى الافلاس الى ان يفصل فى الطلب ، ولو قيل بان الطلب الثانى لا يوقف دعوى الافلاس لما كان ثمة مبرر اجازة تعدد طلبات الصلح ، إذ بعد الحكم باشهار افلاس المدين يصبح طلب الصلح غير لى موضوع .

( الطعن رقم ٣٩٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩/٣/١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٤٦٦ )

## جمعية الصلح

١ - عدم قيام بعض الدائنين بتقديم ديونهم في المواعيد المقررة في المادة ٢٨٩ من قانون التجارة لا يترتب عليه حرمانهم من الاشتراك في التقليسة أصلاً ، وإنما يكون لهم حق التقدم بها الى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتقوم هذه الجمعية بتحقيق ديونهم وتأييدها باعتبارها جمعية تحقيق و صلح في نفس الوقت ، ويكون للدائنين الذين قدموا ديونهم في المواعيد المقررة الحق في حضور هذه الجمعية والمناقضة في الدين الذي يعرض على التحقيق ، وعندئذ يجب رفع الامر الى المحكمة مع الاستمرار في اجراءات التقليسة ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتاً في هذه الحالة الى ان يصدر حكم نهائي بصحته ، وإذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على ان الشركة طالبة الافلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين الى تاريخ انقضاء جمعية الصلح ، او انه قد حصلت مناقضة فيها امام الجمعية المذكورة من الدائنين الذين قدموا ديونهم في الميعاد ، فان القول باعتبار تلك الديون متنازعا فيها يكون عارياً عن الدليل .

(الطعن رقم ١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ س ٢٢ ع ١ ص ٤٧٣)

## الصلح مع المفلس

١ - انه وإن كان لا يجوز لدائن المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيhle بالدين المكفول بتمامه ولو حصل الصلح مع المفلس ، إلا انه من المقرر انه ليس للكفيل ان يرجع على المدين المفلس بما اداه لدائته زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح ، وعلة ذلك انه متى وفى المفلس بالانصبه المشروطة للدائنين فى الصلح فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم وإلا انعدمت منفعتة من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق اهدافه .

( الطعن رقم ٧٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٠٤ )

## التصديق على الصلح الذى يتم بين المفلس والدائنين

١ - متى كان يبين مما اثبته بعد الرجوع الى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح الذى تم بين المفلس والدائنين ان جملة اموال التفليسة المحققة التى يعتد بها - بعد استبعاد الزعمات غير المتحققة التحصيل وخصم مقابل مصاريف واتعاب وكيل الدائنين - لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون بعد استئزال المتنازل عنه منها فى حدود النسبة المتصالح عليها فان الحكم يكون قد اسس على دعائه صحيحة اذا قضى برفض التصديق على الصلح اعتمادا على ان الموجودات لا تكفى لتغطية الديون بالنسبة المتفق عليها وبعد اغفاله ما يعد احتماليا من الديون والزعمات التى للتفليسة وعليها .

( الطعن رقم ٧١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ ص ٨٥ )

## وقف إجراءات التفليسة

١ - لا يجوز لصاحب الدين اذا ما حصلت منازعة في ادراج دينه ضمن ديون التفليسة ان يطلب وقف اجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في اصولها وخصوصها ، ذلك ان نطاق دعوى وقف اجراءات التفليسة لا يتسع لمثل هذا الطلب ، وكل ما يستطيع صاحب الدين المتنازع فيه ان يطلبه في تلك الدعوى هو وقف اجراءات التفليسة الى ان يفصل في المنازعة في دينه وتقدر المحكمة هذا الطلب بحسب اهمية الدين فتأمر وفقا لما تقتضى به المادة ٣٠٤ من قانون التجارة اما بوقف اجراءات التفليسة الى ان يفصل في المنازعة او بالاستمرار فيها والانتقال الى نظر مقترحات الصلح .

( الطعن رقم ٥٦٤ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ س ٢٠ ع ٢ ص ٦٩٩ )

٢ - وفقا لمفهوم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من قانون التجارة انه لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر بوقف اجراءات التفليسة حتى يفصل في المنازعة في الدين بطلب صاحبه إدراجه ضمن ديون التفليسة او التي تصدر بوقف هذا الطلب مما مؤداه انه لا اثر لاختلاف الصياغة في النص العربي عنها في النص الفرنسي .

( الطعن السابق )

## قفل أعمال التفليسة وإعادتها

١ - إذا كان الحكم بقفل أعمال التفليسة بعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها لا يؤدي الى محو آثار شهر الافلاس ولا الى زوال جماعة الدائنين او انتهاء مأمورية السنديك ، إلا انه يترتب عليه - طبقا للمادة ٣٢٧ من القانون التجارى - استرداد الدائنين الذين يكونون هذه الجماعة لحقهم فى رفع الدعاوى على المفلس نفسه مما يستتبع ان الدعوى الخاصة بجماعة الدائنين التى كانت مركزة فى يد السنديك قبل صدور ذلك الحكم يصبح بعد صدوره م حق كل دائن ان يرفعها على شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وان جاز للاخير ان يتدخل فى هذه الدعاوى كلما رأى لزوم ذلك لحماية مصلحة جماعة الدائنين . كما يبقى له حقه فى رفع ما تقتضى هذه المصلحة رفعه من الدعاوى . ولما كان المشرع لم يصرح برغبته فى الخروج عن هذه القاعدة بالنسبة للدعوى التى يرفعها الدائن بطلب إعادة اعمال التفليسة ولم يوجب اختصاص السنديك فيها فان هذه الدعوى - كغيرها من دعاوى جماعة الدائنين - يصح توجيهها الى شخص المفلس ولا يلزم اختصاص السنديك فيها وبالتالي فلا يكون اختصاصه فى الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها لازما قانونا .

(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠)

٢ - افصح المشرع فى المادة ٣٢٧ من القانون التجارى على ان قفل اعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها انما يكون بحكم تصدره المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة واجاز فى المادة ٣٢٨ منه للمفلس وغيره من ارباب الحقوق ان يحصل على نقض الحكم المذكور ،



ولما كان نقض ذلك الحكم لا يكون إلا بحكم يصدر قبل المفلّس ويفصل في خصومة مترددة بينه وبين دائته فإن الحكم الصادر في دعوى الدائن يطلب نقض حكم قفل أعمال التقلية يعتبر حكماً بالمعنى القانوني لا عملاً ولائياً ، وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف جائز إذ هو ليس من الأحكام التي منعت المادة ٣٩٥ من القانون التجاري استئنافها .

(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١ ص ٩٠)

٣ - دعوى الدائن يطلب إعادة فتح أعمال التقلية ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على سبيل الحصر ولا هي من الدعاوى التي نص المشرع على وجوب نظرها على وجه السرعة ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بصحة استئناف الحكم الصادر في هذه الدعوى رغم رفعه بتكليف بالحضور استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات قولاً منه أنها تندرج ضمن الدعاوى الواردة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات باعتبار أنها امتداد لدعوى شهر الإفلاس أو أنها تدخل في قصد الشارع من المادة المذكورة بطريق القياس لأنها مترتبة على الإفلاس ، فإنه يكون قد خالف القانون إذ أن المشرع قد نص في المادة ١١٨ من قانون المرافعات على دعاوى شهر الإفلاس وحدها دون الدعاوى الأخرى الناشئة عن التقلية ، ولا يغير من هذا النظر أن الشارع قد جعل ميعاد استئناف هذه الدعاوى ميعاداً قصيراً لأن تقصير الميعاد ليس من شأنه وحده اعتبارها من الدعاوى التي تنتظر على وجه السرعة .

(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ٩٠)

## مسائل متنوعة في الافلاس

١ - اذا اشهر المدين افلاسه وتصلح مع دائنيه على ان يتخلى لهم عن جميع امواله مقابل ابرائه من الدين وصديق على محضر هذا الصلح امام مأمور التقليسة ، وكان احد الدائنين لم يتدخل في هذا الصلح لان العقار الذي رهنه له أختا المدين وفاء لدينه قد آل الى المدين بالهبة قبل الصلح ، فان هذا الصلح لا يسرى على هذا الدائن عملا بالمادة ٣١٨ من القانون التجارى ، وانه بفرض حصول نزاع ملكية المنزل المرهون لدين سابق على حق الدائن المرتهن كان في ذمة مورث الاختين الراهنتين وفاء لدينه قد آل الى المدين بالهبة قبل الصلح ، فان هذا الصلح لا يسرى على هذا الدائن عملا بالمادة ٣١٨ من القانون التجارى ، وانه بفرض حصول نزاع ملكية المنزل المرهون لدين سابق على حق الدائن المرتهن كان في ذمة مورث الاختين الراهنتين فانه لا تأثير لذلك في موقف الدائن من التقليسة حيال الصلح مع الدائنين ما دامت العين كانت في ملك المدين وقت انعقاد الصلح .  
(الطعن رقم ١١٣ سنة ١٣ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٤٤)

٢ - متى كان سند الدين موقعا من المدين بصفته تاجرا فان تركه التجارة لا يمنع من اتخاذ اجراءات الافلاس في حقه من اجل ذلك الدين السابق على الترك .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ١٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٤٦)

٣ - الدين الذى هو نتيجة حساب خسارة في شركة اتجار معقدة بين الدائن والمدين والموقع سنده من المدين بصفته تاجرا هو دين تجارى يصح من اجله تقليس المدين .

(الطعن رقم ٢٨ سنة ١٥ ق جلسة ١٥/١/١٩٤٦)

٤ - إذا كان قد دفع امام المحكمة بان الدين المطلوب اشهار افلاس الشركة للتوقف عن دفعه ليس ديننا تجاريا بل مدنيا ، ثم قضت المحكمة

بالافلاس دون رد على هذا الدفاع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى كان حكمها بذلك باطلا لقصوره في التسييب .

( الطعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٤ )

٥ - ان اتجار الاب بصفته ولما على ابنه ليس بذاته في حكم القانون موجبا لمسئولية الاب في جميع ماله ولا لاشهار افلاسه هو شخصا متى كانت صفة الولاية على ابنه معروفة للمتعاملين باشهار عقد الشركة . ولكنه يكون موجبا لذلك اذا ثبت ان الولي كان مستترا تحت صفة الولاية عاملا لحساب نفسه . ومن ثم يكون متعينا على المحكمة اذا هي ما قضت بافلاس الاب ان تبين العناصر الواقعية التي تصلح اساسا لقضائها بذلك ولا كان حكمها باطلا .

( الطعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٤ )

٦ - متى كانت المحكمة قد استخلصت في منطق سليم من عبارة الوصول المرفوعة به دعوى الافلاس انه انما تضمن شركة لا قرضا فانه لا يكون ثمة محل في دعوى اشهار الافلاس ، وهي لا تقوم على دين يكتفئه النزاع ، لمتابعة دفاع طالب الافلاس في خصوص ادعائه بعدم تنفيذ الشركة ومطالبته بحصته كاملة في رأس المال ، إذ محل تحقيق هذا الدفاع انما يكون في دعوى تصفية الشركة .

( الطعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ )

٧ - ان حالة الافلاس التي تقل يد المدين المفلس عن ان يوفى ديونه بنفسه لا تنقرد إلا بالحكم النهائي الصادر بشهر الافلاس . ومتى كان ذلك كان للمحكوم ابتدائيا بشهر افلاسه ان يزول حالة التوقف التي انتابته الى ما قبل صدور الحكم النهائي في الاستئناف المرفوع منه . فاذا ثبت لمحكمة الاستئناف زوالها فلا عليها إذا هي ألغت الحكم الابتدائي الصادر بشهر الافلاس .

( الطعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ )

٨ - ان قانون التجارة انما جعل اشهار افلاس التاجر منوطا بتوقفه عن الدفع لا بعدم اتخاذه الدفاتر المقررة ، فاذا كانت المحكمة قد نفت عن المطلوب افلاسه حالة التوقف عن الدفع كان لا لوم عليها إذ هي لم تعتد بعدم اتخاذه تلك الدفاتر . اما ما جاء فى المادة ٣٣١ من قانون العقوبات من الاعتداد بذلك فمحله ان تكون حالة الافلاس قد ثبتت اولاً على التاجر ، وعندئذ يترتب على عدم اتخاذه الدفاتر اعتباره مقلساً بالتقصير .

(الطعن رقم ١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٤٨)

٩ - القول بان الحكم باشهار الافلاس لا يحول دون مباشرة احد دائئى المفسل الدعوى البوايضية وان له تبعاً ان يطعن فى الحكم الصادر فيها ، هذا القول مردود بانه حتى ان جاز لدائن المفسل ان يرفع بعد الحكم باشهار افلاس مدينه الدعوى البوايضية يطلب ابطال تصرف صدر منه ، فليس يستتبع هذا ان تكون له فى حالة ما اذا تولى وكيل جماعة الدائئين اقامة الدعوى صفة فى ان يطعن هو فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض اذا تقاضى وكيل جماعة الدائئين من استعمال هذا الحق .

(الطعن رقم ٤٦ سنة ١٩ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٥١)

١٠ - دائئ المفسل الذى يعلن فى الدعوى المقامة من وكيل جماعة الدائئين بطلب الحكم بىطلان التصرفات الصادرة من المفسل ، هذا الدائن لا يعتبر خصماً حقيقياً له حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى ولو كانت تعود عليه منفعة من نقض الحكم متى كان وكيله جماعة الدائئين لم يعلنه فى الدعوى إلا ليصدر الحكم فى مواجهته بوصفه دائئاً للمفسل ويون ان يوجه اليه طلبات بالذات ويون ان يبدى هو - أى الدائن - طلباً فى الدعوى سواء اكان ذلك فى مرحلتها الابتدائية امر فى مرحلتها الاستئنافية . ومن ثم فان طعن الدائن فى الحكم يكون غير مقبول شكلاً ، ولا يغير من ذلك القول بان وكيل جماعة الدائئين وان لم يقر بالطعن فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا انه قد اقر الدائن فى تقرير طعنه ، لانه -

أى وكيل جماعة الدائنين - وكل محاميه ليقرر بانضمامه اليه فى الطعن ، إذ هذا ليس من شأنه أن يصحح تقرير الطعن الحاصل من غير ذى صفة .

( الطعن رقم ٤٦ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٣/٢٩ )

١١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطان البيع الصادر من المفلس الى الطاعن اقام قضاءه على ان مديونية المفلس نشأت قبل التصرف فى العقار موضوع النزاع ، وان المفلس اصطنع دفاتر خصيصا للتفليسة ، وان محكمة الجنيح ادانت الطاعن بالاشتراك مع المفلس فى الافلاس بالتدليس بزيادة ديونه وتحرير سندات صورية وان المفلس اصبح معسرا بتصرفه ببيع العقار للطاعن ، وان مجموعة الدائنين لحقها الضرر من جراء هذا التصرف وان ذمة المفلس كانت مشغولة بديون مستحقة عليه قبل التصرف ولم يسدها ، وان المشتري كان على علم باعسار اليانع ولم يسجل العقد إلا بعد مضي ثمانية عشر شهرا من تاريخ توقيعه أى بعد ما أوهم المفلس دائنيه بتواطئه مع الطاعن بانه يملك عقارا لم يتصرف فيه فتعاقدوا معه مقتنعين بملكيتة ، فان هذا الحكم يكون قد تناول اركان الدعوى البوابيسية من حيث التواطؤ والاعسار والضرر وطبق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط تطبيقا صحيحا لا قصور فيه .

( الطعن رقم ٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٥ )

١٢ - اذا قضى ببطان الطعن بالنسبة ل احد دائنى التفليسة لعدم اعلانه فان اثر هذا البطان لا يتعدى الى بقية الدائنين الذين استوفى الطعن اوضاعه الشكلية بالنسبة اليهم لان لكل منهم حقا ماليا خاصا به قابلا للتجزئة من مجموع ديونهم .

( الطعن رقم ١٨٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢١ )

١٣ - إذا حصل المفلس على حكم يرد اعتباره بناء على تقرير من دائنته بانه استوفى دينه وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه ان الدين لم

يُوفى وإنما استبدل به دين آخر فليس في هذا ما يجعل الالتزام باطلاً ذلك لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذي لم يَنَازَع المَفلس في صحته ولا في مشروعيته سببه ولا يجدى في ذلك الاستناد على المادة ١٩٤/١ من قانون التجارة التي تشترط لرد اعتبار المَفلس عند قيامه بالوفاء من مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتام ألا يكون هذا الغير قد حل بجميع ما آداه من ماله ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم برد الاعتبار وتوافق الشروط اللازمة لذلك .

(الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١/٢٠)

١٤ - وإن فُتِيَ كانت محكمة الموضوع قد إعتبرت للأسباب التي أوردتها أن الديون التي صدر من أجلها الحكم بإشهار إفلاس أحد الشركاء المتضامنين هي كلها ديون مترتبة في ذمة شركة التضامن ولم تكن ديوناً مترتبة في ذمة المَفلس بصفته الشخصية كما إعتبرت الشركة متوقفة عن دفع الديون المشار إليها ورتبت على ذلك مسؤولية باقى الشركاء المتضامنين عن وفاء هذه الديون وقضت بإشهار إفلاسهم ، فإنه يكون غير منتج تمسك هؤلاء الشركاء بإنعدام صفة وكيل الدائنين في تقليصة شريكهم في طلب إشهار إفلاسهم .

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

١٥ - لما كان القانون في حالة تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير المدين أو النيابة العامة أن يكون مقدم الطلب دائناً لمن يطلب الحكم بإشهار إفلاسه ، فإن وكيل الدائنين في تقليسه أحد الشركاء في شركة التضامن لا تكون له صفة المطالبة بإشهار إفلاس باقى الشركاء المتضامنين إلا إذا ظهر من تصفية الحساب بينهم وبين المَفلس الذي يمثلهم أنه دائن لهم .

(الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧)

١٦ - لما كان القانون لا يشترط بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي

يتوقف المدين عن وفائها بل يجيز إشهار إفلاسه واو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ، ولما كان المدين قد نازع في بعض الديون ولم ينازع في البعض الآخر ، فإن هذه المنازعة ليس من شأنها منع الحكم بإشهار إفلاسه .

( الطعن رقم ٩١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٧/٧ )

١٧ - متى كان الحكم الابتدائي قد إنتهى في أسبابه الى تقرير جواز رجوع الكفيل علي المدين المفلس بما أداه من ديون لدائتيه وقضى في منطوقه بنذب خبير لبيان المبلغ الذي إستقاده المدين مما أداه كفيله عنه فإن الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعياً في أصل الحق المتنازع فيه عليه وهو حق الرجوع وإنهى النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك في بيان المبلغ الذي إستقاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل . وهذا الحكم القطعي يجوز الطعن فيه على إستقلال وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فإذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد إستئنافه إكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

( الطعن رقم ٢٨١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٦ س ٩ من ١٢٠ )

١٨ - النقص في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم وإتصاله بالخصومة المرددة في الدعوي لا تعتبر - وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ترتب عليه بطلان الحكم وإذا كان الثابت أن الطاعن قد عجل الاستئناف بصفته ممثلاً لدائتيه تقليسه .. وأثبت في ديباجة الحكم أنه مستأنف ومستأنف عليه بهذه الصفة . فإن الخطأ في المنطوق ونكر إسم ... (المشهر إفلاسه) عند الإلزام بالمصرفات ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم المقضى ضده وبالتالي لا يرتب البطلان .

( الطعن رقم ٥٥٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ من ٥٢٤ )

١٩ - وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن - بعدم رفض طلب أمر الأداء - الدعوى رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٩ تجارى كلى بورسعيد إنتهى فيها الى طلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ١١٦.٩٠٠ جنيه والفوائد ويصحها ونفاذ الحجز التحفظي المتوقع في ١٩٧٩/٥/٩ . وبيناً لذلك قال أنه يداين الطاعن بمبلغ ١٢٧٨٩.٠٠ جنيه - قيمة بضاعة إشتراها منه - أصدر به في ١٩٧٩/٢/٢٥ شيكاً بإسم المطعون ضده الأول الذى قام بتظهيره اليه إلا أن البنك المسحوب عليه رفض صرف قيمته فأدعى اليه مدينه الساحب مبلغ ١١٨٠ جنيه خصماً من هذا الشيك ولم يفیه باقى قيمته ومن ثم أقام دعواه بطلباته السابقة . أقام الطاعن الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٩ كلى بورسعيد بطلب الحكم بإلغاء أمر الحجز آنف الذكر وإعتباره كئن لم يكن تأسيساً على براءة نمت من الدين موضوعه فضلاً عن أنه غير حال الأداء . وبعد ضم الدعويين وإدخال المطعون ضده الثانى خصماً فيهما أحالتهما المحكمة الى التحقيق . وبعد سماع شهود الطرفين أجابت في ١٩٨١/٤/١١ المطعون ضده الأول الى طلبه ورفضت تظلم الطاعن الذى إستأنف هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٧ لسنة ٢٢ ق الإسماعيلية مملورية بورسعيد ، ويتاريخ ١٩٨٢/٤/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حُدثت جلسته لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب إذ أيد الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٨١/٤/١١ لأسبابه دون أن يعنى بالرد على ما نعاه عليه من إطراره التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة تنفيذاً لحكمها الصادر فى ١٩٨٠/٤/٢٦ رغم إحتوائه فى أسبابه على



قضاء قطعى بعد أن عابه وهو ممتنع عليه ، ومن تناقضه إذ اعتبر المطعون ضده الأول محالاً له بالحق ثم قرر أن مديونية الطاعن له هى نتيجة علاقة تجارية مباشرة بينهما ورفض إجراء المقاصة بشأنها بمقولة أن الدين المقابل مستحق فى ذمة المطعون ضده الثانى دون الاول ، وأغلل إستظهار حقيقة مقابل الشيك محل النزاع والمبالغ التى سدها خصماً من قيمته وأثر إشهار إفلاس المطعون ضده الثانى على حوالة الشيك .

وحيث أن هذا النعى فى غير محله إذ أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع وفقاً للمادة التاسعة من قانون الإثبات أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وإن تطلب فى النص المذكور بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات فى محضر الجلسة وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة الاجراء فى أسباب الحكم إلا أنه لم يترتب جزاء معين على مخالفة ذلك فناء النص فى هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك ، وكان إعتبار الشيك أداة وقاء لا يمنع من إستخلاص وكالة من حرر بإسمه عن الساحب ، وكان الحكم بإشهار الافلاس لا يقتضى بطلان تصرفات المفلس بالنسبة للمتصرف إليه وإنما يؤدى الى عدم نفاذها فى مواجهة جماعة الدائنين وجوباً أو جوازاً حسب نوع التصرف وبناء على طلب وكيل الدائنين ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه - فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الادلة فيها - قد خلص الى مديونية الطاعن للمطعون ضده الاول بمبلغ ١٢٧٨٩,٠٠ جنيه قيمة بضاعة إشتراها منه وسدد له ثمنها بموجب شيك حرره بإسم المطعون ضده الثانى الذى قام نيابة عنه بحواته صحيحاً الى المطعون ضده الاول الذى أوفاه الطاعن بمبلغ ١١٨٠,٠٠ جنيه خصماً من قيمة ذلك الشيك فأصبح المتبقى ١١٦٠٩,٠٠ جنيه وهو ما قصر عليه المطعون ضده الاول طلباته بما لا محل معه لاعمال أحكام المقاصة فى هذا الشأن وأقام قضاؤه بذلك على ما إستخلصه من

إيصال إستلام الطاعن تلك البضاعة وإقراره بمحضر الحجز بهذه المديونية والإيصال المقدم منه بإستيفاء المطعون ضده الأول مبلغ ٦٨٠,٠٠٠ جنيه والتي وجد فيها ما يكفى لتكوين عقيدته دون حاجة الى الأخذ بنتيجة التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة وبغير أن يعرض بحكمها التمهيدى ولا على الحكم بعد أن أُلحِحَ باقى المستندات لعدم تعلقها بدين النزاع أو بدين مقابل له فى ذمة (الدائن) المطعون ضده الأول ، إن هو رفض إجراء المقاصة بين الدين المطالب به وبين ما يدعيه الطاعن من دين فى ذمة المطعون ضده الثانى ، وإذ كان ما تقدم هو ما إعتنقته محكمة الدرجة الثانية وأحالت إليه بالاضافة الى ما أوردته من أسباب بما يكفى لحمل قضائها فإن النعى برمته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الادلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨١١ سنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٩٠)

## قضاء النقص الجنائي في الإفلاس

١ - إن المطالبة الرسمية ليست شرطاً في إثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصاً متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . والمحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الإثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون في بعض الأحوال بطريق المشافهة .

(الطن رقم ١٤٤٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥)

٢ - إن القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الإفلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما إذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة إفلاس وما إذا كان متوقفاً عن الدفع . وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقيق حالة الإفلاس والتوقف عن دفع الديون وتأريخ هذا التوقف . على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الأهلى صريح في تحويل هذا الحق للمحاكم الجنائية . فلا محل للقول بأن قضاها بالعقاب قبل صدور حكم بإشهار الإفلاس من القضاء التجاري بعد افتياتاً على نصوص القانون ويترتب عليه العبث بحقوق المفلس وضمائم الدائنين .

(الطن رقم ١٤٤٢ سنة ٢ ق جلسة ١٩٣٤/٤/٢٥)

٣ - لا مانع قانوناً من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها ، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

(الطن رقم ١٩٥٧ سنة ٧ ق جلسة ١٩٣٧/١١/١٥)

٤ - يستقر قضاء هذه المحكمة على أن الشيك متى كان يحمل تاريخاً

واحداً ، فإن مفاد ذلك أنه صدر في هذا التاريخ ، ولا يقبل من المتهم الادعاء بأن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله ، ومن ثم فإذا كان الحكم الصادر بإشهار إفلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر إلى هذا الشيك على أنه أعطى بعد إشهار الإفلاس وفي وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب .

(الطعن رقم ١٧٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ ص ٩ ص ٦٣)

٥ - يتوافر سوء النية بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . فلا عبرة بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته الوفاء بقيمة الشيك بسبب إشهار إفلاسه ، إذ كان متعيناً أن يكون هذا المقابل موجوداً بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند إلى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب إشهار إفلاسه هو مما لا يستأهل رداً لظهور بطلانه .

(الطعن رقم ١٨٨٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ١٧٥)

٦ - من المقرر أن الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته بل تظل له أهلية التقاضي كاملة ، فله أن يقاضى الغير والغير أن يقاضيه وذلك كله بإسمه شخصياً ، وإنما لا يكون للأحكام التي تصدر في هذه الدعاوى أية حجية قبل التقليدية حتي لا يضار مجزوع الدائنين بحكم لم يصدر في مواجهة وكيلهم .

(الطعن رقم ٩٠٥ سنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢ ص ١٥ ص ١٥٩)

٧ - الأصل أن سحب الشيك أو تسليمه المسحوب له يعتبر كالوفاء الخاص بالنقد بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يصل على تأخير الوفاء به إلا أن ثمة قيد يرد على هذا الأصل هو الاستناد من الجمع بين حكمي المادة ٦٠ من قانون العقوبات والمادة ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأن " لا تقبل المعارضة في دفع الكميالة إلا في حالة ضياعها

أو تفليس حاملها فيباح للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء بصون به ماله  
بغير توقف على حكم القضاء تقديرأ من الشارع بعلو حق الساحب في تلك  
الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لابد  
لحمايتها من دعوى \*

(الطعن رقم ١٣٣٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ من ٣٧٨)

**فهرس موضوعي**  
**للقواعد التي قرررتها محكمة النقض**  
**في الإفلاس**  
**من ١٩٣١ إلى ١٩٩٠**

## تعلق قواعد الإفلاس بالنظام العام

### موجز القواعد :

١ - تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذي صفة لا يمنع المحكمة من القضاء بإشهار الإفلاس متى توافرت شروطه . وتقضى به كذلك إذا تنازل صاحب الصفة عن طلبه . تعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . ص ٩

٢ - للمحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس بغير طلب متى توافرت الشروط الموضوعية لذلك لتعلق أحكام الإفلاس بالنظام العام . القضاء بشهر إفلاس الطاعن - دون طلب - بإعتباره شريكاً متضامناً فى شركة تبعاً للقضاء بإفلاس هذه الشركة . لا خطأ . ص ٩

٣ - قواعد الإفلاس . تعلقها بالنظام العام . حق طلب إشهار الإفلاس لكل من الدائن والمدين والمحكمة من تلقاء نفسها . جواز إقرار حالة الإفلاس الفعلى ولو لم يصدر به حكم . تنازل الدائن عن حكم إشهار الإفلاس الصادر بناء على طلبه غير مؤثر على قيام ذلك الحكم وإعمال آثاره . ص ٩

٤ - إشهار الإفلاس لمحكمة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها متى توافرت الشروط الموضوعية . لا يغير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذي صفة أو من ذي صفة ثم تنازل عن طلبه . ص ١٠

## صفة التاجر

(على المحكمة التحقق من توافر صفة التاجر فى المدين  
المطلوب إشهار إفلاسه)

### موجز القواعد :

- ١ - غلق المحل التجارى وقت الإعلان لا يفيد بذاته إنتهاء النشاط  
التجاري فيه . ص ١١
- ٢ - عدم وجود المحل التجارى لا يدل على إعتزال التجارة . إستدلال  
الحكم مع ذلك بأسباب سائفة على عدم إعتزال الطاعن التجارة حتى تاريخ  
إعلانه بحكم الدين لا فساد فى الاستدلال . ص ١١
- ٣ - سلطة قاضى الموضوع فى إستنباط القرائن . إستدلال الحكم على  
توافر صفة التاجر بقرائن يكمل بعضها بعضاً . عدم جواز مناقشة كل  
قرينة على حدة . ص ١١
- ٤ - الشريك المتضامن فى الشركة التى تزاول التجارة عي سبيل  
الاحتراف . تاجر بالمعنى القانونى . لا يمنع من ذلك كونه موظفاً ممن  
تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة . ص ١١
- ٥ - نفى الحكم ما إدعاه أحد الشركاء المتضامين - وهو من موظفى  
شركات القطاع العام - من بيع حصته فى شركة تجارية وإنسحابه منها .  
قضائه بإشهار إفلاسه على هذا الاساس لا خطأ . ص ١٢
- ٦ - تحديد صفة الشركة . العبرة فيه بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم  
به والفرض المحدد فى عقد تأسيسها . مثال . فى قيام الشركة بأعمال  
تجارية بطبيعتها . ص ١٢
- ٧ - قيام المحامى بأعمال السمسرة . إستحقاقه الاجر عنه قبل الموكل



. لا يمنع من ذلك تحريم إشتغال المحامي بالتجارة . عله ذلك . ص ١٢

٨ - الشريك الموصى فى شركة التوصية . تدخله فى إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حداً من الجسامة يؤثر على إئتمان الغير له . أثره جواز إعتباره مسئولاً شخصياً مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة . يصدق عليه وصف التاجر . إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ . ص ١٢

٩ - إشهار الافلاس . جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقعون عن سداد ديونهم . إحتراف الاعمال التجارية لا يفترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الافلاس التحقق من توافر صفة التاجر فى حق المدين . ص ١٣

١٠ - إكتفاء الحكم المطعون فيه فى ثبوت إحتراف الطاعنين للتجارة على ما جاء من قول مرسل بصحيفة إفتتاح الدعوى دون تحقيق ذلك قصور . ص ١٣

## إفلاس الشركات

### (الحكم بإشهار إفلاس شركات التضامن يستتبع إفلاس الشركاء المتضامنين)

١ - الحكم بإشهار إفلاس شركة تضامن يستتبع حتماً إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها بغير حاجة الى حكم على كل شريك بصفته الشخصية. ص ١٥

٢ - إشهار إفلاس الشركة لتوقفها عن الوفاء بدين محكوم به عليها . إعتبار حكم الدين أساساً للحكم بإشهار الافلاس . نقضى الحكم الاول يستتبع إعتبار حكم شهر الافلاس ملغياً . وقوع هذا الالفاء بحكم القانون بغير حاجة الى حكم آخر يقضى به . ص ١٥

٣ - شهر إفلاس شركة التضامن يستتبع شهر إفلاس الشركاء فيها ص ١٥

٤ - إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم . لا يجعلهم بمنأى عن الافلاس . ص ١٥

٥ - إطراح الحكم القول بإنعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانوناً إنعقاد الخصومة في الدعوى . لانعدام في الحكم . ص ١٦

٦ - الشريك المتضامن في الشركة التي تزاول التجارة على سبيل الاحتراف . تاجر . بالمعنى القانونى . لا يمنع من ذلك كونه موظفاً ممن تحظر القوانين واللوائح عليهم الاشتغال بالتجارة . ص ١٦

٧ - شركات التضامن . الحكم بشهر إفلاسها يستتبع حتماً إفلاس

الشركاء فيها . إستدلال الحكم على كون الطاعن شريكاً مستتراً فى شركة تضامن بتوقيعه على مستندات إئذنية وعقود ومستندات أخرى خاصة بالشركة لا خطأ .

ص ١٦

٨ - تحديد صفة الشركة . العبرة فيه هى بطبيعة العمل الرئيسى الذى تقوم به وبالفرض المحدد فى عقد تأسيسها . مثال فى قيام الشركة بأعمال تجارية بطبيعتها .

ص ١٧

٩ - إستدلال الحكم من توقف الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية على إختلال أشغالها . لا محل بعد ذلك لبحث باقى الديون .

ص ١٧

١٠ - مسئولية الشريك المتضامن فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة . إعتباره مدينأ متضامناً فيها . جواز مطالبته وحده بكل الدين ولو كان ثابتاً فى ذمة الشركة وحدها .

ص ١٨

١١ - مدير شركة التضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبياً غير شريك فيها . أثره .عدم إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة .

ص ١٨

١٢ - الشريك الموصى فى شركة التوصية . تدخله فى إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حداً من الجسامة يؤثر على إئتمان الغير له . أثره . جواز إعتباره مسئولاً شخصياً مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة . إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ .

ص ١٨

١٣ - شركة التوصية البسيطة . إستفلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . أثر ذلك الحكم بإشهار إفلاس الشركة . مؤداه إشهار إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . ولو لم يرد صراحة بالحكم .

ص ١٩

١٤ - الحكم الصادر بإفلاس شركة التوصية البسيطة فى مواجهة مديريها ، حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا فى الدعوى .

ص ١٩

## إشهار إفلاس شركات الواقع التجارية

### موجز القواعد :

- ١ - جواز إستخلاص قيام شركة واقعية تضامنية معنوية والحكم بإشهار إفلاسها .  
ص ٢٠
- ٢ - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص قيام شركة واقعية بين الشركاء لأسباب سائفة والحكم بإشهار إفلاسها .  
ص ٢٠
- ٣ - إذا أقيم الحكم على أسباب صحيحة تكفى لحمله فلا يعيبه ما يكون قد ورد فيه من أسباب نافذة أو خاطئة لا تمس جوهر قضائه .  
ص ٢١
- ٤ - إستخلاص المحكمة إنتفاء وجود شركة واقعية بين المفلّس والمطعون عليهم من عدم توقيّعهم عدا المطعون عليه الأول على العقد الذى يتمسك لاثبات نية المشاركة وتعهد المفلّس فى ذلك العقد بسداد المبالغ التى إقتضاها منهم على فترات وفوائد معتدلة مما يجعل علاقة المطعون عليهم بالمفلّس مماثلة لعلاقة غيرهم من الدائنين . إستخلاص سائغ يبرر قانوناً .  
التكيف الذى خلصت إليه . لا قصور .  
ص ٢١
- ٥ - شركات الواقع التجارية شركات تضامن ما لم يثبت خلاف ذلك .  
لها شخصية إعتبارية تبرر الحكم بإشهار إفلاسها .  
ص ٢٢
- ٦ - إنكار الطاعن صفته كشريك متضامن فى شركة الواقع . تجاهل الطاعن لهذه الصفة فى توجيه الطعن . البغ بعدم قبول الطعن بمقولة أنه وجه من الطاعن بصفته الشخصية . لا محل له .  
ص ٢٢
- ٧ - شركات الواقع شركات تضامن . لها شخصية معنوية . الحكم بإشهار إفلاسها يستتبع إشهار إفلاس الشركاء المتضامنين فيها . إقامة الحكم الدليل على قيام الشركة الواقعية التضامنية . عدم إيراد أى دليل على أن الطاعن شريك متضامن فيها . قضاه بإشهار إفلاس الطاعن

بالرغم من ذلك قصور .

ص ٢٢

٨ - الاثبات في المواد التجارية . جواز الاثبات بالبينة كقاعدة عامة .  
عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة . وجوب إثباتها بالكتابة .  
شركات الواقع . جواز إثباتها بالبينة لمحكمة الموضوع إستخلاص قيامها  
من ظروف الدعوى .  
ص ٢٣

٩ - شركات الواقع . جواز إثبات وجودها بالبينة .  
ص ٢٣

مدير شركة التضامن أو التوصية الغير شريك فيها  
عدم جواز إشهار إفلاسه تبعاً لإفلاس الشركة الاستثناء  
موجز القواعد :

- ١ - مدير شركة التضامن أو التوصية . جواز أن يكون أجنبياً غير شريك فيها . أثره . عدم جواز إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة  
ص ٢٥
- ٢ - الشريك الموصى في شركة التوصية . تدخله في إدارة أعمالها بصفة معتادة حتى بلغ حداً من الجسامة يؤثر على إئتمان الغير له . أثره جواز إعتباره مسئولاً شخصياً مع الشركاء المتضامنين عن ديون الشركة .  
إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة التجارية . لا خطأ . ص ٢٥

## التوقف عن الدفع

( شروط الدين الذى يشهر الافلاس عند الوقوف عن دفعه )

### موجز القواعد :

١ - المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه فى باب الافلاس أو الصلح الواقعى هو التوقف الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب . الامتناع عن الدفع لعذر طرأ على المدين مع إقتداره أو لمنازعة جنية فى صحة الدين ، أو مقداره أو حلول أجل إستحقاقه أو إنقضائه لا يعد توقفاً عن الدفع .

ص ٢٦

٢ - إعتبار بروتستو عدم الدفع توقفاً عن الدفع غير صحيح بصفة مطلقة . وجوب التحقق من توقف المدين عن الدفع وعجزه عن الوفاء بدين تجاري غير متنازع فيه .

ص ٢٦

٣ - إعتبار الحكم الشركة متوقفة عن دفع ديونها إستناداً الى أسباب سائفة . النعى بالقصور . على غير أساس .

ص ٢٦

٤ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله منازع فيه . قضاء الحكم بعدم جنية هذه المنازعة لاسباب سائفة مؤدية . النعى بالقصور . على غير أساس .

ص ٢٧

٥ - لمحكمة الموضوع إستخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانونى للتوقف . المنازعة فى وجود دين طالب الافلاس لا يتحقق معها هذا التوقف .

ص ٢٧

٦ - لا يشترط للحكم بإشهار الافلاس تعدد ديون المدين التى توقف عن الوفاء بها . يجوز إشهار الافلاس ولو ثبت توقف المدين عن وفاء دين واحد . منازعة المدين فى أحد ديونه لا تمنع ولو كانت جنية من إشهار إفلاسه لتوقفه عن دفع دين آخر ثبت أنه دين تجارى حال الاداء معلوم المقدار وخال من النزاع الجدى .

ص ٢٧

٧ - تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديداً مؤقتاً أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة أو بطريق الاستئناف طبقاً للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة . ص ٢٨

٨ - الدين الذي يشهر الإفلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه خلوه من النزاع ، على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس فحص جميع المنازعات التي يشهرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها . ص ٢٨

٩ - لا يلزم لشهر الإفلاس تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها توقفه عن وفاء دين أحد منها . كفايته لإشهار الإفلاس . ص ٢٨

١٠ - الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خالياً من النزاع . على محكمة الإفلاس أن تستظهر كل ما يثيره المدين بشأن عدم صحة الدين لتقرير مدى جدية المنازعة . لها في هذا الصدد إتخاذ ما تراه لازماً لتحقيق هذه الغاية من إجراءات الإثبات . ص ٢٨

١١ - الحكم بإشهار الإفلاس . جوازه عند التوقف عن دفع بعض الديون ، متى كان التوقف ناشئاً عن مركز مالي مضطرب يتزعزع معه إئتمان التاجر . ص ٢٩

١٢ - دفع المدين لأحد ديون طالب الإفلاس لا يمنع من إشهار إفلاسه عن دين آخر توقف عن دفعه له . ص ٢٩

١٣ - الدين محل التوقف عن الدفع . شرطه أن يكون خالياً من النزاع على محكمة الإفلاس بحث منازعات المدين بشأن هذا الدين . بما يلزم لتقرير مدى جديتها . ص ٢٩

١٤ - إستخلاص الحكم في أسباب سائغة عدم جدية منازعة المدين في صحة دين أحد طالب إفلاس . إستدلاله من توقف المدين عن دفع هذا الدين وغيره ، ومن قيام المدين بتظهير سدين لأحد دائنيه طالب الإفلاس



دون أن يكون المدين الأصلي ملزماً بقيمتها لتخالفه عنها ، على إختلال  
أشغال المدين وعدم الثقة به في السوق التجارية . قيام الحكم بإشهار  
الافلاس على ذلك دون بحث باقى الديون . لا قصور ولا فساد فى  
الاستدلال .  
ص ٢٩

١٥ - دين إنتهاء الحكم إلي أنه لا يكتفه النزاع . لا محل أن يتابع  
الحكم بعد ذلك ما يثار من نفاع بشأن معاملات سابقة .  
ص ٣٠

١٦ - التوقف عن الدفع هو الذى ينبىء عن مركز مالي مضطرب  
وضائقة مستحكمة يترزعزع معها إنتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين  
للخطر . مجرد إمتناع التاجر عن دفع ديونه لا يعد توقفاً بالمعنى المذكور .  
ص ٣٠

١٧ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع .  
التكيف القانونى لهذه الوقائع يخضع لرقابة محكمة النقض .  
ص ٣٠

١٨ - التظلم فى الحكم القاضى بتحديد إعادة التوقف عن الدفع يكون  
بطريق المعارضة لا بدعى مبتدأة .  
ص ٣١

١٩ - ميعاد المعارضة فى حكم تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بالنسبة  
للدائنين ، مرتبط بالمواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها . حقهم فى  
المعارضة يظل قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة .  
ص ٣١

٢٠ - إستخلاص قاضى الموضوع بإستخلاص حالة الوقوف عن الدفع  
دون معقب عليها من محكمة النقض . حق الخصم فى تقديم أدلة جديدة  
أمام محكمة الاستئناف لاثبات دعواه .  
ص ٣١

٢١ - القواعد المقررة لحالة التوقف عن الدفع . إستقلال محكمة  
الموضوع بتقديرها . قيام المدين بإداء الدين محل طلب إشهار الافلاس لا  
يمنع من إعتباره متوقفاً عن الدفع . جواز إستناد حكم الافلاس الى ديون  
لم تتخذ بشأنها إجراءات البروتستو .  
ص ٣٢

٢٢ - طلب إشهار إفلاس الطاعن للتوقف عن دفع ديونه التجارية .

الدفع بأن هذه الديون سقطت لعدم إخطار الجمعية التعاونية الزراعية عنها . القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ثبت أن تلك الديون تجارياً وأن حاملها ليس مؤجراً ولا دائناً يعلم أن المدين بها مستأجراً لأرض زراعية . القضاء برفض الدفع بالسقوط لا خطأ . ص ٣٣

٢٣ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين محل دعوى الإفلاس . متروك لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها . ص ٣٣

٢٤ - شهر الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التجارية التي يتوقف المدين عن دفعها . المنازعة ولو جدية في أحد الديون لا تمنع عن إشهار الإفلاس لمدين آخر . ص ٣٤

٢٥ - الوقوف عن الدفع الذي يبرر إشهار التاجر . ماهيته إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . ص ٣٤

٢٦ - التوقف عن الدفع هو الذي ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد إمتناع التاجر من دفع ديونه . لا يعد توقفاً عن الدفع . ص ٣٤

٢٧ - إغفال الحكم بحث مدى جدية منازعة الطاعن في الدين وعدم مناقشة دفاعه من أن توقفه عن دفع قيمة الشيك كان لسبب مشروع ولا ينبىء عن مركز مالى مضطرب . قصور . ص ٣٤

٢٨ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . خضوع التكييف القانوني لهذه الوقائع لرقابة محكمة النقض . ص ٣٥

٢٩ - إستخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين هو مما تستقل به محكمة الموضوع . ص ٣٥

٣٠ - الدين الذي يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء معلوم المقدار وخالياً من النزاع الجدى . على محكمة الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول

توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات . ص ٣٥

٣١ - القضاء بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بشهر إفلاس الطاعن وآخرين وإقامته على سند من توقف الشركاء عن دفع دين آخر خلاف الذي إستند إليه الحكم الابتدائي . النعى بأن الدين الذي إستندت إليه محكمة أول درجة قد تثبت عدم إستحقاقه . غير مقبول علة ذلك . ص ٣٦

٣٢ - إستخلاص المحكمة إستخلاصاً سائفاً من أوراق الدعوى إن الدين سند حكمها يحقق الوجود وحال الاداء . مجادلة الطاعن في صحة هذا الدين . جدل موضوعي تتحسر عنه سلطة محكمة النقض . ص ٣٦

٣٣ ، ٣٤ - التوقف عن الدفع . المادة ١٩٥ تجارى . هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد إمتناع التاجر عن دفع ديونه . لا يعد توقفاً بالمعنى المذكور . علة ذلك . وجوب توضيح محكمة الموضوع للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . ص ٣٧

٣٥ - التوقف عن الدفع . المادة ١٩٥ تجارى . هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر . مجرد الامتناع عن الدفع لا يعتبر توقفاً بالمعنى السالف علة ذلك . ص ٤٠

٣٦ - الدين الذى يشهر الافلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه . خلوه من النزاع الفصل في طلب الافلاس يوجب على محكمة الموضوع أن تعرض لجميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جديتها . ص ٤٠

٣٧ - دعوى الافلاس . تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة التوقف عن الدفع . من سلطة محكمة الموضوع مداها إقامة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله . ص ٤٠

٢٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع . شرطه . إقامة قضائها على أسباب سائغة تكفي لحمله . إغفالها بحث دفاع المدين الذي لوصح لتغيير وجه الرأي في الدعوي قصور في التسييب . ص ٤١

٢٩ - التوقف عن الدفع هو الذي ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر مما يعرض حقوق الدائنين للخطر مجرد الامتناع عن الدفع لا يعتبر توقفاً بالمعني السالف . علة ذلك . وجوب توضيح محكمة الموضوع الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع ص ٤٣

## تقدير جدية المنازعة في الدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ - تقدير مدى جدية المنازعة في الدين - في دعوى الإفلاس - متروك لمحكمة الموضوع بلامعقب عليها . ص ٤٦
- ٢ - إستخلاص الحكم المطعون فيه هذه الجدية من المستندات المقدمة قبل الفصل في دعويين طلب ضمهما . عدم الاعتداد بالحكم الصادر فيهما . لا عيب . ص ٤٦
- ٣ - إثبات المديونية في سند إنشئ لا يحرم المدين من المنازعة في صحة هذا الدين الذي توقف عن دفعه أو المنازعة في إنقضائه . ص ٤٦
- ٤ - الدفع بأن الدين المطلوب شهر إفلاس الشركة من أجله منازع فيه . قضاء الحكم بعدم جدية هذه المنازعة لاسباب سائغة مؤدية . النعي بالقصور علي غير أساس . ص ٤٦
- ٥ - لمحكمة الموضوع إستخلاص وقائع التوقف عن الدفع . رقابة محكمة النقض على التكييف القانوني للتوقف . المنازعة في وجود دين طالب الإفلاس لا يتحقق معها هذا التوقف . ص ٤٧
- ٦ - الدين الذي يشهر الإفلاس عند الوقوف عن دفعه . شرطه خلوه من النزاع ، على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس . فحص جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول صحة الدين لتقدير مدى جدية . ص ٤٧
- ٧ - إستخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة في الدين هو مما تستقل به محكمة الموضوع . ص ٤٧
- ٨ - الدين الذي يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه . خلوه

من النزاع . الفصل فى طلب الافلاس يوجب على محكمة الموضوع أن تعرض لجميع النزاعات التى يثيرها المدين لتقدير مدى جديتها ص ٤٧  
- يراجع سلطة محكمة الافلاس والتوقف عن الدفع .

**الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التي  
توقف التاجر عن الوفاء بها .**

### **موجز القواعد :**

- ١ - الحكم بإشهار الإفلاس . عدم اشتراط تعدد الديون التي يتوقف  
عن الوفاء بها جواز إشهار إفلاس التاجر ولو توقف عن الوفاء بدين  
تجارى واحد . ص ٥٠
  - ٢ - الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التي يتوقف  
التاجر عن الوفاء بها . جدية المنازعة فى الدين . لحكمة الموضوع  
إستخلاصه من أية ورقة فى الدعوى . ص ٥٠
  - ٣ - إشهار إفلاس المدين التاجر . مناعة . إستدلال الحكم من توقف  
الشركة عن دفع بعض ديونها التجارية على إختلال أشفالها . لا محل بعد  
ذلك لبحث باقى الديون . ص ٥٠
- ٦- يراجع التوقف عن الدفع .

## تعيين تاريخ التوقف عن الدفع

### موجز القواعد :

- ١ - الدعوى بطلب تعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله . رفعها . إعفاء المدعى فيها من إتباع إجراءات الإعلان المنصوص عليها في قانون المرافعات . نص المادة ٢١٤ من قانون التجارة على إجراءات خاصة . ص ٥١
- ٢ - الحكم بتعيين تاريخ التوقف عن الدفع أو بتعديله كحكم شهر الإفلاس له حجية مطلقة . سريان هذا التاريخ في حق الكافة ولو لم يكونوا طرفاً في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم . ص ٥١
- ٣ - الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . إلغائه لا يكون إلا بحكم يقضى بذلك . إقرار الدائن بضرورة بينه لا يترتب عليه الغاء الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع . ص ٥١
- ٤ - تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديداً مؤقتاً أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم المعدل أو بطريق الاستئناف طبقاً لقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة . ص ٥١
- ٥ - التظلم في الحكم القاضي بتحديد ميعاد التوقف عن الدفع يكون بطريق المعارضة لا بدعوى مبتدأة . ص ٥٢
- ٦ - ميعاد المعارضة في حكم تعيين التوقف عن الدفع بالنسبة للدائنين ، مرتبط بمواعيد مقررة لتحقيق الديون وتأييدها . حقهم في المعارضة يظل قائماً طالما كانت تلك المواعيد قائمة . ص ٥٢



## الإفلاس الفعلي

### موجز القاعدة :

١ - للمحكمة الابتدائية - أو المحكمة الجنائية - النظر بطريق فرعى فى حالة الإفلاس حالة فصلها فى قضية معينة إذا لم يسبق صدور حكم بإشهار الإفلاس . هذه الرخصة ليس معناها أن الأمر فى نظره أو عدم نظره جوازى لها . على المحكمة أن تبحث قيام حالة الإفلاس الفعلى وقت صدور التصرف المرفوعة فى الدعوى ببطالته إستناداً الى المادة ٢٢٧ تجارى أو عدم قيامها .

ص ٥٢

## سلطة محكمة الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ - إستخلاص محكمة الموضوع بأسباب سائغة من القرائن علم الطاعن وقت صدور التصرف اليه من زوجة المفلس بإفلاسه فلا سبيل لمحكمة النقض عليها في ذلك .
- ٢ - وجوب إطلاع المحكمة التي تنتظر دعوى الإفلاس على حكم أو سند المديونية لتحقيق جدية النزاع بشأنه .
- ٣ - القواعد المكونة لحالة التوقف عن الدفع ، إستقلال محكمة الموضوع بتقديرها قيام المدين بأداء الدين محل طلب إشهار الإفلاس لا يمنع من إعتباره متوقفاً عن الدفع . جواز إستناد حكم الافلاس الى ديون لم تتخذ بشأنها إجراءات البروتستو .
- ٤ - محكمة الإفلاس ما تقرره بشأن عدم جدية الإدعاء بتزوير الاوراق . لا يجوز حجية أمام المحكمة التي تفصل فيه . عدم إلزامها بتأجيل الدعوى بعد إبداء رأيها في هذا الإدعاء .
- ٥ - علم المنتصرف اليه بإختلال اشغال المنتصرف . المادة ٢٨٨ من قانون التجارة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع . لا معقب عليه من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائغاً .
- ٦ - إستخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير جدية المنازعة فيها . هو مما تستقل به محكمة الموضوع .
- ٧ - دعوى الإفلاس . تقدير مدى جدية المنازعة في الدين وحالة الوقوف عن الدفع . هو مما تستقل بها محكمة الموضوع .
- ٨ - تمسك مشتري المحل التجارى بشرائه له من المالك الظاهر بحسن نية وإنتقال حيازته اليه إغفال الحكم بحث هذا الدفعا بمقولة أن المحل يدخل ضمن أموال التفليسة ولا يسرى في حق جماعة الدائنين . قصور .

- ٩ - الوقوف عن الدفع الذى يبرر إفلاس التاجر . ما هيته . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . ص ٥٦
- ١٠ - إشهار الإفلاس لمحكمة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها متى توافرت الشروط الموضوعية . لا يغير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذى صفة أو من ذى صفة ثم تنازل عن طلبه . ص ٥٦
- ١١ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين فى دعوى الإفلاس من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . ص ٥٧
- ١٢ - إشهار الإفلاس جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم . إحتراف الأعمال التجارية لا يفترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكمة الموضوع قبل الحكم بإشهار الإفلاس التحقق من صفة التاجر فى حق المدين . ص ٥٧
- ١٣ - وجوب بيان الحكم للوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع . خضوع التكييف القانونى لهذه الوقائع لرقابة محكمة النقض . ص ٥٧
- ١٤ - إستخلاص الوقائع المكونة لحالة توقف التاجر عن دفع ديونه وتقدير مدى جدية المنازعة فى الدين هو مما تستقل به محكمة الموضوع .
- ١٥ - الدين الذى يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه . أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء معلوم المقدار وخالياً من النزاع الجدى . على محكمة الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات . ص ٥٨
- ١٦ - دعوى الإفلاس تقرير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة الوقوف عن الدفع . هو مما تستقل به محكمة الموضوع . ص ٥٨
- ١٧ - دعوى الإفلاس تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة الوقوف عن الدفع من سلطة محكمة الموضوع . مداها . إقامة قضاها على أسباب سائفة . ص ٦٠
- ١٨ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين وحالة الوقوف عن الدفع . شرطه . إقامة قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله . ص ٦٠

## دعوى الإفلاس والنداء المتعلقة بها

### مبادئ القواعد :

- ١ - رفع دعوى بشهر إفلاس شركة . تعين بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة ما إتصل منه بقيام الشركة أو بصفتها التجارية . سلوك الحكم هذا المنهج وتقريره بأدلة سائفة قيام شركة واقع تجارية بين الورثة . النعى بمخالفة القانون أو بالقصور على غير أساس . ص ٦١
- ٢ - دعوى الغير بأحقية محل تجارى ، وضعت عليه الاختتام على أنه مملوك للمدين المطلوب إشهار شهر إفلاسه لا تعد من دعاوى شهر الإفلاس ولا من الدعاوى التى تنتظر على وجه السرعة . إستئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع بتكليف بالحضور . ص ٦١
- ٣ - لا يعتبر الحكم ناشئاً عن نفس التقلية وخاضعاً فى إستئنافه للميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٩٤ من قانون التجارة الا إذا كان النزاع الذى فصل فيه لا يعرض الا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة فى قانون التجارة فى باب الإفلاس ليس كذلك الحكم الصادر فى دعوى الصورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة .
- ٤ و ٥ - وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم لزوم إعلان الورثة جواز أن تدخل هؤلاء دفاعاً عن ذكرى مورثهم . ص ٦٢
- ٦ - إعتبار الحكم صادر فى دعوى ناشئة عن التقلية . مناطه . صدوره فى نزاع لا يعرض الا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق أحكامه .
- ٧ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن . مؤداه . لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء . عدم تقديم الطاعن ما يثبت ان للشركة المذكورة مديراً أجنبياً عنها . أثره . ثبوت صفته - كشريك متضامن - فى تمثيلها أمام القضاء فى الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها . لا يغير

من ذلك تعيين حارس قضائي عليها ، علة ذلك . ص ٦٢

٨ - إختصام الطاعن بصفته الشريك المتضامن - وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصام الشركة حتى ولو ثبت عدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الإتفاق على عدم إنفراده بإدارتها . ص ٦٤

٩ - دعوى الإفلاس ليست دعوى خصومة وإنما هي دعوى إجراءات هدفها إثبات حالة معينة . حكم الإفلاس لا يفصل في نزاع وإنما يقرر حالة معينة هي ما إذا كان التاجر المدعى عليه في حالة توقف عن دفع ديونه تزعزع إئتمانه من عدمه . ص ٦٤

١٠ - دعوى الافلاس ليست دعوي خصومة وإنما هي دعوى إجراءات هدفها إثبات حالة معينة . حكم الإفلاس لا يفصل في نزاع وإنما يقرر حالة قانونية جديدة متى تحققت شروطها . مثال لوصف الطاعن لتدخله بأنه هجومي حال كونه تدخلًا إنضمامياً بحسب مرماه . ص ٦٧

## المعارضة فى حكم إشهار الإفلاس وإستئنافه

### موجز القواعد :

- ١ - ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإشهار الإفلاس هو ١٥ يوم من تاريخ اعلانه . تقرير الحكم أن المادة ٢ من قانون اصدار قانون المرافعات ألغت المادة ٣٩٤ تجارى غير صحيح . ص ٧٠
- ٢ - ميعاد إستئناف الحكم الصادر فى دعوى إشهار الإفلاس والدعاوى المتفرعة عنها هو خمسة عشر يوماً من إعلان الحكم . المادة ٣٩٤ تجارى . ص ٧٠
- ٣ - الدعوى التى ترفع ببطلاق عقد الرهن لصدوره فى فترة الرية وطلب الحكم بإعتبار الدين المؤمن به ديناً عالياً وشطب قيد الرهن الخاص به . ميعاد إستئناف حكمها هو ١٥ يوم واورفعت من الدائن . ص ٧٠
- ٤ - دعاوى شهر الإفلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم شمولها الدعاوى الأخرى المترتبة على الإفلاس او الناشئة عن التقلية . إستئناف الحكم الصادر فى هذه الدعاوى الأخيرة والتى لم ينص بها القانون على وجوب نظرها على وجه السرعة . بعريضة تقدم الى قلم الكتاب . ص ٧١
- ٥ - جواز إستئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . جواز إنضمامه الى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم . ص ٧١
- ٦ - تعدى آثار الإفلاس طرفى الخصومة الى غيرهم ممن تاتر بهم مصالحهم أثره . لكل ذى حق المعارضة فيه . ص ٧١
- ٧ - الحكم الصادر فى دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد إستئنافه ١٥ يوم من تاريخ اعلانه . المادة ٣٩٤ من قانون التجارة . القواعد المستحدثة فى قانون المرافعات . عدم إعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد . ص ٧٢
- ٨ - الحكم الصادر فى دعوى إشهار الإفلاس . ميعاد إستئنافه ١٥ يوم من تاريخ اعلانه . المادة ٣٩٤ من قانون التجارة . القواعد المستحدثة فى قانون المرافعات . عدم إعتبارها ناسخة لما نصت عليه القوانين الخاصة من إجراءات ومواعيد . ص ٧٢

## أثر الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم إشهار الإفلاس

### موجز القاعدة :

١ - الحكم بإشهار إفلاس التاجر . الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذه . أثره . إعادة صلاحية المفلس وبصفة مؤقتة في إدارة أمواله والتقاضى بشأنها . حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المطروح عليها  
ص ٧٣

## الطعن بالنقض فى حكم شهر الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ - الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس . يجب توجيهه الى الدائن طالب الإفلاس و وكيل الدائنين . إقتصار الطعن على الشركة الدائنة . بطلان الطعن . لا يغير من ذلك نص المادة ٢/٢٨٤ مرافعات . وجوب إختصاص من لم يختصم فى الدعوى غير القابلة للتجزئة ولو بعد فوات الميعاد . مقيد فى الطعن بالنقض . المادة ٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب إشتمال تقرير الطعن على جميع الخصوم الواجب إختصاصهم فيه . ص ٧٤
- ٢ - الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض لرفعه من غير ذى صفة . إستناداً الى صدور الحكم بإشهار إفلاس الطاعن وعدم تقديم هذا الحكم . أثره . إعتبار الدفع عارياً عن الدليل . ص ٧٤
- ٣ - قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكمة الإستئناف من بعد فى منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك . ص ٧٥
- ٤ - المنازعة فى تجارية الدين المطلوب شهر الإفلاس من أجله . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٧٥
- ٥ - وكيل الدائنين وجوب إختصاصه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر بإشهار الإفلاس وإلا كان الطعن باطلاً . عدم إختصاصه أمام محكمة الموضوع بدرجتها . لا أثر له . ص ٧٥
- ٦ - القضاء بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بشهر إفلاس الطاعن



وأخريـن . إقامته على سند من توقف الشركاء عن دفع دين آخر خلاف  
الذي إستند اليه الحكم الابتدائي . النعي بأن الدين الذي إستندت اليه  
محكمة أول درجة قد ثبتت عدم إستحقاقه . غير مقبول . علة ذلك . ص ٧٦  
٧ - إستخلاص المحكمة إستخلاصاً سائغاً من أوراق الدعوى أن الدين  
سند حكمها محقق الوجود وحال الأداء مجادلة الطعن في صحة هذا الدين  
جدل موضوعي تنحسر عنه سلطة محكمة النقض . ص ٧٦

## أثر حكم إشهار الإفلاس على المفلس غليده عن إدارة أمواله والتصرف فيها ومباشرة الدعاوى

### موجز القواعد :

- ١ - غل يد المفلس عن إدارة أمواله بصور حكم إشهار الإفلاس . لا يصح له مباشرة الدعوى المتعلقة بإدارة تلك الاموال إلا أن تكون من قبيل الاجراءات التحفظية . التقرير بالطعن بالنقض ليس منها . التقرير به من المفلس بون وكيل الدائنين غير مقبول . ص ٧٧
- ٢ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله أو التصرف فيها . وفقد أهليته للتقاضى . حلول وكيل الدائنين محله فى مباشرة هذه الامور . ص ٧٧
- ٣ - غل يد المفلس عن أن يوفى بدينه بنفسه . شرطه . صدور حكم نهائى بالإفلاس . للمحكوم إبتدائياً بشهر إفلاسه أن يزىل حاله التوقف عن الدفع الى ما قبل صدور حكم نهائى فى الاستئناف المرفوع منه . ص ٧٧
- ٤ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . بالنسبة للمفلس وجماعة الدائنين .
- ٥ - العقد العرفى الصادر من المفلس . لا حجية له فى مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن قد إكتسب تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم إشهار الإفلاس . ص ٧٨
- ٦ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم . التصرفات التى يجريها المفلس بعد الحكم إعتبارها صحيحة بين طرفيها غير نافذة فى مواجهة جماعة الدائنين . لوكيل الدائنين وحده طلب عدم نفاذ التصرف . ص ٧٨
- ٧ - الحكم بإشهار الإفلاس . أثره . بالنسبة للمفلس وجماعة الدائنين .

للمفلس أن يباشر الاجراءات التحفظية ومنها رفع الطعون دون مباشرة الدعوى عنها . مباشرة وكيل الدائنين هذه الدعاوى . أثره . حجية الاحكام الصادرة فيها على جماعة الدائنين .

ص ٧٩

٨ - مسدود الحكم الابتدائي على المفلس قبل شهر إفلاسه وإستئنافه بعد شهره مثول وكيل الدائنين أمام محكمة الاستئناف ، وعدم تمسكه أمامها بعدم إنعقاد الخصومة . أثره . عدم قبول النemy على الحكم الصادر في هذا الاستئناف بالإعلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

ص ٧٩

## حجية حكم إشهار الإفلاس على الكافة . شرطه

### موجز القواعد :

- ١ - حكم شهر الافلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه . علانية إجراءات صدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة .  
ص ٨٠
- ٢ - تعدى آثار حكم شهر الافلاس طرفى الخصومة ، الى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . اثره . لكل ذي حق فى المعارضة فيه .  
ص ٨٠

صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم  
حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما كانت الدعوى  
أمام محكمة النقض قد تهيأت للحكم قبل إشهار الافلاس

### موجز القاعدة :

- ١ - صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم . حجيته قبل المفلس ووكيل التفليسة طالما أن الدعوى كانت قد تهيأت للحكم أمام النقض قبل إشهار الافلاس بإيداع الخصوم لمذكراتهم .  
ص ٨١

## **الحكم نهائياً ببطان البروتستو لا يتعارض مع الحكم بإشهار الافلاس**

### **موجز القاعدة :**

١ - الحكم نهائياً ببطان البروتستو تأسيساً على أن الدين لم يكن مستحق الاداء وقت تربيته . لا يتعارض مع الحكم بإشهار الافلاس بعد حلول أجل الوفاء .  
ص ٨٢

## **وقف سريان الفوائد الاتفاقية أو القانونية بعد الحكم بإشهار الافلاس على الديون العادية . الاستثناء الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو إختصاص**

### **موجز القاعدة :**

١ - الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو إختصاص . سريان فوائدها الاتفاقية أو القانونية . على الرغم من الافلاس . جواز التنفيذ بها على الاموال المحملة بهذه التامينات .  
ص ٨٣

## تمثيل السنديك للدائنين والمفلس

### موجز القواعد :

- ١ - تمثيل السنديك لدائني التفليسة . عدم صدور أمر بعزله . عدم إنتهاء ذلك التمثيل إلا بإنتهاء التفليسة بالصلح أو إتحاد الدائنين . ص ٨٤
- ٢ - تمثيل السنديك لجماعة الدائنين في كل ماله علاقه بأموال التفليسة وفي الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة . ص ٨٤
- ٣ - السنديك ممثل لجماعة الدائنين . هو صاحب الصفة في المطالبة ببطان عقد الرهن الصادر من المدين ورد المال المرهون الى التفليسة ص ٨٤
- ٤ - وكيل التفليسة . هو الممثل القانوني لها من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس غل يد المفلس عن مباشرة الدعاوى التي يكون طرفاً فيها قبل شهر إفلاسه . ص ٨٥
- ٥ - وكيل التفليسة إعتباره وكيلاً عن جماعة الدائنين والمفلس أيضاً . الاحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الافلاس حجيتها قبل وكيل التفليسة . له حق الطعن فيها وللخصم توجيه الطعن إليه . ص ٨٥
- ٦ - حكم إشهار الافلاس . أثره . نيابة وكيل الدائنين عن المفلس في الدعاوى التي ترفع على التفليسة أو منها . تقدم الدائن بدينه لقيم الكتاب أو لوكيل الدائنين . إعتباره مطلبة قضائية تقطع التقدام . مثال في دين الضريبة . ص ٨٦
- ٧ - وكيل التفليسة . إعتباره وكيلاً عن جماعة الدائنين والمفلس أيضاً . الاحكام الصادرة ضد المفلس أو لصالحه قبل شهر الافلاس . حق وكيل التفليسة في الطعن عليها . وتلقى الديون عنها . مفاد ذلك أن تكون هذه

الاحكام حجة عليها .

ص ٨٦

٨ - صدور الحكم الابتدائي على المفلس قبل شهر إفلاسه وإستئنافه بعد شهره . مثول وكيل الدائنين أمام محكمة الاستئناف ، وعدم تمسكه أمامها بعدم إنعقاد الخصومة . أثره . عدم قبول النعى على الحكم الصادر في هذا الاستئناف بالبطان لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٨٦

٩ - وكيل الدائنين . إعتباره وكيلأ عن جماعة الدائنين والمفلس أيضاً . مؤداه . ليس للدائن مخاصمة المفلس إلا في شخص هذا الوكيل . ص ٨٧

## أثر عدم إختصام وكيل الدائنين فى الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة

### موجز القواعد :

١ - عدم إختصام وكيل الدائنين فى الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة لا يترتب عليه جزاء . المادة ٢١٧ من قانون التجارة . كل ما يترتب عليه هو عدم جواز الاحتجاج على التفليسة بحكم لم يصدر فى مواجهته . ص ٨٩

٢ - وجوب إختصام وكيل الدائنين فى الاجراءات التي تتخذ بعد شهر إفلاس المدين لا محل لذلك إذا بلغت الاجراءات نهايتها بحكم مرسى المزداد قبل شهر الافلاس . القضاء بتثبيت ملكية التفليسة للاطيان المحكوم يرسو مزادها تأسيساً على أن تسجيل الحكم الذى تم بناء على طلب قلم الكتاب غير ناقد فى حق جماعة الدائنين . خطأ . ص ٨٩

٣ - صدور التصرف من المفلس وكذا الحكم الصادر بشأنه بعد إشهار الافلاس . غير نافى فى مواجهة جماعة الدائنين طالما لم يختصم وكيلهم فى الدعوى . جواز رفعه دعوى مبتدأة بذلك . لا محل لرفع إلتماس إعادة النظر فى الحكم . علة ذلك . ص ٩٠

٤ - وكيل الدائنين وجوب إختصامه فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر بإشهار الافلاس وإلا كان الطعن باطلاً . عدم إختصامه أمام محكمة الموضوع بدرجتها . لا أثر له . ص ٩٠

٥ - عدم إختصام وكيل الدائنين فى الدعاوى والاجراءات التي توجه ضد التفليسة . أثره . عدم جواز الاحتجاج بالحكم الصادر فيها على جماعة الدائنين . التمسك بذلك من حق جماعة الدائنين وحدها ممثلة فى وكيل الدائنين ليس لورثة المفلس أن يتمسكوا بذلك . ص ٩١



## تقدم الدائن بدينته الى قلم الكتاب أو لوكيل الدائنين إعتباره مطالبة قضائية تقطع التقادم

### موجز القاعدة :

١ - حكم إشهار الافلاس . أثره . نيابة وكيل الدائنين عن المفسد في  
الدعوى التي ترفع على التفليسة أو منها . تقدم الدائن بدينته لقلم الكتاب أو  
لوكيل الدائنين . إعتباره مطالبة قضائية تقطع التقادم مثال في دين  
الضريبة ص ٩٢

## القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين

### موجز القواعد :

- ١ - تضمين القرار الصادر بتقدير أتعاب وكيل الدائنين إسم الملتزم  
بالاتعاب وصفة الالتزام بها أو أية بيانات أخرى سوى التقدير نفسه غير  
لازم . المادتان ٢٤٩ و ٢٦٦ تجارى . ص ٩٢
- ٢ - يقتصر نطاق المعارضة فى تقدير أتعاب وكيل الدائنين على أسس  
إستحقاق هذا التعويض وتحديد مقداره . المادة ٢٤٩ تجارى . ص ٩٢

## عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر باستبدال وكيل الدائنين أو عزله

### موجز القواعد :

١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر باستبدال وكيل الدائنين . المادة ٣٩٥ تجارى . سريان النص على الحكم الصادر بالعزل .  
ص ٩٤ علة ذلك . إعتباره حالة من حالات الاستبدال .

٢ - عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم باستبدال وكيل الدائنين المادة ٣٩٥ تجارى . سريان هذا النص على الحكم الصادر بالعزل .  
ص ٩٤ علة ذلك .

٣ - عزل السنديك لعدم قيامه بإيداع المبالغ التى حصلها لحساب التفليسة يستتبع بالضرورة إلزامه بإيداع هذه المبالغ . الحكم بهذا الإيداع يعتبر متعلقاً بالحكم بعزل السنديك وتابعاً له . أثر ذلك . عدم جواز  
إستئنافه .

ص ٩٤

حصول وكيل الدائنين على عمولة من بيع أموال التفليسة  
هو من قبيل التعاقد مع النفس . تتوقف على إجازة  
جماعة الدائنين لهذا التصرف

### موجز القاعدة :

١ - قيام وكيل الدائنين بأعمال الدلالة كخبير مثن بمناسبة بيع  
البضائع المملوكة للتفليسة واحتجازه جزءاً من الثمن لنفسه كعمولة نظير ذلك  
يعتبر من قبيل التعاقد مع النفس . عدم إجازة جماعة الدائنين هذا  
التصرف . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم إستحقاق وكيل الدائنين للمبلغ  
الذى إحتجزه . صحيح .  
ص ٩٦

### زوال صفة السنديك

### موجز القواعد :

١ - إنحلال جماعة دائنى المفلس . أثره . زوال صفة السنديك . جواز  
الانئن له بالاستمرار فى تمثيل الدائنين فى الدعاوى التى لم يفصل فيها  
والمسائل المعلقة .  
ص ٩٧

٢ - إلغاء جهة القضاء التى عينت وكيل الدائنين لا أثر له على استمرار  
صفته .  
ص ٩٧

٣ - إنتهاء مهمة السنديك كنتيجة لنقض حكم شهر الافلاس . للمفلس  
الصفة فى تعجيل الاستئناف المرفوع عن حكم الدين بعد نقض الحكم  
الصادر به والذى كان أساساً للحكم بإشهار الافلاس .  
ص ٩٧

## أوامر مأمور التفليسة

### موجز القواعد :

١ - عدم قابلية أوامر مأمور التفليسة للتظلم وفقاً للمادة ٢٣٦ من قانون التجارة . منطاة . صدرها فى حدود إختصاصه . المادة ٢٣٦ من قانون التجارة . ص ٩٨

٢ - قرار مأمور التفليسة بالفصل فى حساب التفليسة المقدم من وكيل إتحاد الدائنين . خارج عن حدود إختصاصه . قابليته للتظلم منه أمام المحكمة ص ٩٨

٣ - الامر الصادر من مأمور التفليسة ببيع منقولات المفلس أو محل تجاوته . الحكم الصادر فى التظلم منه غير قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف . المادتان ٢٧٨ ، ٢٩٥ تجارى . ص ٩٨

٤ - عدم قابلية أوامر التفليسة للتظلم وفقاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون التجارة . منطاة صدرها فى حدود إختصاصه . ص ٩٩

٥ - الطعن على التصرف الصادر من المفلس قبل فترة الرتبة سبيله الدعوى البوليصة . على ذلك . دعوى إبطال هذا التصرف لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن التفليسة . ص ٩٩

٦ - الحكم فى التظلم من أمر مأمور التفليسة بتسليم وكيل الدائنين أرضاً زراعية لا يتضمن فصلاً فى الملكية . النعى عليه بأنه اعتبر عقد بيع هذه الارض ناقلاً للملكية ونافذاً فى حق جماعة الدائنين . نعى على غير محل من الحكم المطعون فيه . غير مقبول . ص ١٠٠

## تقرير مأمور التفليسة

### موجز القواعد :

- ١ - دعوى عزل وكيل الدائنين . وجوب سماع تقرير مأمور التفليسة قبل الحكم فيها . مادة ٢٥٧ تجارى . إنصراف النص الى الحكم المنهى للخصومة فيها دون ما يصدر قبله من أحكام تمهيدية . ص ١٠١
- ٢ - إلزام المحكمة بالرد على الدفاع الجوهري . شرطه . أن يكون جدياً مؤيداً بما يعززه . مثال فى تقرير مأمور التفليسة . ص ١٠١
- ٣ - إعتبار الحكم صائراً فى دعوى ناشئة عن التفليسة - ليقدم مأمور التفليسة تقريره - مناطه . صدوره فى نزاع لا يعرض إلا بمناسبة الافلاس ويستلزم تطبيق أحكامه ص ١٠١

## تقدير أموال المفلس

### موجز القاعدة :

- ١ - تقدير أموال المفلس لمعرفة ما إذا كانت تكفى لسداد ديونه . العبرة فى ذلك بتاريخ بيعها وتوزيع الثمن على الدائنين . المادة ٣٣٩ من قانون التجارة دون تاريخ إشهار الافلاس ص ١٠٣

## التصرفات الصادرة من المفلس في فترة الريبة

### موجز القواعد :

- ١ - رفع المطعون عليه الدعوي بإستحقاق محل إشتراه من المفلس في فترة الريبة وإختصامه الدائن طالب الإفلاس الذي إستصدر الامر بوضع الاختتام على ذلك المحل . دفع الدائن بصوريه عقد البيع وإخفاقه في ذلك . جواز طعنه في الحكم الصادر في الدعوي . لا محل للاحتجاج في هذه الدعوي بعدم تحقيق ديثه . ص ١٠٤
- ٢ - بطلان العقود التي تعقد بمقابل في فترة الريبة . جوازي . سلطة محكمة الموضوع في تقرير ظروف التصرف بمقابل . المادة ٢٢٨ لا تجاري ص ١٠٤
- ٣ - القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدي بذلك أمام محكمة النقض . ص ١٠٤
- ٤ - طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصنوره منه في فترة الريبة . طلبان وإن إتحداه محلاً وخصوصاً إلا أن السبب القانوني في كل منهما مغاير للآخر . ص ١٠٥
- ٥ - البطلان المنصوص عليه في المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . مناطه ثبوت علم المتعاهد من المفلس بإضطراب أحواله الماليه مما يفترض معه الشعور بقيام حالة التوقف عن الدفع . ص ١٠٥
- ٦ - البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجاري مقرر لصالح جماعة الدائنين وحدها لدره الضرر الذي يحيق بهم من جراء تصرف مدينهم . لا إعتبار للنفع الذي يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه . ص ١٠٥
- ٧ - بطلان تصرفات المدين المفلس وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يصدر التصرف خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف إليه بإختلال أشغال المدين . ص ١٠٥

٨ - طلب وكيل الدائنين بطلان عقد رهن تأمين إستناداً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة دفاع الدائن المرتهن بنفى سوء النية عن تصرفه . تمسك المدعى ببطلان التصرف دون إعتبار لهذا الدفاع ودون الإشارة للمادة ٢٢٨ من القانون المذكور . إعتبار الحكم أن طعن وكيل الدائنين لا ينصب على الدين . لا قصور أو مخالفة للوراق . ص ١٠٦

٩ - طلب الحكم وجوباً ببطلان عقد الرهن إستناداً للمادة ٢٢٧ من قانون التجارة وحدها . تعرض الحكم لسبب بطلان آخر لم يطلب منه الحكم فيه . تزيد لا يحوز حجية . لا مصلحة للطاعن في الطعن عليه . ص ١٠٦

١٠ - الرهن الذى يرتبه المدين خلال فترة الريبة ضمان لدين سابق باطل سواء كان الدين نشأ قبل أو بعد مواعيد التوقف . ص ١٠٧

١١ - الصورية المطلقة فى العقود . إختلافها عن بطلان التصرف الصادر من المدين قبل إشهار إفلاسه المنصوص عليه فى المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . رفض الدفع بصورية العقد والقضاء بعدم نفاذ هذا التصرف فى حق الدائنين . لا تناقضه . ص ١٠٧

١٢ - الوفاء فى فترة الريبة بالديون الحالية . جواز الحكم ببطلانه . المادة ٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يلحق بجماعة الدائنين ضرر . بيع الدائن المرتهن للبضاعة المرهونة له حيازياً . لا يضار منه جماعة الدائنين . ص ١٠٨

١٣ - البطلان المقرر للمادة ٢٢٨ تجارى ، لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . لا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه . لو كمل جماعة الدائنين وحده التمسك به . ص ١٠٩

١٤ - الطعن على التصرف الصادر من المفلس قبل فترة الريبة . سيبل الدعوى البوليائية . علة ذلك . دعوى إبطال هذا التصرف لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن التقلية . ص ١٠٩

- ١٥ - بطلان تصرفات المفلس في فترة الريبة . حالاته . بطلان وجوبى وردت حالاته على سبيل الحصر . المادة ٢٢٧ تجارى . وبطلان جوازى . شرطه . علم المتصرف إليه بإختلال أشغال المدين . المادة ٢٢٨ تجارى . ١٠٩
- ١٦ - بطلان تصرفات المدين المفلس وفقاً للمادة ١/٢٢٨ من قانون التجارة . شرطه . أن يصدر التصرف خلال فترة الريبة وأن يعلم المتصرف اليه بإختلال أشغال المدين . والمقصود بالبطلان في معنى هذه المادة عدم نفاذ التصرف في حق جماعة الدائنين . ص ١١١
- ١٧ - تصرفات المدين المفلس خلال فترة الريبة عدا حالة الوفاء بقيمة الاوراق التجارية . جواز الحكم ببطلانها . شرطه . علم المتصرف اليه بإختلال أشغال المدين المادة ٢٢٨ تجارى . التصرفات المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ تجارى تكون باطلة ولا يعتد بها سواء في فترة الريبة أو في غضون الأيام العشرة السابقة على التوقف عن الدفع . ص ١١٢



## رجوع المشتري من المفلس في فترة الريبة

### بمادفع من ثمن

#### موجز القواعد :

١ - عقود المفلس في فترة الريبة ، صحتها بين العاقدین وعدم نفاذها في حق جماعة الدائنين ، عدم نفاذ هذه العقود ليس في حقيقته بطلاناً بالمعنى القانوني ، البطلان بعدم أثر العقد بالنسبة للمتعاقدین ، مطالبة المشتري من المفلس لتقليسة برد الثمن بعد تقرير بطلان التصرف وفقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة ، عدم جواز إستناذه الى المادة ١٤٢ من القانون المدني الخاصة بأثر إبطال العقد أو بطلانه بالنسبة للمتعاقدین . ١١٥

٢ - عدم نفاذ البيع الصادر من المفلس في فترة الريبة قبل جماعة الدائنين . رجوع المشتري بما دفع من الثمن وفقاً للقواعد العامة ، لا محل للإستناد الى الالتزام بالضمان الناشئ عن عقد البيع لعدم نفاذه قبل جماعة الدائنين ، ليس للمشتري في الرجوع إلا الإستناد الى دعوى الإثراء بلا سبب متى توافرت شروطها . من ١١٥

٣ - عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع على الدائن المفقر . رجوع المشتري من المفلس في فترة الريبة على جماعة الدائنين بما دفع من الثمن عليه إثبات ما عاد عليها من منفعة من هذا الثمن . إعتباره في هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة وإذا حصل على حقه من أموال التقليسة بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة رجوعه على المفلس - إذا عجز عن إثبات إثراء جماعة الدائنين - لا يكون إلا بعد قفل التقليسة على أساس ضمان الاستحقاق . القول بتحويل المشتري في هذه الحالة أن يشترك في التقليسة بهذا الثمن بوصفه دائناً عادياً في جماعة الدائنين ما لم يثبت السنديك أن الثمن المدفوع لم يعد بأي نفع على الجماعة . قلب لقواعد الإثبات وإبتداع لفريقة لا سند لها من القانون . ١١٦

منع إتخاذ إجراءات إنفرادية على أموال المدين المفلس  
الإستثناء . الدائنين المرتهنين وأصحاب الإختصاص  
وحقوق الإمتياز العقارية

موجز القواعد :

١ - المنع من مباشرة الاجراءات الإنفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين . عدم سريانه على الدائنين اصحاب الرهون الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن . لهم مباشرة إجراءات بيع العقار المرهون رغم شهر الإفلاس .

عدم إختصاص وكيل الدائنين في إجراءات التنفيذ على العقار المرهون لا يبطل الإجراءات . عدم جواز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين لمجرد عدم إختصاص وكيل الدائنين فيها . عدم اشتراط بيان وجه المصلحة في ذلك . ١١٧

٢ - منع إتخاذ إجراءات إنفرادية على أموال المدين المفلس . عدم سريانه على الدائنين المرتهنين وأصحاب الإختصاص وحقوق الإمتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده . حقه في مباشرة هذه الإجراءات . ص ١١٧

٣ - الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو إختصاص سريان فوائدها الإتفاقية القانونية على الرغم من الإفلاس . جواز التنفيذ بها على الأموال المحملة بهذه التأمينات . ص ١١٨

٤ - منع إتخاذ إجراءات إنفرادية على أموال المدين المفلس عدم سريانه على الدائنين المرتهنين وأصحاب الإختصاص وحقوق الإمتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده حقهم في مباشرة هذه الإجراءات ١١٨

٥ - أجرة عقار المفلس المنفذ ضده . تراخى الدائن المرتهن مباشر الإجراءات في تكليف المستأجر بعدم الوفاء بها للمؤجر لا محل لإلزام وكيل دائني التقليلة بتحصيلها طالما أن الدين قد إستغرق ثمن العقار وإيراداته

**إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول  
وجوب تقدم الدائن بحقه فى تفليسة المدين  
وإلا سقط حقه فى الرجوع على الكفيل**

#### **موجز القاعدة :**

١ - إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول . وجوب تقدم الدائن بحقه فى تفليسة المدين وإلا سقط حقه فى الرجوع على الكفيل بقدر ما أصابه من ضرر المادة ٧٨٦ مدنى . لا محل لإعمال هذا النص إذا حصل الدائن على حكم بإلزام المدين والكفيل بالدين .  
ص ١٢٠

**حجية العقد العرفى الصادر من المفلس  
فى مواجهة جماعة الدائنين**

#### **موجز القاعدة :**

١ - العقد العرفى الصادر من المفلس . لا حجية له فى مواجهة جماعة الدائنين ما لم يكن قد اكتسب تاريخاً ثابتاً قبل صدور حكم إشهار الإفلاس .  
ص ١٢١

## أثر إشهار إفلاس التاجر على الضريبة المستحقة عليه

### موجز القاعدة :

- ١ - عدم التبليغ عن توقف المنشأة وعدم تقديم الوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في الميعاد القانوني . أثره . إلزام المول بدفع الضريبة عن سنة كاملة . لا عبرة بأسباب التوقف ودواعيه . المادة ٥٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ . مثال بشأن إشهار إفلاس التاجر .
- ص ١٢٢

## أثر إشهار إفلاس التاجر على عقد الإيجار

### موجز القواعد :

١ - إشهار إفلاس التاجر . لو كـيـل الدائـنـيـن بـعـد موافقة مأمور التفليسة  
الإستمرار فى تجارة المفلس . المادة ٢٦٢ من قانون التجارة . الحقوق  
والإلتزامات الناشئة عن ذلك . إنصرافها لجماعة الدائنين . ص ١٢٢

٢ - إشهار إفلاس مستأجر المحل التجارى . لا يعد سبباً لفسخ عقد  
الإيجار . إذن مأمور التفليسة لو كـيـل الدائـنـيـن للإستمرار فى التجارة . لا أثر  
له على حق المؤجر فى طلب إخلاء العين المؤجرة للمستأجر من الباطل أو  
النزول عنها للغير . ص ١٢٢

٣ - إعتبار الحكم صادراً فى دعوى ناشئة عن التفليسة . مناطه  
صدوره فى نزاع لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق أحكامه .  
دعوى طرد مستأجر من العين المؤجرة له من وكيل الدائنين . لا ينطبق فى  
شأنها هذا الوصف . ص ١٢٢

٤ - التوقف عن الدفع - المادة ١٩٥ تجارى . هو الذى يبنى عن مركز  
مالى مضطرب وضائفة مستحكمة يتزعزع معها إئتمان التاجر مما يعرض  
حقوق الدائنين للخطر . مجرد إمتناع التاجر عن دفع ديونه . لا يعد توقفاً  
بالمعنى المذكور . وله ذلك . وجوب توضيح محكمة الموضوع لحاله التوقف  
عن الدفع . التوقف عن سداد أجرة المحل . ص ١٢٤

## الصلح الواقى من الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ - المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود فى باب الإفلاس .  
ص ١٢٦
- ٢ - للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تغليسة أن يقدم طلب الصلح الواقى من الإفلاس فى ظرف ١٥ يوماً من تاريخ التوقف عن الدفع . ص ١٢٦
- ٣ - طلب الصلح الواقى من الإفلاس . أثره . وجوب وقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين الى أن يفصل فى هذا الطلب . سواء كان الطلب سابقاً على رفع دعوى الإفلاس أو لاحقاً لها وسواء كان أول طلب تقدم به المدين أو سبقت طلبات أخرى قُضىَ برفضها .  
ص ١٢٦

## جمعية الصلح .

### موجز القاعدة :

- ١ - للدائنين ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة التقدم بدينهم الى وقت إنعقاد جمعية الصلح . للجمعية تحقيق هذه الديون . مناقضة الدائنين الذين تقدموا بدينهم في المواعيد أمام الجمعية في الدين محل التحقيق . أثره .
- ص ١٢٨

## الصلح مع المفلس

### موجز القاعدة :

- ١ - لدائني المفلس مطالبة كفيله بالدين المكفول بتمامه واو حصل الصلح مع المفلس ، ليس للكفيل الرجوع على المفلس بما أداه لدائنه زائداً عما ناله هذا الدين بمقتضى الصلح .
- ص ١٢٩

## التصديق على الصلح الذي يتم بين المفلّس والدائنين

### موجز القاعدة :

- ١ - عدم كفاية جملة أموال التفليسة لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون  
في حدود النسبة المتفق عليها في الصلح الذي تم بين المفلّس والدائنين .  
الحكم برفض التصديق على هذا الصلح . صحيح . ص ١٣٠

## وقف إجراءات التفليسة

### موجز القواعد :

- ١ - حصول المنازعة في إدراج الدين ضمن ديون التفليسة . ليس  
لدائن أن يطلب وقف إجراءات التفليسة حتى تتحدد معالمها في أصولها  
وخصومها. وإنما له طلب الوقف حتى يفصل في المنازعة في دينه . ص ١٣١
- ٢ - عدم جواز الطعن بالأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة حتى  
يفصل في المنازعة في الدين المطالب بإدراجه ضمن ديون التفليسة أو  
يرفض طلب الوقف لفهم عبارة النصين العربي والفرنسي للمادة ٣١٤ من  
قانون التجارة لا أثر لاختلاف الصياغة في النصين . ص ١٣١



## قفل أعمال التفليسة وإعادتها

### موجز القواعد :

١ - حكم قفل أعمال التفليسة لا يمحو آثار شهر الإفلاس ولا يؤدي إلى زوال جماعة الدائنين أو إنتهاء مأمورية السنديك . يترتب على ذلك إسترداد الدائنين حقهم في رفع الدعاوى على المفلس نفسه دون إختصاص السنديك فيها وإن أجاز له التبخل في تلك الدعاوى . دعوى الدائن يطلب إعادة التفليسة . يوجب القانون فيها إختصاص السنديك .  
ص ١٣٧

٢ - نقضي الحكم الصادر بقفل أعمال التفليسة لا يكون الا بحكم يصدر قبل المفلس . الحكم في دعوى الدائن يطلب إعادة أعمال التفليسة حكماً بالمعنى القانوني وليس أمراً ولاياً . جواز الطعن فيها بطريق الإستئناف . لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في المادة ٣٩٥ تجارى الغير جائز إستئنافها .  
ص ١٣٧

٣ - الدعوى بطلب إعادة أعمال التفليسة ليست من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات ولا هي من الدعاوى التي تنتظر علي وجه السرعة . إستئناف الحكم الصادر في دعوى الدائن بطلب إعادة أعمال التفليسة لا يصح بطريق التكاليف بالحضور بل يكون بطريق الإيداع .  
ص ١٣٢

## مسائل متنوعة في الإفلاس

### موجز القواعد :

- ١ - تصالح المفلّس مع دائنيه والتصديق على هذا الصلح أمام مأمورية التقلّيس . هذا الصلح لا يسرى على الدائن الذي لم يتدخل فيه . ص ١٣٤
- ٢ - إشهار إفلاس التاجر بعد تركه التجارة طالما أن الدين السابق على الترك دين تجاري . ص ٩٢٤
- ٣ - الدين الناتج عن خسارة في شركة تجارية يعتبر دين تجاري ص ١٣٤
- ٤ - الدفع بأن الدين المطلوب إشهار إفلاس الشركة من أجله دين مدين وليس تجاري . نقاع جوهري . ص ١٣٤
- ٥ - عدم جواز إشهار إفلاس الأب الذي يتجر بصفته وإباً على إبنته متى كانت هذه الصفة معروفة للمتعاملين معه . ص ١٣٥
- ٦ - الحصّة في رأس مال الشركة لا يجيز شهر الإفلاس . ص ١٣٥
- ٧ - حالة الإفلاس التي تقل المفلّس عن الوفاء بدينه بنفسه لا تنقرو إلا بالحكم النهائي بشهر الإفلاس . ص ١٣٥
- ٨ - مناط إشهار إفلاس التاجر هو توقفه عن الدفع وليس عدم إمساكه الدفاتر المقررة قانوناً . ص ١٣٦
- ٩ - عدم أحقية أحد دائني المفلّس بعد الحكم بإشهار الإفلاس في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى البوايسية المرفوعة من وكيل الدائنين ولو تقاعس هذا الوكيل عن إستعمال حقه في الطعن . ص ١٣٦
- ١٠ - دائن المفلّس الذي يعلن في الدعوى المقامة من وكيل الدائن يطلب الحكم ببطلان التصرف الصادر من المفلّس لا يعتبر خصماً حقيقياً ولو كانت تعود عليه منفعة من نقض الحكم متى كان وكيل الدائنين لم يعلنه إلا ليصدر الحكم في مواجهته . عدم أحقيته في الطعن بالنقض . ص ١٣٦

- ١١ - الحكم ببطالان التصرف الصادر من المفلس إضراراً بالدائنين على أسباب سافهة يتلواك أركان الدعوى الوليضية من حيث التواطؤ والإعسار والضرر . يمكن في طلق القانون تطبيقاً صحيحاً . ص ١٣٧
- ١٢ - إعتبار أن لكل دائن من دائني التقليلة حقاً مالياً خاصاً قابلاً للتجزئة من مجموع الديون . ص ١٣٧
- ١٣ - حصول المفلس على حكم يرد إعتباره لاستبدال الدين ينخر لم يتأزح المفلس في صحته . فإن إلتزام المفلس بالدين الجديد يقوم على سبب مشروع . ص ١٣٧
- ١٤ - ثبوت أن الدين التي صدر بشأنها حكم الإفلاس لم تكن مقترنة في قمة الشريك في شركة تضامن بصفته الشخصية بما في نمة الشركة وإشهار إفلاس باقي الشركاء . عدم إندام الجدي في إندام صفة وكيل تقليدية المفلس في طلب إشهار الإفلاس . ص ١٣٨
- ١٥ - إندام صفة وكيل الدائنين في تقليدية أجد الشركاء في شركة تضامن في طلب إشهار إفلاس باقي الشركاء المتضامين إلا بثبوت مديونيتهم للمفلس بعد تصفية الصليب . ص ١٣٨
- ١٦ - منازعة الدين في بعض الديون وعدم منازعته في البعض الآخر ليس من شأن هذه المنازعة منع إشهار إفلاسه . ص ١٣٨
- ١٧ - حكم إنتهى في أسبابه الى تقرير حق الكفيل في الرجوع على الدين المفلس بما أداه عنه من ديون . قضاء قطعي في أصل الحق المتنازع عليه . جواز الطعن فيه إستقلالاً . إكتسابه قوة الأمر المقضى بمضى ميعاد الإستئناف دون إستئنافه . قانون المرافعات القديم . ص ١٣٩
- ١٨ - ورود إسم المفلس في منطوق الحكم دون السندك المختصم في الدعوى والوارد إسمه في الدبياجة . لا بطلان . ص ١٣٩
- ١٩ - الحكم بإشهار الافلاس . أثره بالنسبة للمفلس وجماعة الدائنين . ص ١٤٠

## قضاء النقص الجنائي في الإفلاس

### موجز القواعد :

١ - عدم اشتراط المطالبة الرسمية في إثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصاً إذا تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . حق المحكمة الجنائية في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بطروقه الواقعة وبكل وسائل الإثبات . ص ١٤٢

٢ - حق المخاكم الجنائية في تحقيق حالة الإفلاس أثناء نظر جريمة الإفلاس بالتدليس دون إنتظار حكم إشهار الإفلاس من القضاء المدني التجاري . ص ١٤٢

٣ - جواز رفع دعوى التعويض عن المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها . ص ١٤٢

٤ - حمل الشيك تاريخاً واحداً . عدم قبول إدعاء المتهم أن الشيك حرر في تاريخ سابق على التاريخ الذي يحمله . صدور حكم إشهار الإفلاس قبل تاريخ الشيك . إعتبار الشيك ضائراً بعد إشهار الإفلاس دون وجود رصيد قائم قابل للسحب . ص ١٤٣

٥ - مجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره يوفر سوء النية . لا يقبل منه التعلل بإشهار إفلاسه مثل هذا الدفاع لا يستأهل رداً . ص ١٤٤

٦ - الحكم بإشهار الإفلاس لا يفقد المفلس أهليته . له أن يقاضى الغير وللغير أن يقاضيه بإسمه شخصياً . لا حجية للأحكام التي تصدر قبل التفليسة . ص ١٤٤

٧ - إسترداد قيمة الشيك ، أو تأخير الوفاء به . جائز في حالة الضياع أو تفليس حامله . المادتان ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ص ١٤٤

## موضوعات وصفحات فهرس القواعد ص

- ١٤٧ تعلق قواعد الإفلاس بالنظام العام
- ١٤٨ صفة التاجر على المحكمة التحقق من توافر صفة التاجر في  
المدين المطلوب إشهار إفلاسه
- ١٥٠ إفلاس الشركات الحكم بإشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع  
إفلاس الشركاء المتضامنين فيها
- ١٥٢ إشهار إفلاس شركات الواقع التجارية
- ١٥٤ مدير شركة التضامن أو التوصية الغير شريك فيها عدم جواز  
إشهار إفلاسه تبعاً لإشهار إفلاس الشركة . الإستثناء
- ١٥٥ التوقف عن الدفع شروط الدين الذى يشهر الإفلاس عند  
الوقوف عن دفعه
- ١٦١ تقدير جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأته دعوى الإفلاس
- ١٦٣ الحكم بإشهار الإفلاس لا يشترط فيه تعدد الديون التى توقف  
التاجر عن الوفاء بها
- ١٦٤ تعيين تاريخ الوقوف عن الدفع
- ١٦٥ الإفلاس الفعلى
- ١٦٦ سلطة محكمة الإفلاس
- ١٦٨ دعوى الإفلاس والدعاوى المتعلقة بها
- ١٧٠ المعارضة فى حكم إشهار الإفلاس وإستئنافه
- ١٧١ أثر الأمر الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم إشهار  
الإفلاس
- ١٧٢ الطعن بالنقض فى حكم إشهار الإفلاس
- ١٧٤ أثر حكم إشهار الإفلاس على المقلس . غل يده عن إدارة أمواله  
والتصرف فيها والمنع من ومباشرة الدعاوى
- ١٧٦ حجية حكم شهر الإفلاس على الكافة . شرطه

- ١٧٦ صدور حكم النقض بعد إشهار إفلاس الخصم . حجيته قبل  
المفلس ووكيل التفليسة طالما كانت الدعوى أمام محكمة النقض  
قد تهيأت للحكم قبل إشهار الإفلاس
- ١٧٧ الحكم نهائياً ببطلاق البروتستو لا يتعارض مع الحكم بإشهار  
الإفلاس
- ١٧٧ وقف سريان الفوائد بعد الحكم بإشهار الإفلاس على الديون  
العادية . الاستثناء . الديون المضمونة برهن أو إمتياز أو  
إختصاص .
- ١٧٨ تمثيل السنديك للدائنين والمفلس
- ١٨٠ اثر عدم إختصاص وكيل الدائنين فى الدعوى والإجراءات التى  
توجه ضد التفليسة
- ١٨١ تقدم الدائن بدينه الى قلم الكتاب أو وكيل الدائنين اعتباره  
مطالبة قضائية تقطع التقادم
- ١٨١ القرار الصادر بتقدير اتعاب وكيل الدائنين
- ١٨٢ عدم جواز الطعن بالإستئناف على الحكم الصادر بإستبدال  
وكيل الدائنين أو عزله
- ١٨٣ حصول وكيل الدائنين على عمولة من بيع اموال التفليسة هو من  
قبيل التعاقد مع النفس . تتوقف على إجازة جماعة الدائنين  
لهذا التصرف
- ١٨٣ زوال صفة السنديك
- ١٨٤ أوامر مأمور التفليسة
- ١٨٥ تقرير مأمور التفليسة
- ١٨٥ تقدير اموال التفليسة
- ١٨٦ التصرفات الصادرة من المفلس فى فترة الريبة
- ١٨٩ رجوع المشتري من المفلس فى فترة الريبة بما دفع من الثمن
- ١٩٠ منع إتخاذ إجراءات انفرادية على اموال المدين المفلس

الإستثناء . الدائنين المرتتهين وأصحاب الإختصاص وحقوق  
الإمتياز العقارية

١٩١ إفلاس المدين قبل حلول أجل الدين المكفول وجوب تقديم الدائن  
بحقه فى تقليسة المدين وإلا سقط حقه فى الرجوع على  
الكفيل

١٩١ حجية العقد العرفى الصادر من المفلس فى مواجهة جماعة  
الدائنين أثر إشهار إفلاس التاجر على الضريبة المستحقة  
عليه

١٩٢ أثر إشهار إفلاس التاجر على عقد الإيجار

١٩٣ أثر إشهار إفلاس التاجر على الضريبة المستحقة عليه

١٩٤ الصلح الواقع من الإفلاس

١٩٥ جمعية الصلح

١٩٥ الصلح مع المفلس

١٩٦ التصديق على الصلح الذى يتم بين المفلس والدائنين

١٩٦ وقف إجراءات التقليسة

١٩٧ قفل أعمال التقليسة وإعادتها

١٩٨ مسائل متنوعة فى الإفلاس

٢٠٠ قضاء النقض الجنائى فى الإفلاس

تم بحمد الله











78

